

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر

(دراسة ميدانية في المصارف السورية)

قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف الدكتور

عصام نعمة قريط

إعداد الطالب

شادي صالح البجيرمي

2011-2010

لجنة الحُكم على الرسالة

بناءً على قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة دمشق رقم / 531 / تاريخ 6 / 12 / 2010 تم الموافقة على تأليف لجنة الحُكم على الرسالة المعدة من الطالب:

شـادي بجـيرمي

بعنوان: **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**

"دراسة ميدانية في المصارف السورية"

من السادة الأساتذة:

الدكتور محمـد جليـلاتي **عضواً**

الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الدكتور حسين دحـدوح **عضواً**

الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الدكتور عصـام قريـط **عضواً مشرفاً**

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق

وتمت المناقشة يوم الأربعاء الواقع في 12 / 1 / 2011.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وما أُوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾

صدق الله العظيم

تصريح

أصر ّ ح بأن هذه الدراسة **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية)** غير مقتبسة من أ ي عمل علمي منشور مسبقاً ، ولمِ ُسبق أ نقُّبلت للحصول على أية شهادة علمية.

المرشح

شادي صالح البجيرمي

الإهداء

إلى من كان له الفضل الأكبر في حبي للعلم وا إصراري على النجاح

إلى من أدعو إلى الله أن يكون من أهل جنة الخلد

والد ي رحمه الله

إلى الشمعة التي تضيء حياتي

إلى مصدر الحب والحنان

أمي الحبيبة

إلى رفيقة عمري ومصدر ابتسامتي

إلى من دعمتني في مسيرة حياتي

عمتي الغالية

إلى أحبتي ومن أعتبرهم بناتي

إلى من أفرح بفرحهم

شقيقاتي

إلى أساتذتي الأفاضل...

إلى أصدقائي الأوفياء...

إلى كل باحث وطالب علم...

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

بعد الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ عليّ بإتمام هذه الدراسة ومنّ عليّ بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجميع الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لجامعة دمشق التي احتضنتني، وكلية الاقتصاد التي منها نهلت علومي، وقسم المحاسبة الذي شرفني بحمل شهادته، وأساتذتي في مختلف السنوات حتى وصولي إلى درجة الماجستير، ولجنة الحكم المؤلفة من السادة الأستاذ الدكتور محمد الجليلاتي والأستاذ الدكتور حسين دحدوح التي كانت توجيهاتهم نبراساً لتصحيح ما أشكل عليّ في البحث، والتقدير الخاص لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور عصام قريط، حيث كان لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة عظيم الأثر في إثرائها بمعلوماته القيمة، فلم يبخل بجهد أو نصيحة، وكان مثالاً للعالم المتواضع في توجيهاته وتشجيعه المتواصل.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة.

لهم جميعاً مني كل الشكر والعرفان

شادي

المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

قائمة الاختصارات

AIRMIC	The Association of Insurance and Risk Management
ALARM	The National Forum For Risk Management in the Public Sector
CGAP	Consultative Group to Assist the Poor
CIA	Certified Internal Auditor
COSO	Committee Of Sponsoring Organizations
DAX	Deutsher Aktien IndeX (German Stock Index)
IAASB	Consultative Auditing and Assurance Standards Board
IIA	The Institute of Internal Auditors
IRM	The Institute of Risk Management
SPSS	Statistical Package of Social Sciences
T–TEST	Independent Samples

ملخص الدراسة

عنوان الدراسة: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر

"دراسة ميدانية في المصارف السورية"

إشراف الدكتور: عصام قريط

إعداد الطالب: شادي بجيرمي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة، حيث يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية مختلفة أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مايلي:

- لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، وذلك لجميع مراحل وخطوات هذه العملية حيث :
  - لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.
  - لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.
  - لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.
- يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة، حيث أنه يساهم في جميع مراحل وخطوات هذه العملية كما يلي:
  - يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.
  - يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.
  - يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

- يوجد فروق جوهرية لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجيبين من كلا القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها.
- لا يوجد اختلافات جوهرية بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي وآراء العاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة.
- يوجد عدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وا ٕدارة المخاطر.

وبناء ً على النتائج السابقة، قدم الباحث عدد من التوصيات، أهمها:

§ ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، والمحافظة على بقائها.

§ ضرورة اهتمام المصارف العامة وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها، ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة مختلف المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها والتي أصبحت متعددة وكبيرة إلى درجة الإفلاس في الوقت الحاضر، وليس فقط الاعتماد على الدعم الحكومي في مواجهة وتحمل الخسائر في حال حدوثها.

§ الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة يتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بواجباته من خلال تبعيته للجنة التدقيق.

§ ضرورة قيام المصارف العامة والخاصة بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية ومستمرة في مجال التدقيق النظلي وا ٕدارة المخاطر لبقاء عامليها على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وأية مجالات أخرى ذات صلة بالتدقيق الداخلي.

§ لفت انتباه المصارف العامة والخاصة لأهمية الشهادات المهنية الدولية كشهادة المدقق الداخلي المعتمد من معهد المدققين الداخليين الأمريكي في زيادة كفاءة عامليها في قسم التدقيق الداخلي، حيث ممكن أن تتكفل بتكاليف حصول موظفيها عليها مقابل إلزامهم بالعمل لديها لفترة معينة.

مقدمة الدراسة : الإطار العام والدراسات السابقة

أولاً : مقدمة

ثانياً : مشكلة الدراسة

ثالثاً : الدراسات السابقة

رابعاً : أهمية الدراسة

خامساً : أهدا ف الدراسة

سادساً : فرضيات الدراسة

أولاً : مقدمة

لا بد من الإشارة إلى أن الباحث استخدم مصطلح التدقيق الداخلي بدلاً من المراجعة الداخلية، وذلك لأنه المصطلح المستخدم حالياً حسب القوانين والتعليمات الحديثة في سورية.

شهدت الصناعة المصرفية في فترة الثمانينات تغيراً جذرياً نتيجة التطور والتنوع الكبيرين في المنتجات المصرفية بالإضافة إلى التوسع الأكبر في تقديم هذه المنتجات حيث أصبحت المصارف تقدم خدمات تتجاوز حدود بلادها، فقد تم ابتكار منتجات تناسب التطور المتنامي للأسواق المالية مثل المشتقات المالية وقُدمت خدمات مثل التأجير التمويلي وتمويل المشروعات وبطاقات الائتمان وغيرها، مما زاد من حده المنافسة بين المصارف لتعظيم حصة هذه المصارف في أسواق المال وتعظيم أرباحها.

لقد ولدت موجات التغير هذه مخاطر جديدة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأعمال والأنشطة المصرفية، وازدادت هذه المخاطر مع ازدياد المنافسة، وابتكار المنتجات الجديدة، وتطور الأسواق المالية وتقلبات هذه الأسواق، وازدياد استخدام الوسائل الالكترونية وتطور عمليات التجارة الالكترونية، حتى أصبحت المخاطر جزأ لا يتجزأ من العمل المصرفي، ومن هنا يمكن تعريف (المخاطر) بأنها:" احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحقيق أهدافه وغاياته، ومثل هذه القيودتُضعف منقدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله أو الاستفادة من الفرص لزيادة وتنمية هذه الأعمال"[1].

لذلك أصبح الشغل الشاغل للمصارف والمؤسسات المالية الدولية إدارة هذه المخاطروإحكام السيطرة عليها، فمعرفة المخاطر المصرفية وتقييمها ومعالجتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وتحقيق أهدافها،وإذا كان المقصود بالدخول في المخاطرة هو تحقيق أرباح أعلى فإن عدم إدارتها بطريقة صحيحة قد يؤدي إلى فقدان هذه الأرباح والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف.

ويقصد بتعبير (إدارة المخاطر):استخدام الإدارة سياسات وإجراءات للتعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل من آثارها على المنشأة، فهي العملية المطلوبة لتنفيذ

---

[1] Financial Services Roundtable, Guiding Principles In Risk Management for U.S Commercial Banks Report of the Subcommittee and Working Group On Management Principles, June 1999. P5.

إستراتيجية المصرف وأهدافه باحتواء المخاطر ومراقبتها والحد منها باستخدام ما يملك من أدوات وتقنيات.

نتيجة لكل هذه التطورات المتلاحقة اتجهت المصارف لتطوير وتحسين وتحديث أنظمتها الخاصة بالرقابة الداخلية، وحفّزت المدققين الداخليين للسعي لإيجاد أساليب بديلة لتحل محل عمليات التفتيش النمطية المطبقة، والتحول من الأنماط التقليدية في التدقيق الداخلي (أسلوب التفتيش الميداني المدعوم بالمتابعة والرقابة المكتبية) إلى الرقابة المرتكزة على إدارة المخاطر حتى يتمكنوا من تركيز موارد التفتيش والرقابة المصرفية المحدودة واستخدامها بكفاءة وفعالية للحصول على أفضل النتائج بأقل التكاليف، وكذلك بالكشف المبكر عن المخاطر في العمل المصرفي وتقديرها قبل وقوعها. وقد عر ف معهد المدققين الداخليين الأمريكي (التدقيق الداخلي) عام 2001 على أنه: "نشاط تأكيدي، استشاري، موضوعي، ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المنظمة، و المساعدة على إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة "[1]

واستناداً إلى هذا التعريف يظهر دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وما يؤكد على ذلك قرارات المصرف المركزي السوري المتعلقة بالتعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف والذي حدد في مادته الثانية نطاق وأهداف ومهمات وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف السورية، ومنها[2]:

1 –وضع مبادئ منهجية لتقييم المخاطر ومراجعتها وتعديلها دورياً لتعكس آثار التغيرات التي تطرأ على أساليب العمل.

2 – مراجعة مدى فعالية وتطبيق نظام إدارة المخاطر وطرق تقييمها.

3 – مراقبة نظام الضبط الداخلي الخاص بتقييم وتقدير المخاطر وتأثيرها على الأموال الخاصة للمصرف.

4 – مراجعة التطورات الجديدة الحاصلة وأية تغيرات عملية والتأكد من أن جميع المخاطر المرفقة لها يتم تحديدها في مرحلة مبكرة.

---

[1] The Institute of Internal Auditors, International Professional Practices Framework (IPPE), 2009, www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/interactive-ippf/

[2] مصرف سورية المركزي، التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف، قرار مجلس النقد والتسليف رقم (123/م ن/ب4) تاريخ 2005/3/30، ص 2-3.

وعليه فقد قامت هذه الدراسة على أربعة فصول تناولت في الفصل الأول المخاطر لدى المصارف وا دارتها، والثاني طبيعة التدقيق الداخلي ومعاييره، والفصل الثالث سيتناول التدقيق الداخلي في المصارف ودور ه في إدارة المخاطر ،وأخيراً الدراسة العملية من خلال الفصل الرابع.

ثانياً : مشكلة الدراسة

يلعب التدقيق الداخلي دوراً هاماً في عملية إدارة المخاطر في المصارف وذلك من خلال المساهمة في تحديد وتقييم هذه المخاطر ومعالجتها، بل أكثر من ذلك من خلال التنبؤ بها والاحتراس منها قبل وقوعها والتخطيط لها بصفة دورية، لذلك على المصارف السورية إجراء تغيرات جوهرية لديها تضمن تعديل وظائف التدقيق الداخلي بما يضمن اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة باستمرارية عمل المصارف وحمايتها من المخاطر.

تظهر مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :

1- هل يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة؟

2- هل يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة؟

3- هل يوجد فروق جوهرية بين آراء قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف السورية العامة وآراء قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟

4- هل يوجد فرو ق جوهرية بين آراء قسم التدقيق الداخلي وبين آراء قسم المالية في المصارف السورية حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟

ثالثاً : الدراسات السابقة

استعرض الباحث معظم الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي الحديث بعد تعريف عام 2001 الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي والذي بين الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطو حيث كون الباحث من خلال هذه الدراسات إطار اً معرفياً كاملاً حول موضوع بحثه ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة وتصميم الاستبانة التي تعتبر أداة الدراسة المستخدمة للوصول إلى النتائج.

أ- الدراسات باللغة العربية :

1- دراسة الرمحي (2004)[1]:

بعنوان " تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر وإجراءات تطبيقه، والوقوف على مدى تطبيقه لدى المصارف الأردنية وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا الأسلوب لدى المصارف الأردنية وذلك وصولاً إلى نموذج مقترح للتدقيق المبني على المخاطر قابل للتطبيق لدى المصارف الأردنية.

وقد جاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- إن أسلوب التدقيق المبني على المخاطر غير مطبق لدى غالبية المصارف الأردنية.
- نظام التقييم الذاتي للرقابة غير مطبق لدى غالبية المصارف الأردنية.
- إن مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر وأساليب تطبيقه غير مفهومة وغير واضحة لدى إدارات المصارف ودوائر التدقيق لديها، لذلك لم يتم تطبيق هذا الأسلوب على الرغم من اقتناع مجالس إدارات هذه المصارف ودوائر التدقيق بجدوى تطبيقه.
- لا تتوفر الكفاءات اللازمة لتطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية والكفاءات الحالية بحاجة إلى تطوير وتأهيل.
- هناك توجهات حالياً لدى عدد من إدارات المصارف نحو تطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر.

2- دراسة الجبالي (2007)[2]:

بعنوان " قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في المصارف الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من مدراء التدقيق الداخلي في المصارف الأردنية وتم التعامل مع مجمل مجتمع الدراسة كعينة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

---

[1] الرمحي، زاهر عطا، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة،جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004.

[2] الجبالي، محمود، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني، المجلة العربية للإدارة، مجلة علمية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، مجلد 27، عدد 2، كانون الأول 2007، ص 1- 30.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن مفهوم التدقيق التقليدي لم يعد كافياً لتلبية حاجات منشآت الأعمال بشكل عام والمنشآت المصرفية بشكل خاص.

2- لا يستخدم المدققين الداخليين منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في التدقيق على المصارف الأردنية فيما يتعلق بمخاطر البيئة الخارجية ومخاطر العمليات التشغيلية، في حين يستخدمونه في التدقيق على مخاطر المعلومات.

3- دراسة جمعة والبرغوثي (2007)[1]:

بعنوان "دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية – دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدور ه في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف عرضت الدراسة الجهود الحالية من قبل المنظمات واللجان والمعاهد العالمية والمحلية والباحثين بشأن إدارة المخاطر وخاصة معهد المدققين الداخليين في أمريكا ولجنة COSO ولجنة Basel والمصرف المركزي الأردني، بالإضافة إلى إسهامات الباحثين، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

1- لا يوجد مفهوم موحد لمصطلح إدارة المخاطر سواء الصادر عن لجنة COSO عام 2002 أو عام 2004، أو الصادر عن معهد المدققين الداخليين في أمريكا أو المصرف المركزي الأردني، كما أن المفاهيم المختلفة لإدارة مخاطر المنظمة تتشابه إلى حد كبير مع مفهوم الرقابة الداخلية، وهذا يعنى أن مفهوم إدارة مخاطر يتسع في نطاقه ليشمل الرقابة الداخلية التقليدية على المعاملات والأصول والعمليات.

2- توجد المخاطر في كل مكان في المشروع ويجب أن تدار بشكل منفرد وعلى مستوى المشروع ككل، وتصنف إلى ثلاث أنواع رئيسية هي مخاطر البيئة الخارجية، ومخاطر التشغيل، ومخاطر المعلومات، وا ٍن مجلس الإدارة مسؤول عن الأشراف على تصميم وتشغيل الإدارة العليا لإدارة مخاطر، والإدارة العليا مسئولة عن تصميم وتشغيل إدارة مخاطر، وكل الأفراد العاملين لديهم بعض المسئولية عن التنفيذ الناجح لإدارة مخاطر.

[1] جمعة، أحمد حلمي، البرغوثي، سمير، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية (دراسة ميدانية)، دراسة مقدمة خلال المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 16- 18 نيسان 2007.

3- لقد بينت الدراسة الميدانية أن المدققين الداخليين في المصارف التجارية الأردنية يقومون بدورهم في تحديد وتقييم المخاطر وا ٕجراءات الاستجابة لها بنسبة 91%، ولكن أفضل تطبيق بشأن ذلك في التأكد من الأتي:

- أداء الإدارة والمستندات يتم تحليلهما دورياً لتحديد والأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من المصرف ومستوى الأنشطة.
- الآليات موضوعة لتحديد ورد التغير الذي يمكن أن يؤثر على أهداف العمل في المصرف.
- المواردو الأدوات كافية والوقت متاح لإنجاز أهداف وحدة عمل الموظف في المصرف.
- تحديد الأهداف بشكل رسمي ومراقبتها على أساس دوري.
- توصيل الأهداف لجميع الموظفين.

4- لقد بينت الدراسة الميدانية أن المدققين الداخليين في المصارف التجارية الأردنية يقومون بالإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر بنسبة 88%، ولكن أفضل تطبيق كان يتعلق بالتأكد من الأتي:

- حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
- أن الآليات موضوعة لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.
- مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام الرقابة الداخلية.
- فحص أداء الموظفين في الفترات المناسبة.

5- لقد بينت الدراسة الميدانية أن المدققين الداخليين في المصارف التجارية الأردنية يقومون بدورهم في إدارة المخاطر بمتوسط عام91%، ولكن أفضل تطبيق لهذا الدور كان للمتغير الثالث المتعلق بالتعرف على أنشطة الرقابة بمتوسط عام 96%، ثم المتغير الأول المتعلق بيئة الرقابة بمتوسط عام 92%ثم المتغير الثاني المتعلق بتحديد وتقييم المخاطر وا ٕجراءات الاستجابة لها بمتوسط عام 91%، ثم المتغير الرابع المتعلق بأجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات بمتوسط عام 89% وأخيرا المتغير الخامس المتعلق بالإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر بمتوسط عام 88%.

4- دراسة مراد (2008)[1]:

بعنوان "دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية ".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية باعتبارها أحد عناصرها الأساسية، ولتحقيق هذا الهد ف تم تطوير استبانه وزعت على عينة من مراجعي الحسابات الداخليين، وعينة من المدراء الماليين، وعينة من المراجعين الخارجيين للشركات المساهمة في مدينة دمشق وريفها، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها :

يوجد مجموعة من المهام التي لا تقوم بها المراجعة الداخلية وذلك من جهة نظر عينات الدراسة الثلاث المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، المدراء الماليين وهي:

- لا تضمن المساواة في معاملة المساهمين من ذا ت الفئة .
- لا تضمن حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين .
- لا تضمن المشاركة الفعالة والتصويت للمساهمين في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين .
- لا تعمل على تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارا ت الرئيسية.
- لا تعمل على وضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.

يوجد مجموعة من المهام التي تقوم بها المراجعة الداخلية:

- تقوم بتبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر و فاعلية الرقابة للمستويات الإدارية المناسبة في الشركة.
- تقدم خدمات استشارية وتوصيات لتحسين العمليات والإجراءات وتحسين فاعلية وكفاءة الشركة.
- تساعد المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة.
- تساعد لجنة المراجعة في تقارير عن حالات الغش والتلاعب في الشركة.
- تتأكد من وجود سياسات وإجراءات تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح.
- تساعد لجنة المراجعة في مراجعة نظم الرقابة الداخلية المطبقة.

---

[1] مراد، درويش فيصل، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة دمشق، 2008.

5- دراسة الحربي (2008)[1]:

بعنوان " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الكويتية "

قدمت هذه الدراسة تحليلاً في المصارف التجارية الكويتية لتوضيح الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر المصرفية، كما ركزت الدراسة في جانبها العملي على التعريف بتأثير مجموعة من العوامل على إدارة المخاطر المصرفية والتي تميز المصارف فيما بينها، مثل حجم المصرف، طبيعة النظام الأساسي أو طبيعة نشاطه، حجم المتعاملين مع المصرف، والحصة السوقية للمصرف.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من نتائج أهمها:

1- أظهرت النتائج إيجابية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في ضبط المخاطر المصرفية.

2- ارتفاع درجة تأثير المدقق الداخلي في دراسة حالة عدم التأكد والتنبؤ بالمخاطر المصرفية.

3- ارتفاع درجة إشراك المدقق الداخلي في إعداد وتحديد خطة لمواجهة المخاطر المصرفية.

6- دراسة كيرزان (2010)[2]:

بعنوان " مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها، من خلال مساهمة المراجعة الداخلية فيما يلي:

أ- تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في المصارف.

ب- تقييم إدارة المخاطر في المصارف.

ج- حوكمة الشركات في المصارف.

ومن ثم التعرف على ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين إدراك الإدارة العليا في المصارف العامة ونظيرتها في المصارف الخاصة لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

---

[1] الحربي، عبد الله حمد، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة آل البيت، الأردن، 2008.

[2] كيرزان، فاتن حنا، مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة دمشق، 2010.

1. تدرك الإدارة العليا في كافة المصارف السورية العامة والخاصة أهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها.

2. يوجد فروقات لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجيبين من القطاع الخاص والعام للمجال المتعلق بإدراك الإدارة العليا في المصرف لأهمية مساهمة المراجعة الداخلية في:

أ.تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية.

ب.إدارة المخاطر والحوكمة.

ب- الدراسات باللغة الانكليزية :

1- دراسة Spira & Page (2003)[1]:

بعنوان " إدارة المخاطر _إعادة صياغة نظام الرقابة الداخليوتَغير دور وعمل التدقيق الداخلي" وضحت هذه الدراسة التغير في العلاقة بين الرقابة الداخليةوا ٕدارة المخاطر، وذلك بعد أن تم إصدار دليل ترنبول في المملكة المتحدة الذي يمثل ويعبر عن تغيير جذري في طبيعة الرقابة الداخلية كمستقبل لمبدأ حوكمة الشركات في المملكة، واستخدم الباحثان وجهة نظر اجتماعية لمفهوم الخطر،وعلاقة الرقابة الداخلية وا ٕدارة المخاطر مع حوكمة الشركات البريطانية، حيث تناولت الدراسة التطور الذي حدث بتقارير حوكمة الشركات وتوضيح ذلك من خلال مخاطر التشغيل وا ٕدارتها وعرض ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار التغيير في عملية التدقيق الداخلي .

إن هذه الدراسة نظرية حول دور المراجعة الداخلية كقسم مساهم ومؤثر في عملية حوكمة الشركات في بريطانيا، وكيف أن التغيير الجذري الذي حدث في وظيفة التدقيق الداخلي نتيجة لكل التطورات الحديثة أدى إلى إدارة أفضل للمخاطر.

ومن النتائج التي توصلت إليها :

- لقد تم تصميم بنية دليل حوكمة الشركات بما يحقق إدارة للمخاطر من خلال استخدام أفضل الأنظمة والتقنيات الالكترونيةوا ٕعداد تقارير القوائم المالية، التدقيق، والرقابة الداخلية.

- إ ن وظيفة التدقيق الداخلي موجهة لتحديد دليل على وجود الخطر ومعالجته بأفضل الوسائل في ظل ظروف المنظمة والمؤسسة.

[1] Spira, Laura F, &, Page, Michael, Risk Management The Reinvention Of Internal Control And The Changing Role Of Internal Audit, Accounting, auditing & Accountability Journal, Vol 16, No 4, 2003, pp 640-661.

2- دراسة Dobler (2003)[1]:

بعنوان " تدقيق الشركات وإدارة المخاطر – دراسة تحليلية انتقادية خاصة بالشركات الألمانية "

في عام 1998 أجبر المشرع الألماني الشركات المحدودة العامة على اعتماد النظام الذ ي يعتمد على اكتشاف المخاطر المحيطة بالشركات في مرحلة مبكرة، حيث طلب من المدققين تدقيق القوائم المالية الدورية والى فهم هذا النظام لجديد والمبتكر دولياً والعمل به، فهو مصمم لاتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوث المخاطر واكتشاف حدوثها في وقت مبكر في حال حدوثها.

قام الباحث لفهم هذا المفهوم العالمي من وجهة نظر ألمانية بالاقتراب والبحث في مفهوم التدقيق ودوره في إدارة المخاطر المحيطة، كما بحث في أمورها التشريعية والمهنية.

حيث ركز الباحث لتنفيذ مشروعه على بيانات وحقائق محددة ومتخصصة ومعلومات اختبارية تجريبية مستمدة من آراء قسم التدقيق وتقاريره في الشركات الألمانية المدرجة في مؤشر (DAX) ولقد قام أيضاً بالتحقق من تأثير وظيفة التدقيق الجديدة على الفجوة المتوقعة في وظيفة التدقيق.

لقد دعمت النتائج الشكوك الموجودة بأن المدققين سينفذون متطلبات هيئة الرقابة والإشراف ويحققون الآمال المتوقعة من وظيفة التدقيق الداخلي، وأن تقرير التدقيق سوف يظهر القصور في كلٍ من النظام والتطبيق.

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- مطلوب من مجالس إدارة الشركات المحدودة العامة الألمانية إتباع نظام التنبؤ بالمخاطر بوقت مبكر وذلك للتمكن من معالجة هذه المخاطر في الوقت المناسب لضمان استمرارية هذه الشركات، وأن المدققو ن مطالبون بالتركيز ومعالجة المخاطر ذات الأهمية بوسائلهم الخاصة في حال قصور المشرع القانوني بتحديد هدف وموضوع التدقيق عندما لا يوجد طرق تدقيق ملحوظة من قبل المشرع القانوني، أو لا يوجد حالات مشابهة للمخاطر في بلدان أخرى، ويمكن للمدقق الاستفادة من المعايير الصادرة عن المعهد الألماني للمحاسبين القانونيين .
- على المدقق معرفة المخاطر وأنواعها وتحديد الإجراءات الكفيلة بالكشف عنها مبكراً على مستوى المنشأة ككل وتحليلها وتقيمها من خلال إجراءات الرقابة .

---

[1] Dobler, Michael, Auditing Corporate Risk Management-A Critical Analysis of a German Particularity, Ludwig-Maximilians-University, Munich (LMU) www.rwp.bwl.uni-muenchen.de . November 2003.

– على هيئة الرقابة والتفتيش تقييم الإجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي ومدى فاعليتها في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة.

3- **دراسة IIA (2004)[1]:**

بعنوان " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل "

وهي عبارة عن ورقة عمل تم إصدارها بالتعاون بين كل من لجنة دعم المنظمات (COSO) وهي لجنة طوعية مؤسسة في الولايات المتحدة بهدف تقديم الدعم لإدارة المنظمات فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة وا ٍدارة المخاطر، وبين معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) ومعهد المدققين البريطاني والايرلندي (IIA- UK and Ireland).

وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو مساعدة المدير التنفيذي لقسم التدقيق الداخلي في المنشأة في الاستجابة والتعامل مع صعوبات إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، حيث تم اقتراح عدة طرق تساعد المدققين الداخليين في تحقيق متطلبات الموضوعية والاستقلالية وفق المعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي.

وقد تناولت ورقة العمل هذه دراسة التأثير الفعال لنظام الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر التشغيل في المنظمات بشكل مختصر.

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة النظرية ما يلي:

– إدارة المخاطر هي عنصر أساسي في حوكمة الشركات.

– الإدارة العليا للمنظمة مسؤولة عن تأسيس وتفعيل بنية إدارة المخاطر بالتنسيق مع مجلس الإدارة.

– يتمثل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بتوفير تأكيد معقول للإدارة العليا ومجلس الإدارة بأن المخاطر المحيطة بالمنشأة تدار بشكل فعال وصحيح.

– عندما يوسع التدقيق الداخلي من أنشطته لتحقيق دوره في إدارة المخاطر، فإن ذلك يؤثر بشكل ايجابي عليه من خلال الإجراءات التي تؤكد وتضمن تنفيذ وظيفة التدقيق الداخلي لالتزاماتها، وتقديم الخدمات الاستشارية، و تطبيق كافة المعايير المهنية المرتبطة بذلك.

– بالأخذ بعين الاعتبار كل ما سبق فإن عملية إدارة المخاطر على مستوى المنشاة سوف تساعد الإدارة في زيادة أرباحها وزيادة تأثير وتفعيل دور التدقيق الداخلي.

[1]The Institute Of Internal Auditors, The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management, September 2004, www.theiia.org .

4- دراسة Staciokas & Rupsys (2005)[1]:

بعنوان" إمكانية التطبيق العملي لوظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة "

هدفت هذه الدراسة إلى تغطية المواضيع المتعلقة بتفسير وشرح التدقيق الداخلي، والتعرف على وظائف التدقيق الداخلي، ودور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المحيطة بالمنشأة وعلى مستوى المنشأة ككل.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد تطورت وظائف التدقيق الداخلي ونطاق عمله وغاياته بشكل كبير وملحوظ منذ منتصف القرن الماضي، حيث لم تعد وظيفة التدقيق الداخلي يقتصر عملها على تدقيق العمليات المحاسبية والمالية، وأنها عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية.

- إن أحد أشكال إدارة المخاطر والمقترح من قبل لجنة دعم المنظمات (COSO) هو إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، ويتكون من سبعة عناصر (البيئة، تحديد الظروف، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة، الاتصال والمعلومات، المراقبة).

- تسمح الوظائف الحديثة للتدقيق الداخلي بالتدخل في عملية إدارة المخاطر، فالتدقيق الداخلي يمكن أن يتواجد في جميع مراحل هذه العملية بهدف توفير تأكيد بأن المخاطر الناتجة عن الظروف والأحداث السلبية سوف يتم تحديدها، وسوف يتم تقييمها باستخدام طرق كمية ملائمة وكافية، وأن المخاطر المرتفعة جداً والموافق عليها من الإدارة سوف يتم اكتشافها، والمخاطر الخفيفة التأثير سوف يتم تقييمها ومراقبتها، وأن المعلومات التي تحتاجها عملية إدارة المخاطر سيكون موثوق بها ومتوفرة في الوقت المناسب.

5- دراسة Sarens & De Beelde (2006)[2]:

بعنوان " إدراك المدققين الداخليين لدورهم في إدراك المخاطر - دراسة مقارنة بين الشركات الأمريكية والشركات البلجيكية "

---

[1] Staciokas, Romas, &, Rupsys, Rolandas, Application of Internal Audit in Enterprise Risk Management, Engineering Economics Scientific Journal, Kaunas University of Technology, Vol 42, No2 , 2005, pp 20 -25.

[2] Sarens, Gerrit, &, De Beelde, Ignace, Internal Auditos' Perception about Their Role in Risk Management : A Comparison between US and Belgain Companies, Managerial Auditing Journal, Vol 21,Iss 1, 2006, pp 63 – 80.

هدفت هذه الدراسة إلى وصف الطريقة النوعية التي من خلالها يفهم المدقق الداخلي لدوره في إدارة المخاطر، وذلك من خلال المقارنة بين المدققين الداخليين في الشركات الأمريكية والشركات البلجيكية.

وقام الباحثان بإجراء المقابلات الشخصية مع المدراء التنفيذيين لقسم التدقيق الداخلي في عشرة شركات مختلفة، وتم تجميع البيانات وتحليلها والتوصل إلى أن المدققين الداخليين في الشركات البلجيكية يركزون على مواطن الضعف في نظام إدارة المخاطر وذلك لتهيئة الفرص التي تبرهن على قيمة وأهمية العمل الذي يقومون به.

أما في الشركات الأمريكية فإن المدققين الداخليين يدركون أهمية إبداء الرأي والتقييم بشكل موضوعي والتي تعتبر عناصر أساسية في فحص نظام الرقابة الداخلي والإفصاح عن فعاليته حسب متطلبات قانون (Sarbanes Oxley).

6- **دراسة Stanciu (2008)[1]:**

بعنوان " منهج التدقيق الداخلي في المصارف "

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التغيرات الجوهرية في النظام المصرفي الروماني والمتمثلة بتنفيذ متطلبات لجنة بازل II ومبادئ الحوكمة من جهة، واستيعاب توجيهات الاتحاد الأوربي في القطاع المصرفي من جهة أخرى.

وركزت هذه الدراسة على وظيفة التدقيق الداخلي التي تعتبر وظيفة حديثة في المصارف الرومانية نتيجة متطلبات القانون الجديد لمصرف رومانيا الوطني الذي صدر لتواكب المصارف الرومانية التشريعات المصرفية الدولية واللوائح المطبقة في هذا المجال، وذلك لما يلعبه التدقيق الداخلي من دور هام وأساسي في مساعدة الإدارة في تقييم المخاطر المحيطة بأعمالها ومراقبة مدى الالتزام بتطبيق مبادئ بازل ومبادئ الحوكمة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الرومانية مستمرة في بذل الجهود لتحقيق المتطلبات التنظيمية الجديدة، وأن لوظيفة التدقيق الداخلي دور هام وأساسي في إضافة قيمة لأعمال المصارف، وأن الصورة الإيجابية الحالية لها في المصارف هي نتيجة مباشرة للجهود والمشاركة والكفاءة والاحترافية التي يبذلها المدققون الداخليون في الاستجابة لمتطلبات الإدارة.

---

[1] Stanciu, Victoria, Internal Audit Approach in Banks, Economic Sciences Series, University of Iasi, Romania, 2008.

7- **دراسة Ismail (2010)[1]:**

بعنوان" إدرا ك المدققين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر في قطا ع المصارف المصري"

هدفت هذه الدراسة إلى تكوين إطار شامل لمفهوم إدارة المخاطر، ولتوضيح الدور الذي يمارسه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى محاولة تجميع آراء المدققين الداخليين حول العوامل المؤثرة في تدقيق إدارة المخاطر، حيث تم توزيع استبيانات على المدققين الداخليين العاملين في المصارف واختبار النتائج.

وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة قوية بين شكل ملكية المصرف وبين جودة عملية التدقيق القائمة على المخاطر، حيث أظهر ت النتائج أن هذه العلاقة كانت لمصلحة المصارف الخاصة والمصارف المشتركة، وأكد ذلك أن المدققين الداخليين في هذه المصارف يرون أنفسهم قادرين على ممارسة دور كبير في عملية تدقيق إدارة المخاطر بدلاً من تكليف المحاسبين القانونيين والمستشارين بها.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض مختلف الدراسات ذا ت الصلة المباشرة وغير المباشرة بمشكلة الدراسة تبين أ ن معظم الدراسات ركز ت على الوظيفة الحديثة للتدقيق الداخلي ودورها الأساسي في حوكمة الشركات والرقابة الداخلية وأشار البعض منها إلى دورها في إدارة المخاطر من خلال بناء خطة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، ودورها في الاكتشاف المبكر للمخاطر المختلفة المحيطة بمنشآت الأعمال، وعليه فأن أهم ما يميز هذه الدراسة ما يلي:

1- ميّز ت هذه الدراسة في مجتمعها كونها تتعامل مع قطا ع حيوي ومهم وهو المصارف السورية، في حين أن مجتمع الدراسات السابقة تنوع بين المصارف والشركات الأردنية والكويتية والمصرية والبلجيكية والرومانية والأمريكية والألمانية والتي تختلف بيئتها عن بيئة عمل المصارف السورية.

2- شملت عينة الدراسةكلاً من العاملين في قسم المالية وقسم التدقيق الداخلي في المصارف العامة والخاصة، مما وفر أكثر من وجهة نظر حول الدراسة،و عزز من إمكانية الاستفادة من تنوع وجهات النظر للعينتين.

[1] Ismail, Tariq Hassaneen, Internal Auditors' Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyptian Banking Sector, International Journal of Economic and Accounting, Iss 4, 2010.

رابعاً : أهمية الدراسة

يرى الباحث بأن أهمية هذه الدراسة تتمثل في تبيانها لدور نشاط التدقيق الداخلي الواجب أن يكون فاعلاً في عملية إدارة المخاطر المحيطة بأنشطة المصارف السورية سواءً العامة أو الخاصة، وذلك بهدف تقييمه وتحسين فعاليته في عملية إدارة المخاطر انسجاماً مع التوجيهات البالغة الأهمية والمحفزة للمنظمات المهنية الدولية خاصة معهد المدققين الداخليين الأمريكي وإصداراته لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي حصراً في مجال إدارة المخاطر، ومحلياً من خلال دور مجلس النقد والتسليف وما صدر عنه من قرارات وخاصة القرار رقم (123/م ن/ب) بتاريخ 2005/3/30 المتعلقة باعتماد التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

خامساً : أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي تساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة.

2- معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي تساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة.

3- معرفة ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين آراء قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف السورية العامة وبين آراء قسمي المالية و التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة حول مساهمة التدقيق في إدارة المخاطر.

4- معرفة ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين آراء قسم التدقيق الداخلي وبين آراء قسم المالية في المصارف السورية حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

سادساً : فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية العامة** ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

أ – لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب– لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ج– لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

الفرضية البديلة: يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية العامة** ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

أ – يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب – يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ج – يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

الفرضية الثانية:

لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية الخاصة** ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

أ – لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب– لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ج – لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

الفرضية البديلة: يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية الخاصة** ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

أ – يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب – يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ج – يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

الفرضية الثالثة :

لا يوجد فروق جوهرية بين آراء قسمي المالية و التدقيق الداخلي في المصارف السورية العامة وبين آراء قسمي الماليةو التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

الفرضية البديلة: يوجد فروق جوهرية بين آراء قسمي الماليةو التدقيق الداخلي في المصارف السورية العامةوبين آر اء قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

الفرضية الرابعة:

لا يوجد فروق جوهرية بين آراء قسم التدقيق الداخلي وبين آراء قسم المالية في المصارف السورية فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

الفرضية البديلة: يوجد فروق جوهرية بين آراء قسم التدقيق الداخلي وبين آراء قسم المالية في المصارف السورية فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

الفصل الأول : إدارة المخاطر لدى المصارف

المبحث الأول: المخاطر

أولاً : مفهوم المخاطر

ثانياً : العوامل المؤثرة في المخاطر

ثالثاً : تصنيفات المخاطر وأنواعها

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

أولاً : مفهوم إدارة المخاطر

ثانياً : مبادئ وقواعد إدارة المخاطر المصرفية

ثالثاً : منهج عملية إدارة المخاطر

رابعاً : مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر المصرفية

يعتبر مفهوم إدارة المخاطر في المصارف مفهوماً حديثاً نسبياً فقد ظهرت الحاجة إليه مع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة التطور الكبير الذي شهدته الصناعة المصرفية في فترة الثمانيات من القرن الماضي، حيث أصبح لزاماً على إدارة هذه المصارف أن تضع الإجراءات والسياسات اللازمة لتحديد المخاطر المرتبطة بأعمالها وتقييمها والاستجابة لها من خلال إجراء مايلزم للتقليل من آثارها.

يتناول هذا الفصل دراسة مفهوم المخاطر، والعوامل المؤثرة عليها، والتصنيفات المختلفة لهذه المخاطر، بالإضافة إلى دراسة مفهوم إدارة المخاطر، ومنهجية عملها، ومبادئها، وإلى تحديد المسؤولين عن هذه العملية في القطاع المصرفي.

المبحث الأول: المخاطر

أولاً : مفهوم المخاطر :

لا يوجد تعريف محدد للمخاطر حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح، وفيما يلي أهمها:

- عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها:

"هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها"[1].

- عرّفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، المخاطر بأنها:

"احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تُضعف من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال المصرفية من جهة أخرى"[2].

---

[1] The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards), 2010, P19.

[2] Financial Services Roundtable, Op cit, June 1999. P5.

v ومن تعاريف المخاطر:

" هي حالة من عدم التأكد، فهي احتمال لحدوث ظروف أو أحداث من شأنها أن يكون لها تأثير على أهداف المنشأة، ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح، أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها، ويرتبط تحقق الخطر وحدوثه بعنصرين هما، احتمال وقوع الحدث المسبب للخطر، والآثار أو العواقب التي سترتب على وقوع هذا الحدث"[1].

v كمعُ رفت المخاطر على أنها:

"احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع) وهي تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها"[2].

من خلال التعاريف السابقة للمخاطر يرى الباحث أن المخاطر موجودة ولا يمكننا أن ننكرها أو نتجاهل وجودها وذلك نتيجة احتمال حدوث خسائر مرتبطة بممارسة أي نشاط في أي منشأة سواء كانت خدمية أو تجارية أو صناعية أو أية قطاع اقتصادي أخر، ويمكن أن يكون للمخاطر أثر ايجابي من خلال حصول أرباح من المخاطرة في دخول مشاريع جديدة أو المضاربة والمجازفة في الأسهم أو العملات وغير ذلك، لكن ما سنتناوله في دراستنا هذه هو أ ن المقصود من استخدام مصطلح المخاطر تحديداً الأثر السلبيالمحتمل وقوعه و المتمثل بحدوث الخسائر التي تهدد استمرارية عمل أية منشأة في أي قطاع اقتصادي سواء كانت هذه الخسائر مباشرة في نتائج أعماله، أو غير مباشرة من خلال وجود قيود تحد من القدرة على تحقيق الأهداف كما هو مخطط لها.

ثانياً : العوامل المؤثرة في المخاطر :

هنك العديد من العوامل التي تركت آثاراً مهمة في مخاطر الأعمال المصرفية نذكر منها[3]:

1-التغيرات التنظيمية والإشرافية:

قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من

---

[1] Cooper, Dale - Grey, Stephen - Raymond, Geoffrey, &,Walker, Phil, Project Risk Management Guidance, John Wiley & Sons, UK, 2005, p3.

[2] Dorfman, Mark S, Introduction to Risk Management and Insurance, 6th ED. Prentice Hall, 1998, p15.

[3]عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2006، ص260.

المخاطر خوفاً من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له آثاراً إيجابية في المخاطر، ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف وكيفية قياسها والإشراف عليها.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات و ابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسية إلى وجود مخاطر جديدة لم تكون موجودة سابقاً ، مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة...

3- المنافسة:

تجبر المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، وهذا ما أثر سلباً خاصةً مع توسع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء وأد د إلى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك المخاطر الائتمانية.

4- التطورات التكنولوجية:

والتي تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل المصرفي نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها، وا إدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضاً آثاراً سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية.

ثالثاً : تصنيفات المخاطر وأنواعها :

1- أنواع المخاطر :

هناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أية منشأة سواء بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها والتي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها.

ويستعرض الباحث فيما يلي أهم أنواع هذه المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أية منشأة

بشكل عام و المصارف بشكل خاص موضوع الدراسة، وهذه الأنواع هي[1]:

- **المخاطر الائتمانية Credit Risk:**

وهي الخسائر المالية المحتمل أن يتعرض لها المصرف نتيجة عدم قدرة العميل المقترض على الوفاء بالتزاماتهتجاه المصرف في المواعيد المحددة، وتُعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ومن أكثرها حدوثاً لارتباطها بالنشاط الرئيس للمصرف والمتمثل في اقتراض الأموال وا ٍعادة إقراضها.

- **مخاطر السيولة Liquidity Risk:**

وتمثل المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك دون تحمل أية خسائر غير مقبولة، وحيث يلجأ المصرف أحياناً إلى التمويل قصير الأجل لسد النقص في السيولة ولكن ذلك يكون بتكاليف مرتفعة، وتنشأ هذه المخاطر غالباً من خلال الاندفاع غير العادي من قبل المودعين لسحب أموالهم دفعة واحدة،أو نتيجة الإقراض لفترات أطول من فترات الإيداع.

- **مخاطر السوق Market Risk:**

وتتجسد في مخاطر التعرض للخسائر نتيجة التغيرات غير المتوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية. أي عندما تتحرك أسعار هذه الأدوات في غير صالح المصرف.

- **المخاطر التشغيلية Operational Risk:**

وهي عبارة عن الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو وجود خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو بسبب أحداث خارجية، فهذه

---

[1] - إبراهيم، إيهاب نظمي، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي،عمان، الأردن، 2009، ص 113-121.
- عقل، مفلح، مرجع سابق، 2006، ص 264-272.
- حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازلII، الجزء الثاني، إتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان،2005، ص 35- 44.
- حبش، محمد، إدارة المخاطر، برنامج التدريب المصرفي بالتعاون بين مصرف سورية المركزي والاتحاد الأوربي، 2008، ص 9 -40.
- الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2005 ، ص 234 -247.
- شاهين علي عبد الله، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، أيار 2005،ص 4 -7.
- شحاته، شحاته السيد، نصر علي، عبد الوهاب، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في الأوراق المالية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2008، ص 166-175.
- Financial Services Roundtable, Op cit, June 1999. PP 25- 47.
- Basel Committee on Banking Supervision, Risk Management For Electronic Banking and Research Electronic Money Activates, March 1998, www.BIS.org.

المخاطر تنشأ نتيجة لأخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملائمة الإجراءات والضوابط كالخسائر الناتجة عن الاختلاس ومخالفة أنظمة الرقابة و الكوارث الطبيعية.

- **مخاطر التمويل Financial Risk:**

وتتمثل هذه المخاطربعدم قدرة المصرف على جذب العملاء والمودعين للتعامل معه وا إيداع أموالهم.ويكون ذلك عادةً لأسباب تتعلق بسلامة مركزه المالي وسمعته في السوق.

- **مخاطر تغير أسعار الفائدة Interest Rate Risk:**

وهي المخاطر التي تكمن في تقلبات أسعار الفائدةارتفاعاً وانخفاضاً أو المخاطر الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة.

- **مخاطر تغير أسعار الصرف Foreign Exchange Risk:**

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.

- **مخاطر التضخم Inflation Risk:**

وهي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية ويمكن التعبير عنها بأنها المخاطر الناشئة عن زيادة الكلفة بسبب التغيرات في المستوى العام للأسعار.

- **المخاطر الاقتصادية Economic Risk:**

وهي المخاطر الناشئة عن التغير في العوامل الاقتصادية مثل العرض والطلب وعوامل السوق، وسوق العمالة، والأسواق البديلة.... الخ.

- **المخاطر السياسية Political Risk:**

هي تلك المخاطر الناشئة عن التغير في السياسة الداخلية أو الخارجية بحيث تتعرض المصارف لتجميد الأرصدة أو الأصول في البلدان الخارجية أو مصادرتها في حالة التغير في السياسات الحكومية لتلك البلدان.

- **المخاطر القانونية Legal Risk:**

وتحدث هذه المخاطر نتيجة مخالفة المصرف للقوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات النقدية كالمصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف.

- **مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية Electronic Banking Risk:**

أدى تطور المصارف بشكل مستمر إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وبرامج الكمبيوتر لكي تستطيع المنافسة فيما بينها وتقديم الخدمات المتطورة التي تلبي حاجات عملائها، مما نتج عن ذلك مخاطر جديدة مرتبطة بهذه العمليات كالاحتيال والدخول غير المرخص لحسابات العملاء وغيرها من المخاطر سيتم شرحها لاحقاً .

- **المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk:**

وهي المخاطر الناتجة عن إصدار قرارات خاطئة تؤثر سلباً على نشاط المصرف أو المخاطر الناتجة عن عدم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لاستغلال الفرص المتاحة. ومثال ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من بعض الأسواق أو تقديم خدمات جديدة وغير ذلك من القرارات.

2- تصنيفات المخاطر:

- يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المنشأة **من حيثتأثير ها على القطاعات الاقتصادية** إلى مخاطر نظامية ويطلق عليها (مخاطر السوق) ومخاطر غير نظامية[1]:

أ - المخاطر النظامية (مخاطر السوق):

وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية العامة وهذه المخاطر تسمى بمخاطر السوق وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها بالتنويع، فالتنوع الاستثماري يمكن أن يخفف منها لكنه لا يمثل حلاً جذرياً لمواجهتها، حيث لا يمكن التخلص من هذه المخاطر أو تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنوع الاستثمارات، ويتبع لها:

- مخاطر التضخم والكساد.
- مخاطر تغير أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية.

ب- المخاطر غير النظامية:

ونعني بها المخاطر التي تتعرض لها منشأة معين أو قطاع معين دون الآخر دون أن ينعكس تأثيرها على باقي المنشآت أو القطاعات، وهذه المخاطر يمكن تقليلها بالتنويع، حيث يجب هنا

[1] شاهين، علي عبد الله، مرجع سابق، أيار 2005، ص 4.

تنويع الاستثماراتوا دارتها بكفاءة عالية، ومنها على سبيل المثال[1]:

- مخاطر التمويل.
- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر التشغيل.

v وتُصنف المخاطر **من حيث مدى قدرة الإدارة على توقع حدوث هذه المخاطر** إلى[2]:

أ- المخاطر المتوقعة :

من أمثلتها مخاطر الائتمان والتي تقوم المصارف بالتحوط لها من خلال تقييمها بالشكل الصحيح وضبطها من خلال أنظمة الضبط الداخلي وتتصف هذه المخاطر بتكرارها بشكل كبير وحجم الخسائر المترتب عنها منخفض ويكون الخطر الناشئ عنها على المستوى الداخلي للمصرف ولايتم عادةً الإفصاح عنها.

ب- المخاطر غير المتوقعة :

وهي تمثل أعلى مستوى مخاطرة ممكن أن تتحمله المصارف ويتم التحوط لها من خلال رأس المال وتتصف هذه المخاطر بتكرارها بشكل أقل نسبياً وحجم الخسائر المترتبة عنها أكبر من الخسائر المترتبة عن المخاطر المتوقعة وتحدث عادةً بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو أحداث خارجية ويتم الإفصاح عن هذه المخاطر.

ج- المخاطر الاستثنائية :

وهي تلك التي تتعدى الحد الأعلى الممكن تحمله من المخاطر غير المتوقعة وقد تؤدي إلى احتمالية وصول المصرف إلى مرحلة التعثر المالي أو الإفلاس وتتصف بقلة الحدوث نسبياً وحجم الخسائر تكون كبيرة جداً بشكل لا يكفي رأس مال المصرف لتغطيتها.

v ويمكن تصنيف المخاطر تبعاً **للعوامل التي تؤدي إلى حدوثها** وهي[3]:

1- **العوامل الداخلية** : وينتج عنها مخاطر مثل مخاطر السيولة والتدفق النقدي ونظم المعلومات وغيرها من المخاطر.

---

[1] آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن،2007، ص 164.

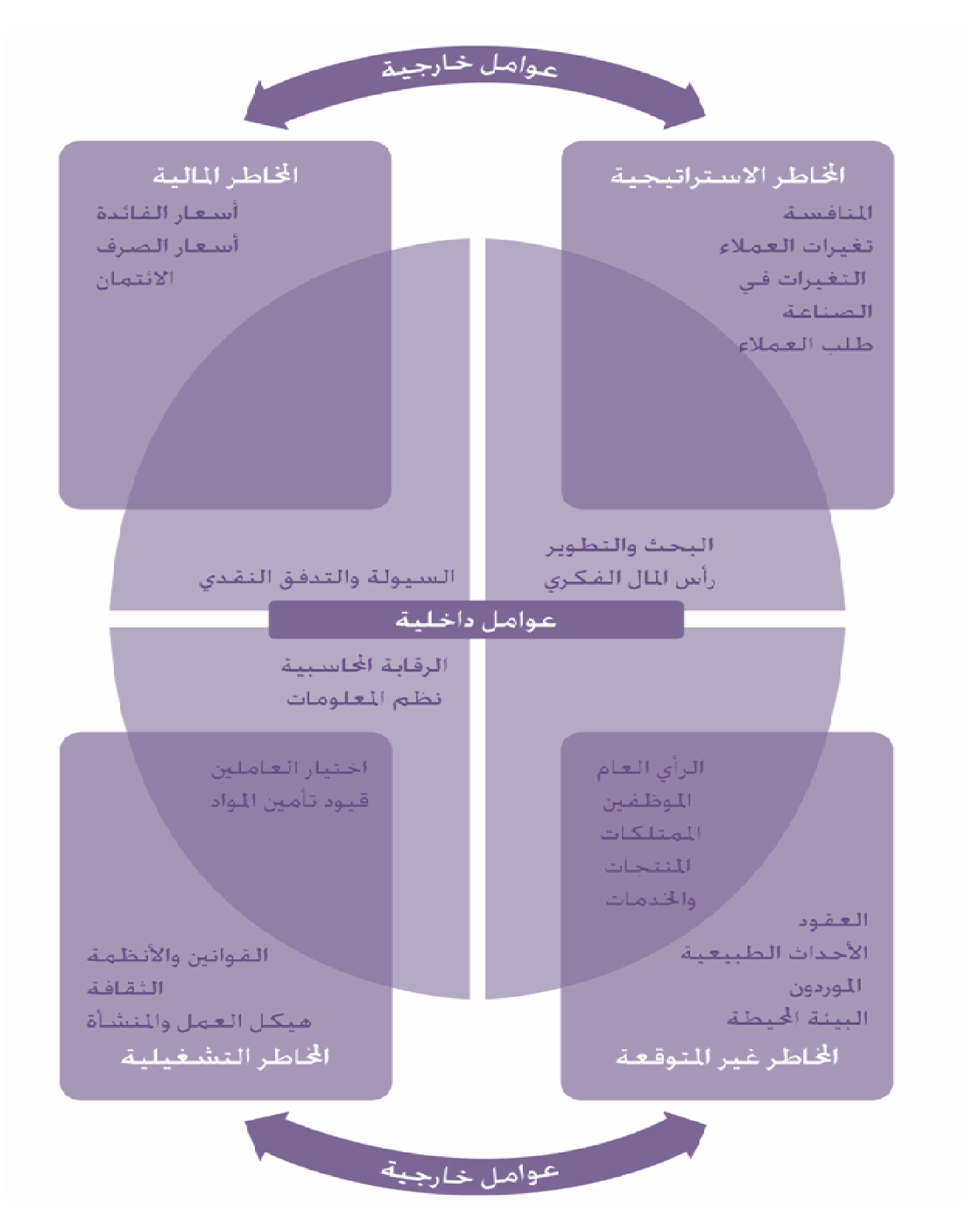
[2] Bessis, Joel, Risk Management in Banking, 3rd Edition, John Wiley & Sons, UK, December 2009, pp 37-39.

[3] The Institute Of Risk Management, A Risk Management Standard, 2002, p2, www.theirm.org/publications/PUstandard.html.

2- **العوامل الخارجية :** وينتج عنها مخاطر مثل المخاطر الائتمانية والإستراتيجية وغيرها.

وهناك بعض المخاطر تكون نتيجة مشتركة لعوامل داخلية وخارجية ويوضح ذلك الشكل التالي.

الشكل رقم (1) تصنيف أنواع المخاطر تبعاً للعوامل الداخلية والخارجية المسببة لها[1]



[1] The Institute Of Risk Management, Op cit, 2002, p3.

v إضافة إلى ما سبق من تصنيفات للمخاطر فان الإدارة تواجه العديد من **مخاطر العمل المتعلقة بنشاطات التجارة الالكترونية في المصرف**، وتعتبر المصارف من أكثر القطاعات استخداماً للتجارة الالكترونية، وتضمن البيان 1013 الخاص "بتأثير التجارة الالكترونية على تدقيق القوائم المالية" الصادر عن لجنة ممارسة التدقيق الدولية بعض هذه المخاطر ومنها[1]:

- الخسائر الناتجة عن عدم سلامة الصفقات ونزاهتها، والتأثيرات التي يمكن أن تتفاقم بسبب عدم وجود التدقيق الكافي والملائم في الشكلين الورقي والالكتروني.
- مخاطر سلامة التجارة الالكترونية الدائمة، بما فيها الفيروسات واحتمال التزوير في المؤسسة من قبل الزبائن، الموظفين وآخرون من خلال الدخول غير الشرعي .
- مخاطر السياسات المحاسبية غير الملائمة المتعلقة بتحويل النفقات إلى رأس المال مثل تكاليف تطوير الموقع الالكتروني، مخاطر سوء فهم الاتفاقيات المعقدة، مخاطر تحويل الأسهم، ومخاطر تحويل العملات الأجنبية .
- مخاطر عدم الاستجابة للضرائب والمتطلبات القانونية الأخرى، وخصوصاً عندما تتم صفقات التجارة الالكترونية في الانترنت عبر الحدود الدولية.
- مخاطر فشل الأنظمة الالكترونية والبنية التحتية أو انهيارها.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

أولاً : مفهوم إدارة المخاطر :

تتعرض أنشطة وأعمال المنشأة دائماً وفي أي زمان ومكان للمخاطر ومع الاهتمام بإدارة المخاطر اعتباراً من أواخر النصف الثاني من القرن العشرين فقد صدرت التعاريف المتعددة والمتنوعة لإدارة المخاطر من قبل عدة جهات نذكر أهمها:

v تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي لإدارة المخاطر كما يلي:

" هي عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها"[2].

---

[1]International Federation of Accountants, Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, Part II, 2010 Edition, USA, pp 223-224.

[2]The Institute of Internal Auditors, Op cit, 2010, p19.

- عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي:

"هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي:

- فهم المخاطر.
- أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.
- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- أن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر"[1].

- وعُرّفت إدارة المخاطر كذلك بأنها:

جزء من ثقافة المؤسسة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تُدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عن كلٍ منها، ويتم تحقيق ذلك من خلال عملية إدارة المخاطر التي تحتوي على التطبيق المنهجي والعملي لسياسات وإجراءات وعمليات الإدارة من خلال تحديد وتحليل وتقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر وتوصيل النتائج عنها"[2].

- وعُرّفت إدارة المخاطر أيضاً من خلال معيار إدارة المخاطر الذي تم وضعه من قبل فريق عمل مكون من معهد إدارة المخاطر (IRM) في المملكة المتحدة بالتعاون مع جمعية التأمين ومديري المخاطر (AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (ALARM):

"إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة. وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة"[3].

[1] Financial Services Roundtable, Op cit, June, 1999, p5.
[2] Cooper, Dale, &, Others, Op cit, 2005, p3.
[3] The Institute Of Risk Management, Op cit, 2002, p2.

v ومن التعاريف الملائمة لإدارة المخاطر أيضاً :

"هي تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية لمشروع"[1].

واستناداً إلى تعاريف إدارة المخاطر يشتق الباحث تعريفاً لإدارة المخاطر هذه كما يلي: هي عبارة عن عملية يقوم من خلالها القائمين على إدارة المصارف بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأعمال أنشطتها المختلفة، ومن ثم قياسها وتقييم آثارها المالية، والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من آثارها إلى الحد المقبول من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ثانياً : مبادئ وقواعد إدارة المخاطر المصرفية:

نظراً لأهمية إدارة المخاطر قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضم في عضويتها 125 مصرفاً ومؤسسة مالية، بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم " لجنة قواعد إدارة المخاطر" والتيكُلفت بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية.

ويمكن تلخيص هذه القواعد التي يطلق عليها القواعد والمبادئ العامة السبعة لإدارة المخاطر كما يلي[2] :

1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا

(Board of Directors and Senior Management responsibility)

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر والمستوى المقبول من المخاطر على مستوى المنشأة ككل من قبل الإدارة العليا، ويتم اعتماد السياسات والحد المقبول من المخاطروا ٕقرارهما من قبل مجلس الإدارة بحيث تتضمن تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياسها والرقابة عليها.

يهدف هذا المبدأ من التأكد أ ن عملية قبول المخاطر والسياسات الموضوعة تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين، ومع الخطط الإستراتيجية للمصرف، هذا بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية، ووجود فهم واضح لثقافة المنشأة لعملية إدارة المخاطر لد ـ كافة المستويات الإدارية المختلفة.

---

[1] الراوي، خالد وهيب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص10.

[2] Financial Services Roundtable, Op cit, June, 1999, pp 15-20.

ويكون لتحديد مستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف انعكاسات هامة على تحديد استراتيجيات المصرف في التعامل مع المخاطر وفي إنجاح هذه الاستراتيجيات، ولكي تكون فعالة، يجب أ ن تكون هذه الاستراتيجيات متناسقة مع مستوى المخاطر المقبول من قبل المساهمين والإدارة ومجلس الإدارة، ولكي تكون قابلة للتنفيذ، لابد من توصيلها إلى كافة المستويات الإدارية واعتبارها جزء لا يتجزأ من ثقافة المصرف في التعامل مع المخاطر والمستوى المقبول منها.

ويجب على الإدارة تحديد مستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف ككل وعلى مستوى الأنشطة الفرعية، ويتم التعبير عن مستوى المخاطر القابلة للقياس الكمي على شكل سقوف أو حدود عليا(ومن الأمثلة على ذلك مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية)، أما المستويات المقبولة للمخاطر النوعية غير القابلة للقياس الكمي فإنه يتم التعبير عنها من خلال قواعد وأسس عامة (ومن الأمثلة على ذلك مخاطر عدم الالتزام بالمعايير السلوكية والأخلاقية).

ويجب أ ن تتمتع السياسيات ومستوى المخاطر المقبول بالمرونة بحيث تستطيع الإدارة تعديلهما بما يتناسب مع التطورات الممكن حدوثها.

ويجب أ ن تتم مراجعة السياسات والمستوى المقبول من قبل الإدارة بشكل مستمروا ٍعادة تقييمها على أساس منتظم كلما تبين وجودتغيير ا ت جوهرية في الافتراضات التي بني عليها تحديد هذه السياسات ومستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف.

2-إطار عملية إدارة المخاطر (Framework for Managing Risk)

يجب أ ن يكون لد ـ المصرفـإطاراً مرجعياً لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أ ن توفر الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم إطار هذه العملية من أجل ضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أ ن كافة المخاطر قد تم تحديدهاوا ٍدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا، والإبلاغ عنها بما يضمن اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب .

وفي هذا المجال، فإن الإطار العام لإدارة المخاطر يجب أ ن يساعد على وضع نطاق لتحديد جميع المخاطر التي يجب إدارتها، وخطوات عملية إدارة المخاطر، بالإضافة إلى تحديد

المسؤوليات والأدوار للأفراد الذين يتولون هذه العملية، ويجب أ ن يكون هذا الإطار قوياً بما يكفي لمعالجة جميع المخاطر المادية، وأ ن يتسم بالمرونة الكافية لاستيعاب التغير أو التوسع في الأنشطة التجارية المختلفة، وأ ن يتضمن نظاماً لمراجعة المخاطر بشكل منتظم.

ويجب كذلك أن يضمن إطار إدارة المخاطر أ ن جميع المخاطر وفي جميع الأنشطة المختلفة قد تم تحديدها فعلاًوا ٍ ن كانت غير جوهرية، كما أ ن سياساتوا ٍ جراءات إدارة المخاطر يجب أ ن تغطي كل من، تحديد المخاطر، تقييم وقياس المخاطر، مراقبتها، الإبلاغ عنها، والرقابة المستمرة عليها، بالإضافة تحديد من هم المسؤولين عن صنع واتخاذ القرارا ت المتعلقة بها.

وتشمل عملية تقييم المخاطر كافة المستويات الإدارية المختلفة وذلك لتستطيع الإدارة تحديد المستويات والأنشطة التي تحتوي على مخاطر جوهرية وذا ت تأثير كبير على أعمال المصرف، لتمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف منها في الوقت المناسب، وتوفير رقابة أكثر وبشكل مستمر على هذه الأنشطة .

3- تكامل عملية إدارة المخاطر (Integration of Risk Management)

يجب أ ن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، وذلك بهدف التمكن من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمهاوا ٍ دارتها بشكل جيد وسليم، لذلك فأن التحليل السليم يتطلب تحليل وتقييم المخاطر بصورة كلية ومتكاملةنظراً لأن هناكتداخلاً بين المخاطر التي يواجها المصرف.

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أ ن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل، بهدف معرفة التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها لتستطيع الإدارة اتخاذ القرارا توالإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر.

وحيث أ ن المخاطر تتداخل وتتفاعل فيما بينها بحيث أ ن بعض المخاطر تؤثر على غيرها، وبعضها يرتبط بمخاطر أخرى، (على سبيل المثال، تأثير المخاطر التشغيلية على مخاطر الائتمان، والترابط بين مخاطر السوق ومخاطر الائتمان)، لذلك تتطلب بعض الأنشطة التجارية وضع منهج متكامل منذ البداية عند إدارة المخاطر لتحديد الترابط والتداخل فيما بين المخاطر الناتجة عنها، وهناك بعض الأنشطة تتميز بخصوصية معينة بحيث تدار مخاطرها بشكل منفصل عن باقي المخاطر.

4- محاسبة خطوط الأعمال (Business Line Accountability)

من المعروف أ ن أعمال المصرف تقسم إلى خطوط أعمال والمقصود بذلك الأنشطة المختلفة المشكلة لعمل المصرف، وتقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارته كما هو الحال بالنسبة لمسؤوليته عن أعمال نشاطه من أرباح أو خسائر، لذلك وكما يتم محاسبته عن نتائج هذه الأعمال فإنه محاسب ومسؤول عن النتائج السلبية للمخاطر المحيطة بأعمال هذا النشاط.

يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توفر الفهم والإدرا ك للمدراء المسؤولين عن اتخاذ القرار في الأنشطة المختلفة بالمخاطر المترتبة عن اتخاذ القرارا ت الخاطئة وتأثيرها على أهدا ف المنشأة، ويجب أ ن تقوم الإدارة بمسألتهم عن الخسائر المرتبطة بتحقق هذه المخاطر، وأ ن توفر تدقيق مستقل وكافي للرقابة على هذه المخاطر، ومن ناحية أخرى توفير نظام حوافز يساعد الإدارة على تحديد المخاطر في الوقت المناسب، والتشجيع على عدم إخفائها والتستر عليها من قبل أحد العاملين في المنشأة.

لذلك فإن إدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق الموظف المعني بإدارة المخاطر وا إنما هي مسؤولية تكافلية لكافة المستويات الإدارية.

5- تقييم وقياس المخاطر (Risk Evaluation/Measurement)

ينبغي تقييم جميع المخاطربصور ة وصفية وبشكل منتظم ودور ي، ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كميةكلما كان ذلك عملياً وممكناً ،و أ ن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير المحتملة الحدوث.

يهدفـهذا المبدأ إلى فهم وا إدراك الإدارة لحجم وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها، من خلال تحويلها إلى لغة الأعمال والأرقام، مما يسمح لها باتخاذ القرارات الصحيحة وتطبيق الإجراء المناسب للتعامل مع المخاطر المختلفة.

ليس كل المخاطر يمكن قياسها وتحويلها إلى أرقام بسهولة، فبعض المخاطر يكون خيار القياس الكمي غير متاح، وهنا لابد من وضع إجراءات نوعية تساعد في تقدير وتقييم مثل هذه المخاطر، وفي كلا الحالتين يجب أن يتم التقييم على أساس منهجيات وأساليب واضحة وسليمة تساعد الإدارة في تحديد الآثار المترتبة عن المخاطر المختلفة واحتمال وقوعها.

كما يجب تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بشكل منتظم وفي الوقت المناسب بالطرق

المستخدمة في التقييم، والقيود المفروضة على هذه الطرق والمنهجيات، والافتراضات التي تقوم عليها أسس تقييم وتقدير المخاطر، والإجراءات المطلوب اتخاذها ليتم التقييم بشكل سليم.

وعلى الشخص الذي يتولى إدارة المخاطر أن يكون على معرفة ودراية بما تعنيه المنهجية المستخدمة في إدارة وقياس المخاطر، وأثرها المحتمل في عمل المصرف، والاهتمام اللازم بالمخاطر ذات الأثر الكبير التي يجب إطلاع الإدارة العليا عليها مباشرة دون تأخير.

6- المراجعة المستقلة (Independent Review)

يجب أ ن يتولى تقييم المخاطر قسم يتوفر فيه الشروط التالية:

أ- أ ن يتمتع بالاستقلالية التامة .

ب- أ ن يكون لديه السلطات والصلاحيات والخبرات الكافية لتقييم المخاطر .

ج- القدرة على اختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر .

د- رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

يهد ف هذا المبدأ إلى التأكد من أ ن الأشخاص الذ ي يتخذون القرارا ت المتعلقة بالمخاطر ويقومون بإدارتها نيابة عن المنشأة هم ليسوا وحدهم الذين يقومون بذلك، فهناك قسم مستقل بالقياس والرقابة على المخاطر ويقيم فعالية عملية إدارة المخاطر.

وأهم مبدأ في القسم المسؤول عن التدقيق أن يتمتع بالاستقلالية التامة التي تسمح له بتوصيل النتائج التي توصل إليها عن عملية إدارة المخاطر ضمن تقارير إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

7- التخطيط للطوار ئ (Contingency Planning)

يجب أ ن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظرو ف الطارئة، ويجب أ ن يتم اختبار كفاءة هذه السياسات والعمليات عند الضرورة.

يهد ف هذا المبدأ إلى التأكد من استعداد المنشأة لتحديد ومعالجة الحالات غير العادية في الوقت المناسب وبشكل فعال.

على المصرف في حال التخطيط للطوار ئ أ ن يجعل خطة الطوار ئ تشتمل على كافة أنواع المخاطر التي من الممكن حدوثها (على سبيل المثال، تحديد إستراتيجية التعامل مع القضايا المرفوعة ضد المنشأة، كيفية الخروج أو التعامل مع الصفقات في ضوء الأزمات المالية العالمية)، هذا بالإضافة إلى ضرورة مراجعة خطة الطوار ئ بشكل دور ي ومنتظم.

ثالثاً : منهج عملية إدارة المخاطر :

لقد تم التوصل من خلال التعاريف السابقة بأن مصطلح " إدارة المخاطر" يشير إلى العملية التي تقوم بها المستويات الإدارية المختلفة في أية منشأة للحد من المخاطر المحيطة بأنشطتها المختلفة، وهذا لا يتم إلا من خلال منهج علمي وعملي تستطيع من خلاله هذه المستويات الإدارية من أن تدير هذه المخاطر وهذا هو المقصود من مصطلح " إدارة المخاطر ".

ولتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لا بد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لذلك ويطلق على هذه الخطوات (الإطار العام لإدارة المخاطر).

وقد تعددت آراء الباحثين المختلفين حول تحديد هذه الخطوات نذكر أهمها:

§ ما حدده أحدهم لخطوات إدارة المخاطر كما يلي[1]:

1- تحديد المخاطر (Risk Identification):

من أجل إدارة المخاطر لابد أن نقوم أولاً بتحديدها، فكل منتج أو خدمة يقدمها المصرف ينطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من هذه المخاطر في حالة منح قرض وهي: مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.

إن عملية تحديد المخاطر يجب أن تتصف بالاستمرارية ويجب أن يتم فهم كافةمخاطر ها على مستوى كل عملية وعلى مستوى كل نشاط.

2- قياس المخاطر (Risk Measurement):

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط، تكون الخطوة التالية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة و هي حجمه، مدته، واحتمالية حدوثه، وا ٍ ن القياس الصحيح هو ذلك الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3- ضبط المخاطر (Risk Control):

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر، حيث أ ن هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر ذات الأهمية، وهي تجنب هذه المخاطر، أو تقليل المخاطر، أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

---

[1] الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص42-44.

4- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring):

على المصارف أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الوقت والأهمية أن يكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لديه.

§ وقصر ّ ف باحث آخر عملية إدارة المخاطر بأنها عملية منطقية ومنهجية تطبق أساليب وا ٍجراءات متعلقة بالبنود ذات العلاقة بالمخاطر وهذا يتضمن[1]:

1- إنشاء نطاق إدارة المخاطر.

2- التحديد والتحليل للمخاطر المرتبطة بأي نشاط أو عملية أو وظيفة أو مشروع أو منتج أو خدمة أو أصل داخل المنشأة.

3- التقييم والمعالجة للمخاطر المرتبطة بأي نشاط أو عملية أو وظيفة أو مشروع أو منتج أو خدمة أو أصل داخل المنشأة.

4- المتابعة والمراجعة المستمرة لإدارة المخاطر.

5- الاتصال والتشاور في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع التسجيل والإبلاغ (التقارير) على النحو المناسب.

§ وقد حددأيضاً باحث أخر خطوات إدارة المخاطر كما يلي[2]:

1- تعريف المخاطر: ويقصد بها فهم المخاطر والتعرف على النتائج غير الملائمة.

2- تقدير المخاطر: والمقصود هو تقدير احتمالات حدوث الخطر ووصف الخطر.

3- تقييم المخاطر: ويقصد بها تقدير أثر المخاطر ومقارنة المخاطر مع المنافع المتأتية.

4- الحد من المخاطر: اتخاذ القرار المناسب بشأن المخاطر إما بقبولها أو التأمين ضدها أو تخفيضها أو وضع إجراءات رقابية للوقاية منها...الخ.

§ وأخيراً يمكن تحديد خطوات عملية إدارة المخاطر كما حددها أحد الباحثين والتي تعتبر الأنّسب حسب رأي الباحث لجميع جوانب هذه العملية[3]:

1- تحديد المخاطر: ويقصد منها أن كافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة قد تم تحديدها بوضوح.

2- تقييم المخاطر: والمقصود أن المخاطر قد تم تقييمها وترتيبها حسب الأولويات بالاعتماد

---

[1] حماد، طارق عبد العال، تقييم أداء المصارف التجارية ، تحليل العائد والمخاطرة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، الجزء الثالث، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2001 .

[2] Mc Connell, Patrik, &, Blacker, Keith, An Approach to Modeling Operational Risk in Banks, Working Paper Series , Henley Management College, Greenland, 2000, pp 3-4.

[3] Lanza, Richard, The Riskiest Parts of The Business, May 2002, www.theiia.org

على معايير معينة كالحجم أو النطاق أو احتمال الحدوث... الخ

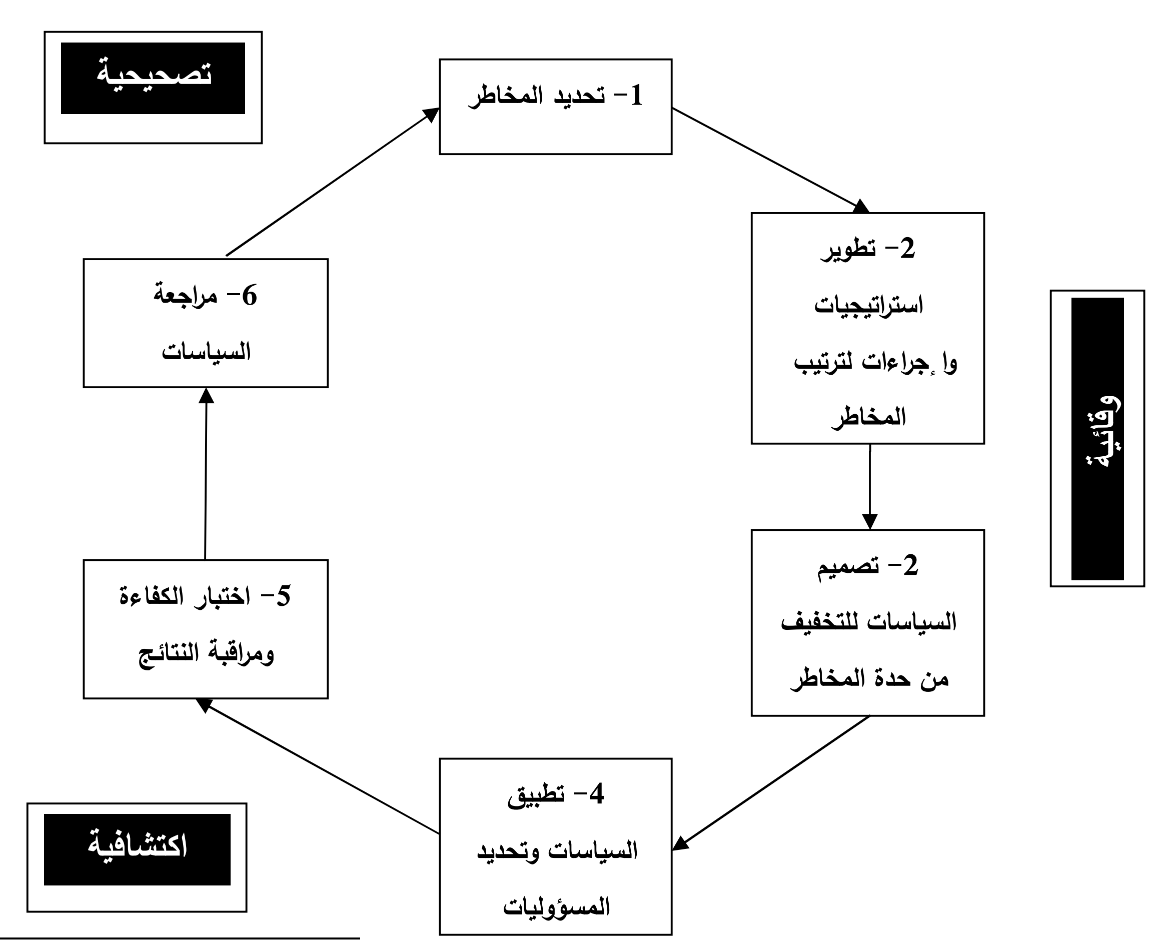
3- الاستجابة للمخاطر: أي أن كافة المخاطر قد تم الاستجابة لها من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها.

4- التوثيق : من خلال توثيق كافة الخطوات السابقة ورفع التقارير عنها.

باختصار إدارة المخاطر هي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الإستراتيجيات للتقليل منها، وتتضمن هذه الوسيلة كلٍ من الوقاية من المخاطر المحتملة والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية والعمل على تصحيحها، وهي عملية مستمرة ويتم إشراك جميع الموظفين فيها وعلى جميع مستويات الأنشطة المختلفة، ويوضح الشكل التالي الضوابط الوقائية والاكتشافية والتصحيحية لعملية إدارة المخاطر.

الشكل رقم (2)

إدارة المخاطر تتطلب دورة من الضوابط المستمرة تكون وقائية واكتشافية وتصحيحية[1].



[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية - سنابل، 2003، ص 39، www.sanabelnetwork.org
www.cgap.org/html/mfis_skills_microfinance_manag.html

رابعاً: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر المصرفية:

أصبحت مسؤولية المحافظة على النظام المصرفي مسؤولية مشتركة بين عدد من اللاعبين الرئيسيين الذين يديرون أبعاداً مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ويطلق على ذلك شراكة إدارة المخاطر، ويمكن تحديد الشركاء في عملية إدارة المخاطر كالآتي[1]:

1- المراقبون أو السلطات الإشرافية:

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس مصرف، ولكن دورهم الرئيس هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في المصرف من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر، وهذا يلعب دوراً هاماً في التأثير في المسؤولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر.

2- المساهمون:

يقع على المساهمين عبء اختيار أعضاء مجلس الإدارة وهم المسؤولون عن عمليات الحوكمة، وبالتالي فإن اختيارهم يجب أن يكون اختياراً سليماً يؤدي لضمان وجود إدارة مثلى في المصر ف

3- مجلس الإدارة:

تقع مسؤولية إدارة المصرف على مجلس الإدارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصاً الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل كما يقع عليه مسؤولية أن يكون المصرف قوياً ويعمل بصورة جيدة .

4- الإدارة التنفيذية:

وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر المصرفية.

5- لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي:

تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة لتدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام المصرف بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يلعبان دوراً هاماً في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع المستويات الإدار ية في المصرف

---

[1] حشاد، نبيل، مرجع سابق، 2005، ص 24-26.

6- المدققون الخارجيون:

وهم غالباً مايلعبون دوراً تقييمياً في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، ويجب أن يهتم المدققون الخارجيون ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسب، وإنمايجب أن يكون تدقيقهم مُركزاً على المخاطر.

7- الجمهور العام أو المتعاملون مع المصرف:

يقع على المتعاملين مع المصرف وخصوصاً المودعين عبء أيضاً في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال مطالبة إدارة المصرف بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء المصرف والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله.

يرى الباحث بأنه لم يعد كافياً في عصرنا الحالي بأن يأخذ المدققين الداخليين على عاتقهم القيام بأعمالهم الرقابية بالشكل التقليدي المتعارف عليه في إنجازهم لعمليات التدقيق اليومية لكشف المخالفات وأعمال الاحتيال تجاه القوانين أو معايير القياس والاعتراف المحاسبي فقط إضافة إلى إحكام رقابتهم المستمرة على النشاط التشغيلي واليومي للمنشأة، وإنما يجب عليهم أن يقوموا بدورهم الفاعل في تقييم المخاطر وتحديدها والبحث في آثارها وهذا ما يحملهم المسؤولية الجسيمة في وقتنا الحالي بأن يستوعبوا ويسيطروا علمياً على ما يتعلق بإدارة المخاطر من حيث مفهومها والعوامل المؤثرة فيها وتصنيفاتها وأنواعها والوفاء بمسؤولية القيام بها، وخاصةً على صعيد مصارفنا السورية الواجب عليها الولوج إلى بيئة الصناعة المصرفية الحديثة بكافة مطالبها ومستجداتها، باختصار على المدققين الداخلين بأن يأخذوا ذلك كأحد أهم التحديات المعاصرة على عملهم الرقابي ليتمكنوا من لعب دورهم الفاعل على صعيد الوحدات الاقتصادية في الوقت الحالي.

وعليه سيتابع الباحث في الفصل الثاني ليعرض ما يتعلق بطبيعة التدقيق الداخلي ومعاييره المهنية الدولية وقواعده السلوكية.

الفصل الثاني : طبيعة التدقيق الداخلي ومعاييره

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

أولاً : مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره

ثانياً : العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي

ثالثاً : الأهداف الحديثة للتدقيق الداخلي

رابعاً : أنواع التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي

أولاً : معايير التدقيق الداخلي المهنية

ثانياً : قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي

لوحظ الاهتمام بالتدقيق الداخلي على الصعيد الدولي بدءاً من عام 1941 حيث تم تأسيس ما يسمى بمعهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA)، وذلك بهدف تأهيل المدققين الداخليين والرفع من سويتهم العلمية، وقد تم تكريس إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي على صعيد المشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم في بادئ الأمر، أما في المشروعات الصغيرة لم يكن هناك داع لوجود إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي لأن صاحب المشروع عادةً ما يكون ملماً بجميع النواحي المختلفة في مشروعه.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، في الأول تناول الباحث مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره تاريخياً ، والعوامل التي ساهمت في نشوءه بما في ذلك أنواعه و الأهداف المتوخاة منه.

وفي الثاني المعايير الحاكمة مهنياً للتدقيق الداخلي بما في ذلك المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك المهنية لممارسي هذه المهنة.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

أولاً : مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره :

مرّ التدقيق الداخلي منذ نشأته بعدة مراحل وتطورات شملت التعديلات و الإضافات على تعاريفه ومفاهيمه ونطاق عمله الرقابي انسجاماً مع هذا التطور وخاصة في الأهداف المرجوة من نشاط التدقيق الداخلي و الحاجة لخدماته كوظيفة رقابية فاعلة يقدمها هذا النشاط على صعيد المنشآت الحديثة في وقتنا الحالي، ولقد قام الباحث بدراسة للمراجع ذات الصلة بالتدقيق الداخلي وذلك لتحديد مراحل تطور التدقيق الداخلي منذ نشأة معهد المدققين الداخليين الأمريكي سنة 1941 كما يلي:

المرحلة الأولى _ فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي :

- في عام 1947 أصدر المعهد أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي والتي تم تعديلها عدة مرات حتى وصلت إلى صورتها الحالية، ومع ذلك فإن الغرض الرئيسي منها وهو وضع مجموعة من الخطوط الإرشادية لتحديد الدور المناسب للتدقيق الداخلي بما في ذلك المسؤوليات الملقاة على عاتقه على صعيد أية منشأة، واستخدمت هذه القائمة كأساس عام لوضع لوائح لقسم التدقيق الداخلي ولتحديد دوره وسلطاته داخل المنشأة، مُغطّية أربعة جوانب أساسية وهي[1]:

[1] الصحن، عبد الفتاح، سرايا، محمد السيد، السوافيري، محمد رزق، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص202 ص203.

1- طبيعة ووظيفة التدقيق الداخلي.

2- هد ف ونطاق التدقيق الداخلي.

3- مسؤوليات وسلطات وظيفة التدقيق الداخلي.

4- استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.

- وقد عرفت هذه القائمة التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط محايد يتم داخل المنشأة بقصد تدقيق العمليات المحاسبية والمالية باعتباره أساساً لتقديم خدمات وقائية للإدارة، وهو نوع من أنواع الرقابة التي تعمل لقياس وتقييم فعالية أنواع الرقابة الأخرى، ويهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية "[1].

ويرى الباحث أنه وبحسب هذا التعريف فقد تم التركيز قديماً على دور التدقيق الداخلي في خدمة إدارة المنشأة عن طريق تدقيق عمليات المنشأةالمالية والمحاسبية منعاً وحمايةً لحدوث أعمال الاحتيال على شكل تلاعب أو اختلاس لأصول أو أموال المنشأة .

المرحلة الثانية _ فترة الستينات وحتى الثمانينات من القرن الماضي :

- في عام 1964 تم اعتماد تعريف التدقيق الداخلي من قبل المعهد كما يلي: "هو مراجعة للأعمال والسجلات التي تتم داخل المنشأة وبصفة مستمرة، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي في المنشآت المختلفة، وقد تمَيّ ز في المنشآت الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية"[2].
- في عام 1974 قام معهد المدققين الداخلين الأمريكي بتشكيل لجان لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي عام 1977 انتهت اللجان من أعمالها، وتم المصادقة على المعايير بصورتها النهائية في المؤتمر الدولي السنوي السابع والثلاثين للمعهد عام 1978، وأسهمت هذه المعايير المهنية في ولادة وبزوغ مهنة التدقيق الداخلي[3].
- في عام 1981 شهدت قائمة مسؤوليات التدقيق الداخلي تطور ملحوظ من خلال تقديم التدقيق الداخلي كوظيفة هدفها خدمة مصالح المنشأة ككل وليست خدمة مصالح الإدارة، وتم ربط قسم

---

[1] القاضي، حسين يوسف، دحدوح، حسين أحمد، قريط، عصام نعمة، التدقيق الداخلي، جامعة دمشق، 2008، ص 108 .
[2] الوردات، خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق، عمان ، الأردن، 2006، ص31.
[3] المرجع السابق، ص31.

التدقيق الداخلي مباشرة بأعلى مستوى إداري في المنشأة ولم تعد تتبع لمدير معين لقسم معين كالمدير المالي، مما عزز من استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي وموضوعية خدماتها[1].

- في عام 1986عُرف التدقيق الداخلي كما يلي: "وظيفة تقييمية تؤسس داخل المنشأة لفحص نشاطاتها وتقييمها باعتبارها خدمة للمنشأة، وهدف التدقيق الداخلي مساعدة موظفي المنشأة في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية، ومن أجل هذه الغاية يقوم بتزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات الخاصة بالنشاطات التي يقوم بتدقيقها"[2].

ويرى الباحث أنه في هذه المرحلة تمت ملاحظة تطور في وظيفة التدقيق الداخلي، حيث أصبح هدفها خدمة المنشأة ككل وحماية مصالحها، وتوسع كذلك نطاق عملها ليشمل جميع العمليات داخل المنشأة وليست تلك المتعلقة بالعمليات المالية والمحاسبية، مع التأكيد على استمرارية هذه العملية داخل المنشأة من خلال وجود قسم مستقل يتبع لإدارة المنشأةجلّ عمله الأساسي تدقيق أعمال جميع نشاطات المنشأة ومساعدة موظفيها لتنفيذ مسؤولياتهم بفعالية.

المرحلة الثالثة _ فترة التسعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحالي :

- في عام 1991 تطور التدقيق الداخلي ليقدم خدمات جديدة للمنشأة وهي الخدمات الاستشارية، كما شدد المعهد في قائمة المسؤوليات الصادرة في هذا العام على ضرورة التزام المدققين الداخليين بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي[3].
- في عام 1994 نصح المعهد بأن يقدم التدقيق الداخلي خدمات تأكيدية أو توكيدية للمنشأة، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة تقديم هذه الخدمات بالمقارنة مع المنافع المتحققة منها للمنشأة[4].
- في عام 1996 أصدر معهد المدققين الداخليين دليل أخلاقيات المهنة الناظمة لسلوك المدققين الداخليين.
- في عام 1999عَرف المعهد التدقيق الداخلي على أنه: " نشاط تأكيدي استشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المنشأة من خلال التحقق من إتباع

[1] Pickett, K .H, Spencer, The Internal Auditing Handbook, Second Edition, John Wiley & Sons, UK, 2003, p14.

[2] القاضي، حسين يوسف، دحدوح، حسين أحمد، قريط، عصام نعمة، تدقيق الحسابات (2)، جامعة دمشق، نظام التعليم المفتوح، 2010، ص 465- 466.

[3] Pickett, K .H, Spencer, Op cit, 2003, p14.

[4] Pickett, K .H, Spencer, Op cit, 2003, p14.

السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى"[1].

- وفي عام 2001 أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي التعريف الشامل والمفهوم الجديد المتطور للتدقيق الداخلي الذي يناسب التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال حيث عرفه على أنه: "نشاط تأكيدي واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المنظمة، والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة"[2].
- وأخيراً وبالتحديد في التاسع عشر من شهر تشرين الأول لعام 2010 قام المعهد بإصدار النسخة المعدلة من معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة في شهر تشرين الأول من عام 2008 والتي يبدأ العمل بهاابتداء ً من بداية عام 2011. وبالنسبة لتعريف التدقيق الداخلي حافظ المعهد على الجوهر الأساسي لتعريف عام 2001و أصبح على الشكل التالي: " نشاط التدقيق الداخلي هو دائرة، أو قسم، أو فريق من المستشارين، أو غيرهم من ممارسي المهنة، يقدمون خدمات تأكيدية واستشاريةبشكلٍ موضوعي ومستقل، مصممة لزيادة وتحسين قيمة عمليات المنظمة، والمساعدة في انجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة، وا ٕدارة المخاطر، والرقابة"[3].

استناداً إلى تعاريف التدقيق الداخلي يرى الباحث أنه قد تم توسيع حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، فقد تبدل فهمنا للدور الرقابي للتدقيق الداخلي الذي

---

[1]The Institute of Internal Auditors, Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, 1999, www.theiia.org.

[2] The Institute of Internal Auditors, Op cit, 2009.

Internal Auditing Activity "An independent, objective assurance and consulting activity designed to add value and improve an organization's operations. It helps an organization accomplish its objectives by bringing a systematic, disciplined approach to evaluate and improve the effectiveness of risk management, control, and governance processes."

[3]The Institute of Internal Auditors, Op cit, 2010, p18.

Internal Audit Activity : "A department, division, team of consultants, or other practitioner(s) that provides independent, objective assurance and consulting services designed to add value and improve an organization's operations. The internal audit activity helps an organization accomplish its objectives by bringing a systematic, disciplined approach to evaluate and improve the effectiveness of governance, risk management and control processes"

لم يعد مقصوراً على إنجاز ما يتعلق بعمليات التدقيق للجوانب المالية والمحاسبية والتشغيلية فقط بل خدمة المنشأة في:

- تقييم وتحسين فعالية عملية إدارة المخاطر.
- تقييم وتحسين فعالية عملية الرقابة.
- تقييم وتحسين عمليات الحوكمة.

وعليه يعرض الباحث أيضاً خصائص وصفات التدقيق الداخلي المعاصر كما يلي:

1- نشاط تأكيدي: مهمته تقديم خدمات تأكيدية للإدارة والمنشأة ككل، وذلك من خلال التأكد من حسن سير العمل وفحص مختلف العمليات المالية والتشغيلية في المنشأة، والتقييم الفعال والموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي أو استنتاجات تخص عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات الحوكمة[1].

2- نشاط استشاري: من خلال تقديم الخدمات الاستشارية المختلفةالمتمثلة بتوجيهات تُقدم للإدارة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بأعمال الأنشطة المختلفة في المنشأة، ومثال ذلك تقديم المشورة والنصح فيما يتعلق بمسوّدات السياسات المختلفة وتدريب الموظفين ومراقبة التقييم الذاتي ودعم التخطيط الاستراتيجي[2]...

3- نشاط موضوعي: حيث يكون بعيداً عن التحيز أثناء تقديمه الخدمات المختلفة وممارسة مهامه.

4- نشاط مستقل: أي استقلاليته عن أية نشاط إداري أو مالي أو حتى الإدارة العليا في المنشأة ليتحقق تقديم خدماته المختلفة بموضوعية وحيادية ويتحقق ذلك بتبعيته المباشرة إلى لجنة التدقيق.

وعليه فإن خدمات التدقيق الداخلي يمكن وصفها بأنها أصبحت خدماتوقائية وإنشائية بآن واحد، فهي وقائية كونها تحاول تجنيب المنشآت للمخاطر لأنها تحمي أموالها وتسهم في تحقيقها لخططها واستراتيجياتها، وإنشائية لأنها تضمن دقة التسجيل وصحة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة للمنشأة،ولأنها تُدخل التحسينات على الخطط الإدارية والرقابية لتلاحق التطورات الجارية[3].

---

[1] جمعة، أحمد حلمي، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، دار صفاء، عمان الأردن، 2009، ص 30.

[2] Anderson, Urton, Assurance and Consulting Services, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA, US, 2003, chapter 4, p112.

[3] القاضي، حسين يوسف، وآخرون، مرجع سابق، 2008، ص109 .

ولا بد أثناء حديثنا عن تعريف التدقيق الداخلي من الإشارة إلى تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال معيار التدقيق الدولي (610) على أنه :" نشاط تقييم يتم تقديمه كخدمة للمنشأة، وتشمل وظائفه من بين أمور أخرى، فحص وتقييم ومراقبة كفاية وفاعلية الرقابة الداخلية"[1].

ويرى الباحث ويؤكد في هذا السياق بأن مفهوم التدقيق الداخلي بما في ذلك تعريفه، وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه بما في ذلك قواعد السلوك الناظمة لممارسيه ستبقى وبشكل مستمر عرضة للحوار والنقاش والاختلاف والتوافق من وجهة نظر الباحثين والجامعيين والأكاديميين، وان ما هو متفق عليه تجاه التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي قد يكون غيره في السنين القادمة وخاصة مع المستجدات التي تطفو على سطح عالمنا المعاصر فيما يتعلق بالتطور المستمر والسريع للتجارة الالكترونية وبيئة الأعمال الحديثة الالكترونية ومفهوم المصارف الشاملة، ويمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم ووظائف التدقيق الداخلي كما يلي:

الجدول رقم (1) : تطور مفهوم ووظائف ونطاق وأهداف التدقيق الداخلي[2]:

مرحلة تطور التدقيق الداخلي	المرحلة الأولى الأربعينات - الخمسينات	المرحلة الثانية الستينات - الثمانينات	المرحلة الثالثة التسعينات-الوقت الحالي
طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي	أداة وقاية وحماية	أداة وقاية وأداة إنشائية	أداة رقابة وأداة إنشائية واستشارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة التدقيق
نطاق عمل التدقيق الداخلي	العمليات المالية والمحاسبية	جميع عمليات المنشأة	جميع العمليات وإدارة المخاطر والحوكمة

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، طبعة عام 2009، ص 644.
[2] كيرزان، فاتن، مرجع سابق، 2010، ص 55.

أهداف عملية التدقيق	رقابة الالتزام ورقابة الناحية المالية والمحاسبية	رقابة الالتزام وتقييم الأداء وتقديم المقترحات	رقابة الالتزام وتقديم المقترحات وتقييم عمليات إدارة المخاطر والحوكمة
مدخل عملية التدقيق	التحقق من صحة العمليات المالية	التحقق وتقييم الكفاءة والفعالية	التحقق والتقييم والتدقيق على أساس المخاطر
التبعية	المدير المالي	إدارة المنشأة	لجنة التدقيق
التبليغ	-----	الإدارة العليا	لجنة التدقيق ومجلس الإدارة

ثانياً : العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي:

قد يعزى تطور التدقيق الداخلي إلى عدة عوامل كظهورالمنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً على المستوى الدولي و المحلي، وازدياد حجم اللامركزية بالمنشآت مما زاد من تعقيد الأنشطة والعمليات وزاد أيضاً من المخاطر التي تتعرض لها هذه المنشآت سواء نتيجة عوامل داخلية كسوء الإدارة مثلاً، أو لأسباب خارجية كالمخاطر التي تفرض على المنشآت بسبب ظروف البيئة الخارجية والتعاملات مع الآخرين، مما عزز حاجة الإدارة إلى وسائل لمنع وقوع الغش والأخطاء وأكثر من ذلك لاكتشافها مبكراً ، كل ذلك ولد الحاجة لإيجاد وسائل مراقبة أدت لنمو وتطور التدقيق الداخلي إلى ما هو عليه الآن، ويمكن تلخيص عوامل وأسباب التطور كما يلي[1]:

1- ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً :

ويعتبر ذلك من العوامل الرئيسية لظهور التدقيق الداخلي نتيجة تعدد الفروع للمنشأة وتباعد هذه الفروع عن المركز الرئيسي، مما أدى إلى ضرورة إيجاد وظيفة التدقيق الداخلي بهدف ضمان سلامة العمل في تلك الفروع، ويتم ذلك عن طريق إرسال المدقق الداخلي إلى هذه الفروع لتدقيق أعمالها ومتابعة التزام العاملين بالسياسات الإدارية واقتراح التعديلات الضرورية.

[1] - القاضي، حسين يوسف، وآخرون، مرجع سابق، 2008، ص 104-106.
- أبو السعود، ممدوح، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، بحث منشور في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، أيلول 2005 ، ص 327-328 .

2- اتساع حجم المنشآت وتعقد أنشطتها وعملياتها:

لم تعد المنشآت كما في السابق صغيرة الحجم تعتمد على عدد قليل من الموظفين وأسلوب الاتصال المباشر فيما بين المدير وهؤلاء الموظفون، حيث زاد حجم هذه المنشآت بشكل كبير وأصبحت تعتمد على جيش من الموظفين والمدراء وتعقدت عملياتها وأنشطتها المختلفة، مما استوجب وجود نظم رقابة داخلي للرقابة على هذه الأنشطة وموظفيها، وحتى تطمئن الإدارة على سلامة هذه النظم كان لابد من وجود وظيفة التدقيق الداخلي التي تعمل على تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفاعليتها داخل المنشأة.

3- ظهور المنشآت المالية كالبنوك والتأمين:

هذا النوع من المنشآت له اتصال دائم ومستمر مع الآخرين، الأمر الذ ي أصبح يتطلب عدم انتظار عمل المراجع الخارجي للتحقق من العمليات الحسابية والقوائم المالية بعد نهاية العام، لذا ظهر ت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي ليقوم بتدقيق هذه العمليات أولاً بأول وبصورة مستمرة.

4- التطورات التكنولوجية:

أثار الاستخدام المتزايد لتكنولوجية المعلومات مخاوف جديدة تتعلق بأمن الأصول وحمايتها وبأمن البيانات، الأمر الذي اقتضى على المنشآت أن تصمم نظم الرقابة وتنفذها كي تتمكن من إدارة المخاطر بالشكل الصحيح، هذا التطور التكنولوجي جعل التدقيق الداخلي من الوظائف الأكثر أهمية في المنشأة لأنه هو من يقوم بتقييم نظم الرقابة والتأكد من كفاءتها وعملها كما يجب بالإضافة إلى دوره الأساسي في عملية إدارة المخاطر.

5-زيادة حالات فشل وا إفلاس المنشآت:

توصلت الدراسات التي أجريت حول أسباب زيادة حالاتفشل وا إفلاس المنشآت في الولايات المتحدة خلال فترة الأربعينيات من القرن الماضي إلى أن السبب الرئيسي هو ضعف الأداء الرقابي في تلك المنشآت نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة، أو انخفاض في جودة أداء لجان التدقيق، أو غياب وظيفة التدقيق الداخلي فيها، مما دعا إلى الاعتراف بهذه الوظيفة واعتبارها مهنة مستقلة لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض المطلوب منها.

6- **حاجة الإدارة العليا المتزايدة إلى التقارير الدورية الدقيقة:**

تحتاج الإدارة بصفة دورية ومستمرة إلى بيانات ومعلومات إدارية ومحاسبية دقيقة وذلك لمساعدتها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المناسبة، ويتطلب ذلك وجود وظيفة التدقيق الداخلي كي تتأكد الإدارة من خلالها من دقة وصحة المعلومات والتقارير التي تحتاجها.

ثالثاً : الأهداف الحديثة للتدقيق الداخلي:

تختلف أهدا ف أقسام التدقيق الداخلي بشكل كبير وتعتمد على حجم وهيكل المنشأة ومتطلبات الإدارة، وحيثما أمكن المكلفين بالرقابة، ويمكن أ ن تشمل نشاطات قسم التدقيق الداخلي واحد أو أكثر من الأهداف التالية[1]:

1- **الإشراف على الرقابة الداخلية:**

يمكن أ ن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمسؤولية مراجعة أنظمة الرقابة والإشراف على عملها والتوصية بعمل تحسينات عليها.

2- **فحص المعلومات المالية والتشغيلية:**

يمكن أ ن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وا ٕعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية ولعمل استفسارات معينة حول البنود المختلفة بما فيها الاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات.

3- **مراجعة الأنشطة التشغيلية:**

يمكن أ ن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة النشاطات التشغيلية من الناحية الاقتصادية ومن ناحية الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك نشاطات المنشأة غير المالية.

4- **م راجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة:**

يمكن أ ن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى وسياسات وتوجيهات الإدارة والمتطلبات الداخلية الأخرى.

5- **إدارة المخاطر:**

يمكن أ ن يساعد قسم التدقيق الداخلي المؤسسة من خلال تحديد وتقييم المخاطر الهامة والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.

---

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، طبعة عام 2009، ص 646.

6- الحوكمة :

يمكن أ نيقدّ م قسم التدقيق الداخلي عملية الحوكمة فيما يتعلق بتحقيقها لأهدافها المتعلق بالأخلاق والقيمو إدارة الأداء والمساءلةو إيصال معلومات المخاطر والرقابة إلى الجهات المعنية في المؤسسة وفاعلية التواصل بين المكلفين بالرقابة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.

رابعاً : أنواع التدقيق الداخلي :

قسم معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن فصل نوع عن الآخر أثناء عملية التدقيق وذلك للوصول إلى أهداف التدقيق وهذه الأنواع هي[1] :

1- تدقيق الالتزام (Compliance Audit):

ويهدف إلى التأكد من التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة النافذة والمعمول بها في محيط عملها، بالإضافة إلى التأكد من التزام كافة المستويات الإدارية المختلفة بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة وبالنظام الداخلي الخاص بها.

2- تدقيق العمليات (Operational Audit):

وهو عبارة عن فحص وتدقيق لجميع عمليات المنشأة المختلفة بهدف التأكد من انجازها وتنفيذها طبقاً للسياسات المعتمدة من قبل الإدارة، والتحقق من أن مختلف المستويات الإدارية تنجز وظائفها وعملياتها بكفاءة وفعالية واقتصادية.

3- التدقيق المالي (Financial Audit):

ويهدف إلى التأكد من دقة وصحة البيانات والمعلومات المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، كالتأكد من صحة عمليات الصرف حسب القوانين والتعليمات المعمول بها ضمن المنشأة من حيث :

- التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتحقق من اعتماد السلطة المخولة لها وفي حدود المسموح.
- التدقيق المستندي لعمليات الصرف المختلفة.

[1] - Powers Resources Corporation, Powers CIA Review, 2004, p4-6.
- القاضي، حسين يوسف، وآخرون، مرجع سابق، 2008، ص 111- 112 .

4- تدقيق نظم المعلومات (Information Systems Audit):

ويهدف إلى اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونزاهتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم، ويتضمن ذلك أن السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات : دقيقة، قابلة للتصديق، معدة في الوقت المناسب، كاملة ومفيدة.

5- تدقيق الأداء (Performance Audit):

ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة، ويطلق على هذا النوع التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية المختلفة ويتم ذلك من خلال :

- تقييم الأداء: من حيث مدى توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات الموجودة مع تقديم التقارير عنها والمشورة اللازمة للمعالجة.
- الحكم على الكفاية وترشيد الإنفاق: وذلك من خلال حصر أي ضياع في استخدام موارد المنشأة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع المجهود المكرر غير الضروري وأي إسراف في استخدام الموارد.

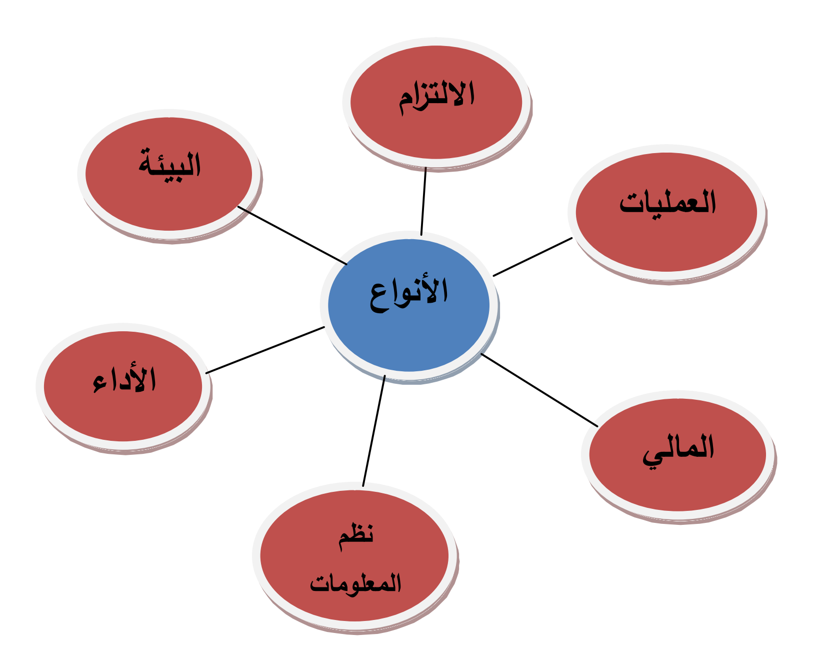
6- التدقيق البيئي (Environmental Audit):

والهدف منه :

- قياس مدى التزام المنشأة بالقوانين الخاصة بالبيئة.
- تدقيق نظم إدارة البيئة بما يفيد عدم تعرض نظم العمليات الحالية لمخاطر بيئية في المستقبل.
- تحديد وتقييم الأضرار البيئية المستقبلية المتعلقة بتسهيلات المعالجة والتخزين، والتخلص من النفايات.

وبشكل عام على التدقيق الداخلي أن يتأكد من أن المنشأة عملت على اعتماد المظاهر البيئية الأساسية والتزامها الكامل بها والقدرة على السيطرة وضبط أية مخالفات مستقبلية قد تضر بالبيئة وتؤثر على عدالة القوائم المالية للمنشأة.

ويوضح الشكل التالي أنواع التدقيق الداخلي[1] : (الشكل رقم 3)



المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي

أولاً : معايير التدقيق الداخلي المهنية:

وضع معهد المدققين الداخليين الأمريكي معايير تنظم عمل المدقق الداخلي وتضمن الاستفادة من عمل نشاط التدقيق الداخلي في خدمة المنشأة، وتعزيز ثقة المدقق الخارجي بتقرير المدقق الداخلي عن الأعمال التي يقوم بها.

وقسم المعهد المعايير إلى قسمين:

1- معايير الصفات (سلسلة 1000).

2- معايير الأداء (سلسلة 2000).

وكل نوع من المعايير يتكون من معايير تطبيق لحالات محددة، حيث يرمز الحرف (A) إلى خدمات التأكيد، والحرف (C) إلى الخدمات الاستشارية.

ويشير الجدول التالي إلى كل من معايير الصفات والأداء.

[1] Powers Resources Corporation, Op cit, 2004, p6.

الجدول رقم (2) : معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة و بذل العناية المهنية اللازمة	2200	التخطيط للمهمات
1300	الرقابة النوعية وبرامج التطوير	2300	إنجاز المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل الإنجاز
		2600	قرار قبول الإدارة للمخاطر

1- معايير الصفات:

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توفرها في كل من إدارة التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة هذا النشاط[1]، وهذه المعايير هي[2]:

1000- الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات:

يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بشكل رسمي ضمن وثيقة التدقيق الداخلي (دليل التدقيق الداخلي)، وذلك بما ينسجم مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك، ويجب على المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي إجراء مراجعة دورية لوثيقة التدقيق، وتقديم ذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للمصادقة.

وتحدد وثيقة التدقيق موقع قسم التدقيق الداخلي ضمن المنشأة وطبيعة العلاقة بين مدير التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، ومسؤوليته في إعداد التقارير الفنية المختلفة، وصلاحيته في الإطلاع على السجلات والوصول إلى الموظفين، وتحدد أيضاً نطاق عملية التدقيق الداخلي.

ويجب اعتماد هذه الوثيقة من قبل مجلس الإدارة والمصادقة عليها.

1000-A1: يجب تحديد طبيعة خدمات التأكيد المقدمة للمنشأة ضمن وثيقة التدقيق الداخلي، وا ذا كانت هذه الخدمات معدة للتقديم إلى جهات خارجية فيجب أيضاً تحديد طبيعتها ضمن وثيقة التدقيق.

---

[1] القاضي، حسين يوسف، وآخرون، مرجع سابق، 2010، ص473.

[2] The Institute of Internal Auditor, Op cit, 2010, p1-6.

1000-C1: يجب تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية المقدمة للمنشأة ضمن وثيقة التدقيق الداخلي.

1010- يجب الاعتراف والتوثيق لتعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية و المبادئ الأخلاقية للمدققين الداخليين ضمن وثيقة التدقيق، ويجب على مدير التدقيق الداخلي مناقشة عمل التدقيق الداخلي وفق ما سبق مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

1100- الاستقلالية والموضوعية:

على نشاط التدقيق الداخلي أن يكون مستقلاً وعلى المدققين الداخليين أن يتصفوا بالموضوعية أثناء تأدية عملهم.

- الاستقلالية: تعني التحرر من القيود والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على القيام بمسؤولياته بشكل عادل وغير منحاز، ويجب أن يتمكن مدير التدقيق الداخلي من الاتصال المباشر وغير المقيد مع الإدارة العليا ولجنة التدقيق، ويجب أن تتم إدارة المخاطر التي تهدد استقلالية التدقيق وذلك على مستوى كل من المدقق والقسم والمنشأة.

- الموضوعية: هي سلوك وموقف فكري غير منحاز يتيح للمدققين الداخليين إنجاز التزاماتهم ومسؤولياتهم بالشكل الصحيح ودون تقديم أية استثناءات أو تنازلات، فالموضوعية تتطلب من المدققين الداخليين عدم خضوع حكمهم المهني بخصوص مشاكل التدقيق لآراء ومصالح الآخرين، ويجب أن تتم إدارة المخاطر التي تهدد موضوعية التدقيق الداخلي وعلى مستوى كل من المدقق والقسم والمنشأة.

1110- الاستقلال التنظيمي:

يجب أن تكون تبعية قسم التدقيق الداخلي ضمن المنشأة إلى المستوى الذي يسمح له بإنجاز وتنفيذ مسؤولياته باستقلالية تامة، لذلك يجب أن يقدم مدير التدقيق الداخلي تقاريره إلى لجنة التدقيق وأن يكون الاتصال مباشرة معها ويتم ذلك من خلال حضور مدير التدقيق الداخلي لاجتماعات مجلس الإدارة وعلى الأقل مرة كل سنة، ويسمح ما سبق للجنة التدقيق القيام بالعمليات التالية مباشرة:

- المصادقة على وثيقة التدقيق الداخلي.
- المصادقة على خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر.
- استلام التقارير عن أعمال قسم التدقيق الداخلي المنجزة وفقاً للخطط الموضوعة.

- المصادقة على القرارات المتعلقة بتوظيف أو فصل مدير التدقيق الداخلي.
- الحصول على استفسارات ملائمة من إدارة ومدير التدقيق الداخلي حول إذا ما كان هناك تضييق لنطاق نشاط التدقيق الداخلي ومحدودية في الموارد.

1110–A1: يجب أن يتحرر نشاط التدقيق الداخلي من كل ما يؤدي إلى تضييق وتحديد لنطاق التدقيق وتنفيذ العملياتوا يصال النتائج عنها.

1111- الاتصال المباشر مع مجلس الإدارة:

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يتصل ويتفاعل بشكل مباشر مع لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

1120- الموضوعية الفردية:

يجب على كل مدقق داخلي أن يتصف بالنزاهة وعدم الانحياز وتقديم تنازلات على حساب العملو أن يتجنب تضارب المصالح.

ويحدث وضع تضارب المصالح عندما يوجد مصالح شخصية أو منافسة مهنية لدى المدقق الداخلي في تدقيق عملية معينة مما يضعف من الثقة في عمل المدقق وعمل نشاط التدقيق الداخلي ككل، لذلك يجب تجنب وضع تضارب المصالح الذي يقلل من قدرة المدققين على أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بموضوعية.

1130- ضعف الاستقلالية أو الموضوعية:

إذا ضعفت الاستقلالية أو الموضوعية في الحقيقة أو الظاهر فيجب الإفصاح عن ذلك بالتفصيل إلى الأطراف المناسبة، وتعتمد طبيعة الإفصاح على حجم هذا الضعف.

1130–A1: على المدققين الداخليين الابتعاد عن تقييم أنشطة أو عمليات محددة كانت سابقاً تخضع لسيطرتهم ويقومون بتنفيذها، وتعتبر الموضوعية ضعيفة أيضاً إذا قام المدقق بخدمات تأكيدية لنشاط كان من مسؤوليته في السنة السابقة وذلك في حالة المدققين المنقولين حديثاً بصفة مؤقتة أو دائمة إلى قسم التدقيق الداخلي.

1130–A2: تقديم الخدمات التأكيدية لعمليات معينة تتجاوز مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي يجب أن تتم من قبل طرف خارجي وليس من قبل نشاط التدقيق الداخلي.

1130–C1: يجوز للمدققين الداخليين تقديم خدمات استشارية متعلقة بأنشطة كانت من ضمن مسؤولياتهم سابقاً .

1130-C2: إذا كان هناك ضعف محتمل في استقلالية أو موضوعية المدققين الداخليين متعلق بتقديم خدمات استشارية يجب الإفصاح عن ذلك للجهة صاحبة العلاقة (العميل) قبل الموافقة على تقديم الخدمة.

1200- الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة:

يجب تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي بكفاءة ومهارة مع بذل العناية المهنية المطلوبة.

1210- الكفاءة:

على المدققين الداخليين امتلاك المعرفة، والمهارات، والكفاءات المطلوبة لإنجاز مسؤولياتهم الفردية، وعلى نشاط التدقيق الداخلي كمجموعة امتلاك المعرفة والمهارات والكفاءات المطلوبة لإنجاز المسؤوليات والمهام المطلوبة منه.

تعُبّر المهارات والمعارف وأية كفاءات أخرى عن مصطلح الكفاءة المهنية والمطلوب توفرها لدى المدققين الداخليين لإنجاز أعمالهم ومسؤولياتهم المهنية، ويجب تشجيع المدققين للحصول على الكفاءة المطلوبة من خلال حصولهم على الشهادات والمؤهلات المهنية الملائمة، مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد التي يقدمها معهد المدققين الداخليين الأمريكي وغيره من المؤسسات المهنية الدولية.

1210-A1: على مدير التدقيق الداخلي الحصول على المشورة والمساعدة عندما يكون المدققين الداخليين العاملين لديه يفتقرون إلى المعرفة والمهارة والكفاءة المطلوبة لتنفيذ كل أو جزء من المهمة.

1210-A2: يجب على المدققين الداخليين امتلاك المعرفة الكافية لتقييم مخاطر الاحتيال والطريقة التي تدار بها هذه المخاطر ضمن المنشأة، ولكن لا يتوقع من المدقق الداخلي أن يكون ذلك الشخص المحترف المسؤول بشكل مباشر ورئيسي عن اكتشاف الاحتيال.

1210-A3: يجب على المدققين الداخليين امتلاك المعرفة الكافية والأساسية في مجال مخاطر تكنولوجيا المعلومات (الأعمال الالكترونية) والرقابة وتقنيات التدقيق المبنية على التكنولوجيا لإنجاز الأعمال الموكلة إليهم.

ولكن ليس كل المدققين الداخليين متوقع منهم أن يكون لديهم خبرة المدقق الداخلي المسؤول بشكل مباشر ورئيسي عن تدقيق البيانات أو المعلومات الالكترونية.

1210-C1: على مدير التدقيق الداخلي الامتناع عن تقديم الخدمات الاستشارية أو تقديم المساعدة والمشورة إذا كان موظفي قسم التدقيق الداخلي لا يمتلكون المعرفة والمهارة والكفاءة المطلوبة لإنجاز وتنفيذ كل أو جزء من المهمة المطلوبة.

1220- بذل العناية المهنية اللازمة:

يجب على المدققين الداخليين امتلاك العناية والمهارة المتوقعتان من المدقق الداخلي المؤهل والعاقل. ولا يعني بذل العناية المهنية أن المدقق الداخلي معصوم من ارتكاب الأخطاء.

1220-A1: على المدققين الداخليين أن يمارسوا بذل العناية المهنية اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار مايلي:

- حجم العمل المطلوب للوصول إلى أهداف المهمة المطلوب تنفيذها.
- الأهمية النسبية أو الموضوعات الهامة المرتبطة بإجراءات التأكيد المطبقة.
- كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وا ٍدارة المخاطر والرقابة.
- احتمال حدوث أخطاء جوهرية، احتيال، مخالفات للأنظمة والقوانين.
- تكلفة حدوث خدمات التأكيد المقدمة بالمقارنة مع العوائد المحتمل تحقيقها.

1220-A2: في ممارسة بذل العناية المهنية اللازمة يجب على المدققين الداخليين مراعاة استخدام أدوات التدقيق بمساعدة الحاسب وتقنيات التحليل المختلفة.

1220-A3: يجب على المدققين الداخليين الانتباه إلى المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على الأهداف والعمليات والموارد ومن ناحية أخرى فإن إجراءات التأكيد لوحدها لا تكفي ولا تضمن بأن جميع المخاطر الهامة سوف يتم تحديدها واكتشافها حتى لو تم بذل العناية المهنية اللازمة.

1220-C1: يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية المهنية اللازمة أثناء تقديم الخدمات الاستشارية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- احتياجات وتوقعات الجهات المقدم إليها الخدمات، بالإضافة إلى طبيعة وتوقيت وتوصيل نتائج المهمة.
- الأهمية النسبية ونطاق العمل المطلوب للوصول إلى أهداف المهمة المطلوبة.
- تكلفة الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع العوائد المحتملة.

1230- التطوير المهني المستمر:

يجب على المدققين الداخليين زيادة معرفتهم ومهارتهم والكفاءات الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر.

1300- الرقابة النوعية وبرامج التطوير:

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يحدد ما يجب القيام به لضمان الرقابة النوعية وبرامج التطوير والمحافظة على ذلك بشكل مستمر وبما يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

صُمم معيار الرقابة النوعية وبرنامج التطوير لتقييم نشاط التدقيق الداخلي ومدى توافقه مع تعريف التدقيق الداخلي ومعاييره المهنية من جهة، وتقييم توافق وتطبيق موظفي التدقيق الداخلي لقواعد ومبادئ السلوك الأخلاقي من جهة أخرى، كما تُقيم البرامج كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد الظروف المناسبة لتحسينه وتطويره وزيادة فعاليته وكفاءته.

1310- متطلبات الرقابة النوعية وبرامج التطوير:

يجب إجراء التقييم الداخلي والخارجي للجودة والبرامج.

1311- التقييم الداخلي:

يجب أن يتضمن التقييم الداخلي ما يلي:

- الرقابة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي.
- المراجعة الدورية وذلك عن طريق التقييم الذاتي أو عن طريق أشخاص ضمن المنشأة تتوفر لديهم المعرفة الكافية حول تطبيقات التدقيق الداخلي.

الرقابة المستمرة : هي جزء لا يتجزأ من الإشراف اليومي والمراجعة والقياس لنشاط التدقيق الداخلي، والرقابة المستمرة هي عملية تندمج ضمن السياسات والممارسات الروتينية لقسم التدقيق الداخلي وتستخدم الطرق والأدوات والمعلومات اللازمة للتقييم المرتبط بتعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك.

1312- التقييم الخارجي:

يجب أن تتم عملية التقييم الخارجي مرة على الأقل كل خمس سنوات وذلك بواسطة جهات مستقلة ومؤهلة أو من قبل فريق تدقيق من خارج المنشأة، ويجب على مدير التدقيق الداخلي أن يناقش مع لجنة التدقيق ما يلي:

- مدى الحاجة إلى تكرار عملية التقييم الخارجي.

- المؤهلات والاستقلالية التي يجب توفرها في فريق التدقيق الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال وجود تضارب في المصالح.

المدقق المؤهل يكتسب الكفاءة والأهلية من خلال الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وممارسة عملية التقييم الخارجي، الكفاءة عبارة عن خليط من التدريب النظري والخبرة العملية، ويتم اكتساب الخبرة من خلال العمل في منشآت مماثلة من حيث الحجم أو القطاع أو الصناعة.

1320- التقرير عن الرقابة النوعية وبرامج التطوير:

يجب على مدير التدقيق الداخلي توصيل نتائج الرقابة النوعية على الجودة وبرامج التطوير إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة.

يتم تحديد شكل ومحتوى تقرير نتائج الرقابة النوعية وبرامج التطوير وفترة إعداد التقرير وتوصيله إلى الإدارة من خلال مناقشة الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأخذ بعين الاعتبار مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي ومدير التدقيق الداخلي الواردة في وثيقة التدقيق.

لإثبات وجود التطابق مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي يجب توصيل نتائج التقييمات الداخلية والخارجية ونتائج المراقبة المستمرة بشكل دوري وعلى الأقل مرة سنوياً، ويجب أن تشمل نتائج فريق التقييم أو المراقبة درجة التطابق الموجودة.

1321- استخدام عبارة "تم إعداده وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي":

ممكن للمدققين الداخليين عند إعداد تقرير الرقابة تضمينه عبارة " تم إعداده وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي" وذلك في حالة فقط كانت الرقابة النوعية على الجودة وبرامج التطوير تدعم هذا التقرير.

ينسجم ويتوافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير عندما تحقق النتائج ما تم توصيفه في تعريف التدقيق الداخلي ومتطلبات المعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي.

وتشمل نتائج الرقابة النوعية وبرامج التطوير كلاً من نتائج التقييمات الداخلية والخارجية، ويجب أن يتم تقديم تقارير عن جميع أنشطة التدقيق الداخلي من خلال التقييم الخارجي على الأقل مرة كل خمس سنوات.

1322- الإفصاح عن عدم الالتزام والتوافق:

يجب على مدير التدقيق الداخلي عندما لا يوجد توافق مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي، أو وجود تأثير على نطاق وعمليات نشاط التدقيق الداخلي أن يُفصح عن ذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2- معايير الأداء:

بصفة عامه تشير معايير الأداء التي أصدرها معهد المدققين الداخليين الأمريكي إلى حتمية قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقيَيم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات والعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بكل من:إمكانية الاعتماد على سلامة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود[1]،ومعايير الأداء هي[2]:

2000- إدارة نشاط التدقيق الداخلي:

يجب على مدير التدقيق الداخلي إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية بشكل يضيف قيمة عالية لأعمال المنشأة، وذلك من خلال توافق نشاط التدقيق الداخلي مع متطلبات تعريف التدقيق الداخلي بإضافة قيمة لأعمال المنشأة وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير المهنية والمبادئ الأخلاقية والقواعد السلوكية.

2010- التخطيط:

يجب على مدير التدقيق الداخلي وضع الخطط على أساس المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتفق مع أهداف المنشأة.

2010-A1: يجب أن تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر التي تم تحديدها وأ ن يتم ذلكمر ة كل سنة على الأقل، كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار توجيهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة في هذه العملية.

2010-A2: يجب على مدير التدقيق أن يحدد ويأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه الإدارة العليا ومجلس الإدارة وغيرهم من أصحاب المصلحة من التدقيق الداخلي أن يقدمه من آراء وخدمات استشارية.

[1] - لطفي، أمين السيد أحمد، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 2-3.
[2]The Institute of Internal Auditor, Op cit, 2010, p7-15.

2010-C1: يجب على مدير التدقيقأن ينظر في أمر قبول الاستشارات المقترحة بناءً على فائدتها في تحسين عمليةإدارة المخاطر وإضافة قيمة لأعمال المنشأة، وينبغي أن تشتمل الخطة على الأعمال الاستشارية التي تم قبولها.

2020- الاتصال والمصادقة:

يجب على مدير التدقيق الداخلي توصيل خطط نشاط التدقيق الداخلي ومتطلبات تنفيذ تلك الخطط بما في ذلك التغيرات الزمنية الجوهرية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة وذلك بغرض مراجعة الخطط والمصادقة عليها، كما يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يبلغ الإدارة كذلك بتأثير محدودية الموارد على تنفيذ الخطط.

2030- إدارة الموارد:

يجب على مدير التدقيق الداخلي التأكد من أن موارد أنشطة التدقيق الداخلي كافية وملائمة وموزعة بشكل فعال لتنفيذ الخطة المعتمدة.

2040- السياسات والإجراءات:

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه عمل نشاط التدقيق الداخلي، حيث يعتمد شكل ومحتوى هذه السياسات والإجراءات على حجم وتركيبة نشاط التدقيق الداخلي ودرجة تعقيد عمله.

2050- التنسيق:

ينبغي على مدير التدقيق الداخلي تبادل المعلومات والتنسيق مع الأطراف الداخلية والخارجية التي تقدم خدمات تأكيدية واستشارية للمنشاة بهدف التأكد من التغطية الصحيحة لموضوع معين والتقليل من ازدواجية الجهود المبذولة في حل هذا الموضوع.

2060- رفع التقارير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة:

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يرفع تقارير دورية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة يبين فيها أهداف نشاط التدقيق الداخلي، صلاحياته، مسؤولياته، ونسبة الانجاز المحققة من الخطة الموضوعة.

كما يجب أن يشمل التقرير على مصادر المخاطر الجوهرية، مواضيع الرقابة، مخاطر الاحتيال، قضايا الحوكمة، إضافة إلى المواضيع والقضايا الأخرى التي يحتاجها أو يطلبها مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتعتمد فترة رفع التقارير ومدى تكرارها على أهمية المعلومات التي

يجب إيصالها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وعلى أهمية القرارات التي ستتخذها الإدارة والمجلس بناءً على هذه المعلومات.

2070- مسؤولية كل من الجهات الخارجية المقدمة للخدمات والمنشأة حول التدقيق الداخلي:

عندما تقوم جهة خارجية بتقديم خدمات كالخدمات التي يقدمها نشاط التدقيق الداخلي، يجب على هذه الجهة توجيه إدراك المنشأة نحو مسؤوليتها في المحافظة على بقاء فعالية نشاط التدقيق الداخلي، ويتم ذلك من خلال تأكد المنشأة من وجود انسجام وتوافق بين نشاط التدقيق الداخلي وتعريف التدقيق الداخلي ومعاييره المهنية والالتزام بالمبادئ السلوكية والأخلاقية.

2100- طبيعة العمل:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يُقيم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ويساهم في تحسينها من خلال استخدام منهج منظم ومنضبط.

2110- الحوكمة:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يُقيم ويضع التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الحوكمة في المنشأة ومساعدتها في تحقيق الأهداف التالية:

- الترويج للقيم والأخلاق المفروض تواجدها في المنشأة.
- تأكيد فعالية إدارة الأداء التنظيمي وتوفر عملية المسألة والمحاسبة.
- توصيل التقرير حول المعلومات الخاصة بالرقابة وإدارة المخاطر إلى الجهات المناسبة داخل المنشأة.
- التنسيق بين الأنشطة المختلفة وتوصيل المعلومات إلى كل من مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والداخليين وإدارة المنشأة.

2110-A1: يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم تصميم وتطبيق وفعالية أخلاقيات المنشأة المتعلقة بالأهداف والبرامج والأنظمة.

2110-A2: يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت المعلومات التقنية تدعم استراتيجيات وأهداف المنشأة.

2120- إدارة المخاطر:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يُقيم مدى فعالية عملية إدارة المخاطر في المنشأة، ومدى مساهمته في تحسينها، لذلك يجب على التدقيق الداخلي أن يُقيم هذه العملية وقدرتها على تحقيق نتائج معقولة ومقبولة تضمن مايلي:

- دعم أهداف المنشأة ومهمتها في مواجهة المخاطر المحيطة بها.
- تمييز المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها.
- اختيار قرارات مناسبة تستجيب للمخاطر وحسب أهمية وأولوية هذه المخاطر على المنشأة.
- الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر وتوصيلها في الوقت المناسب إلى كل من الموظفين والإدارة العليا ومجلس الإدارة للمشاركة وتحمل المسؤوليات في عملية إدارة المخاطر.

يقوم نشاط التدقيق الداخلي بجمع المعلومات اللازمة والتي تساعده في تقييم عملية إدارة المخاطر وذلك أثناء تنفيذه لمهامه المتعددة مما يوفر لديه عند ربط نتائج هذه المهام مع بعضها تصوراً كاملاً لعملية إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ومدى فعاليتها.

تتم مراقبة عملية إدارة المخاطر إما بشكل مستمر من خلال نشاط إداري معين، أو بشكل متقطع ومنفصل من خلال إجراء تقييم لها خلال فترات معينة، ويمكن مراقبتها باستخدام كلا الطريقتين.

2120-A1: يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يُقيم مصادر الخطر المتعلقة بالحوكمة، العمليات، نظام المعلومات من خلال تقييم:

- موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية.
- كفاءة وفعالية العمليات والبرامج.
- مدى حماية الأصول.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2120-A2: يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يُقيم احتمال وقوع احتيال، وكيف تواجه المنشأة وتدير المخاطر الناتجة عن حدوث الاحتيال.

2120-C1: خلال المهمات الاستشارية يجب على المدققين الداخليين معالجة المخاطر بالانسجام مع أهداف المهمات الاستشارية، وعليهم التحذير في حال وجود مخاطر جوهرية غير ملحوظة مسبقاً.

2120–C2: يجب على المدققين الداخليين أن يستخدموا المعرفة والخبرة التي يكتسبوها خلال تنفيذ المهمات الاستشارية في تقييم عملية إدارة المخاطر في المنشأة.

2120–C3: عندما يقوم المدققون الداخليون بمساعدة الإدارة في وضع أو تحسين عمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم الامتناع عن تحمل أية مسؤولية نيابةً عن الإدارة ومسؤوليتها الكاملة والفعلية عن عملية إدارة المخاطر.

2130– الرقابة:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يساعد المنشأة في بقاء عملية الرقابة فعالة وذلك من خلال تقييم كفاءة وفعالية هذا العملية وأيضاً عن طريق تحسينها وتطويرها بشكل مستمر.

2130–A1: يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يُقيم كفاية وفعالية عملية الرقابة في الاستجابة للمخاطر المتعلقة بالحوكمة، والعمليات، ونظام المعلومات من خلال تقييم:

- موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية.
- كفاءة وفعالية العمليات والبرامج.
- مدى حماية الأصول.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2130–C1: يجب على المدققين الداخليين أن يستخدموا الخبرة والمعرفة التي يكتسبوها خلال تنفيذ المهمات الاستشارية في تقييم عمليات الرقابة في المنشأة.

2200– التخطيط للمهمات:

يجب على المدققين الداخليين تطوير وتوثيق خطة لكل مهمة تتضمن كل من أهداف ونطاق ومدة تنفيذ المهمة والموارد المخصصة لها.

2201– اعتبارات التخطيط:

عند التخطيط للمهمة يجب على المدققين الداخليين الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- أهداف النشاط الذي يتم تدقيقه، ووسائل الرقابة الموجودة لمتابعة أداء هذا النشاط.
- المخاطر الجوهرية المرتبطة بالنشاط، أهدافه وموارده وعملياته والأساليب التي يتم من خلالها الحفاظ على المخاطر عند المستوى المقبول.
- كفاية وفعالية إدارة مخاطر النشاط وعمليات الرقابة بالمقارنة مع نموذج أو شكل الرقابة المعياري.

- الفرص المتاحة لإدخال تحسينات جوهرية وهامة على عملية إدارة مخاطر النشاط وعمليات الرقابة.

2201–A1: يجب على المدققين الداخليين عند التخطيط لتنفيذ مهمة لأطراف خارجية أن يؤسسوا وبشكل كتابي فهمهم لأهداف ونطاق والمسؤوليات الخاصة بالمهمة وأية توقعات أخرى، بالإضافة إلى القيود الموجودة التي تؤثر على نتائج المهمة والوصول إلى سجلاتها.

2201–C1: يجب على المدققين الداخليين أن يوفروا أسس التفاهم مع العملاء أصحاب المهمات الاستشارية حول أهداف ونطاق والمسؤوليات الخاصة بالمهمة وتوقعات العملاء، ومن أجل المهمات الجوهرية يجب أن يتم توثيق أسس التفاهم السابقة.

2210– أهداف المهمة:

يجب أن يتم وضع أهداف لكل مهمة.

2210–A1: يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط قيد التدقيق، ويجب أن تعكس أهداف المهمة نتائج هذا التقييم.

2210–A2: يجب على المدققين الداخليين أن يأخذوا بعين الاعتبار احتمال وجود أخطاء جوهرية، احتيال، عدم التزام، وأية أمور أخرى عند تطوير أهداف المهمة.

2210–A3: كفاية المعايير ضرورية لتقييم عملية الرقابة، لذلك يجب على المدققين الداخليين التحقق من مدى تأسيس الإدارة لمعايير كافية لتحديد ما إذا كانت الأهداف المطلوبة قد أُنجزت. فإذا كانت كافية، يجب على المدققين الداخليين استخدام المعايير في التقييم، أما إذا كانت غير كافية، فيجب على المدققين أن يعملوا مع الإدارة على تطوير معايير تقييم مناسبة.

2210–C1: يجب أن تتوجه أهداف المهمة الاستشاريةإلى عمليات الحوكمة وا ٍدارة المخاطر والرقابة، وذلك على النحو المتفق عليه مع العميل.

2210–C2: يجب أن تتوافق أهداف المهمة الاستشارية مع قيم واستراتيجيات وأهداف المنشأة.

2220– نطاق المهمة:

يجب أن يكون نطاق المهمة كافياً بشكل يحقق أهدافها.

2220–A1: يجب أن يتضمن نطاق المهمة اعتبارات الأنظمة ذات العلاقة والسجلات والموظفينو الأصول الملموسة بما فيها تلك الموجودة تحت سيطرة طرف أخر.

2220–A2: إذا ظهرت فرصة استشارية هامة أثناء تنفيذ مهمة تأكيدية فإنه يجب تحديد الفهم المرتبط بالأهداف والنطاق والمسؤوليات الخاصة وأية توقعات أخرى بشكل كتابي، كما يجب توصيل نتائج المهمة الاستشارية وفقاً للمعايير الاستشارية.

2220–C1: عند أداء المهمات الاستشارية، يجب على المدققين الداخليين تقديم تأكيد بأن نطاق المهمة كافي بشكل يحقق الأهدا ف المتفق عليها، فإذا أبدى المدققين الداخليين تحفظات على نطاق المهمة أثناء عملهم، فإنه يجب أن يتم مناقشة هذه التحفظات مع العميل لتحديد ما إذا كان سيستمرون في هذه المهمة أم لا، مع تقديم تقرير عن ذلك.

2230– تخصيص موارد المهمة:

يجب على المدققين الداخليين تحديد الموارد الملائمة والكافية لإنجاز وتحقيق أهداف المهمة، ويتم ذلك بناء ً على تقييم طبيعة ودرجة تعقيد كل مهمة والوقت المحدد لإنجازها والموارد المتاحة.

2240–بر نامج تنفيذ المهمة:

يجب على المدققين الداخليين أن يطوروا ويوثقوا البرامج اللازمة لحقيق أهداف المهمة.

2240–A1: يجب أن تتضمن برامج التنفيذ الإجراءات اللازمة لتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات خلال تنفيذ المهمة، كما يجب المصادقة على هذه البرامج قبل تطبيقها، وتصديق أية تعديلات تطرأ عليها مباشرة عند حصولها.

2240–C1: ممكن أن تختلف برامج تنفيذ المهمات الاستشارية في شكلها ومحتواها حسب طبيعة كل مهمة.

2300– إنجاز المهمة:

يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لإنجاز أهداف المهمة.

2310– تحديد المعلومات:

يجب أن يحدد المدققين الداخليين معلومات تتسم بالكفاية والموثوقية والملائمة والتي تفيد في إنجاز أهداف المهمة.

2320– التحليل والتقييم:

يجب على المدققين الداخليين أن يبنوا استنتاجاتهم ونتائج المهمة على أساس تحليلات وتقييمات مناسبة.

2330- توثيق المعلومات:

يجب على المدققين الداخليين توثيق المعلومات ذات العلاقة والتي تدعم الاستنتاجات ونتائج المهمة التي تم التوصل إليها.

2330-A1: يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يسيطر ويتحكم في الوصول إلى سجلات المهمة، كما يجب عليه أن يحصل على موافقة الإدارة العليا أو المستشار القانوني للمنشأة قبل إعطاء هذه السجلات إلى أطراف خارجية.

2330-A2: يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يحدد متطلبات الاحتفاظ بسجلات المهمة، وذلك بشكل يتفق مع تعليمات المنشأة أو المتطلبات القانونية وأية متطلبات أخرى.

2330-C1: يجب على مدير التدقيق الداخلي أ ن يضع السياسات التي تحكم حماية سجلات المهمة والاحتفاظ بها بالإضافة إلى سياسات حق الإطلاع والحصول عليها من قبل أطراف داخلية أو خارجية، هذه السياسات يجب أن تتوافق مع تعليمات المنشأة والمتطلبات القانونية وأية متطلبات أخرى.

2340- الإشراف على المهمة:

يجب أن يتم الإشراف على المهمة بشكل صحيح للتأكد من أن المهمة قد حققت أهدافها ونُفذت بجودة عالية وساعدت في تطوير الموظفين.

2400- توصيل النتائج:

يجب على المدققين الداخليين توصيل نتائج المهمات إلى الجهات المعنية.

2410- معايير توصيل النتائج:

يجب أن تتضمن التقارير التي يتم من خلالها توصيل النتائج كل من أهداف المهمات ونطاقها بالإضافة إلى الاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات وخطط التنفيذ.

2410-A1: التقرير النهائي لنتائج المهمة يجب أن يحتوي على رأي المدققين الداخليين والنتائج التي تم التوصل إليها عدما يكون ذلك مناسباً، هذا الرأي أو النتائج يجب أن نأخذ بالحسبان توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين، كما يجب أن يعتمدوا على معلومات كافية وملائمة ومفيدة وموثوق بها.

آراء المدققين الداخليين ممكن أن تكون على شكل تقديرات أو استنتاجات أو أية توصيفات أخرى للنتائج، ومثل هذه المهمات ممكن أن تكون مرتبطة بالرقابة على عمليات معينة

أو مخاطر أو وحدات عمل لذلك يجب صياغة هذه الآراء بشكل مناسب وبما يتوافق مع نتائج المهمات وأهميتها.

2410-A2: يجب تشجيع المدققين الداخليين من خلال الإقرار بأدائهم المرضي والمقنع عند توصيل النتائج.

*2410-C1*يختلف شكل ومحتوى التقارير التي تُوصل وتُقدم النتائج عن المهمات الاستشارية بناءً على طبيعة المهمة واحتياجات العميل.

2420- جودة التوصيل:

يجب أن تكون التقارير التي يتم من خلالها توصيل النتائج دقيقة وموضوعية وواضحة ومختصرة وبناءة وكاملة وتقدم في الوقت المناسب.

يُقصد بالتقارير الدقيقة:أنها خالية من الأخطاء والعيوب وتُقدم الحقائق بشكل صحيح.

وموضوعية: تعني أنها غير متحيزة ونزيهة وعادلة ومنصفة للحقائق والظروف ذات العلاقة.

وواضحة: أنها سهلة الفهم ومنطقية، وتتجنب اللغة التقنية غير الضرورية وتُزود الجهات المعنية بكل المعلومات اللازمة والهامة ذات العلاقة.

ومختصرة: يعني تتفادى الإسهاب والتفصيل غير الضروري وتُركز على النقاط الأساسية.

البناءة: يعني أنها تساعد العميل والمنشأة في إدخال التحسينات حيث تكون ضرورية ومطلوبة.

كاملة: تتضمن كل المعلومات الهامة وذات العلاقة لدعم التوصيات والملاحظات والاستنتاجات والتي يستفيد منها الجميع.

وفي الوقت المناسب: مما يسمح للإدارة في اتخاذ الإجراء التصحيحي الملائم في الوقت المناسب وحسب أهمية المهمة.

2421- الأخطاء والسهو:

يجب على مدير التدقيق الداخلي في حال احتواء تقارير النتائج النهائي على خطأ أو سهو جوهري أن يُبلغ المعلومات الصحيحة إلى كل الأطراف التي استلمت التقرير الأصلي.

2430- استخدام عبارة "تم إعداده وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي" :

ممكن للمدققين الداخليين عند إعداد تقرير المهمة تضمينه عبارة "تم إعداده وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي" وذلك في حالة فقط كانت نتائج الرقابة النوعية وبرامج التطوير تدعم هذا التقرير.

2431- الإفصاح عن المهمات غير المتوافقة:

عندما يكون هناك عدم توافق مابين أهداف المهمة وبين متطلبات تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية والسلوكية من حيث عدم الالتزام بها وبشكل يؤثر على المهمة، يجب الإفصاح في تقرير توصيل النتائج عما يلي:

- المعايير المهنية والسلوكية التي لم يتم الالتزام بها.
- أسباب عدم الالتزام.
- تأثير عدم الالتزام على المهمة وعلى نتائجها.

2440- نشر النتائج:

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يُبلغ النتائج إلى الجهات المعنية، حيث يقوم مدير التدقيق الداخلي بعد حصوله على المصادقة على تقرير النتائج النهائي بتحديد إلى من سيقوم بتبليغ هذه النتائج وما هي النتائج التي سينشرها.

2440-A1: يعتبر مدير التدقيق الداخلي مسؤولاً عن توصيل النتائج إلى الأطراف التي باعتقاده تعطي تلك النتائج العناية اللازمة.

2440-A2: يجب على مدير التدقيق الداخلي قبل نشر النتائج إلى الأطراف الخارجية القيام بما يلي، ما لم تفرض متطلبات قانونية أو تنظيمية غير ذلك :

- تقييم المخاطر المحتملة على المنشأة.
- استشارة الإدارة العليا أو المستشار القانوني.
- الرقابة على النشر من خلال تقييد استخدام النتائج.

2440-C1: يعتبر مدير التدقيق الداخلي مسؤولاً عن توصيل النتائج النهائية الخاصة بالمهمات الاستشارية إلى العملاء.

2440-C2: يمكن أن يتم تحديد القضايا المتصلة بإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة أثناء المهمة الاستشارية وإذا كانت تلك القضايا تمثل أهمية بالغة بالنسبة للمنظمة، فإنه ينبغي توصيلها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2450- الآراء العامة :

عندما يتم إصدار رأي عام، يجب أن الأخذ بعين الاعتبار توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين، ويجب أن تتسم هذه الآراء بأن تكون كافية وملائمة ومفيدة وذات مصداقية.

وسيساهم تقرير توصيل النتائج في تحديد ما يلي:

- النطاق بحيث يتضمن الفترة الزمنية اللازمة لتكوين الرأي.
- القيود على النطاق.
- النظر في جميع المشاريع ذات العلاقة بما في ذلك الاعتماد على مقدمي خدمات التأكيد.
- استخدام منهج الرقابة أو الخطر أو أية معايير أخرى كأساس لإصدار الآراء العامة والأحكام والتوصل إلى النتائج.

بالإضافة إلى ما سبق يجب توضيح أسباب الآراء العامة غير المواتية.

2500- مراقبة مراحل الإنجاز:

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يؤسس نظام لمراقبة سير مراحل النتائج التي يتم توصيلها إلى الإدارة مع المحافظة على هذا النظام.

2500-A1: يجب على مدير التدقيق الداخلي تأسيس أسلوب متابعة يتم من خلاله المراقبة والتأكد من أن التوجيهات والتصرفات التي اتخذتها الإدارة قد تم تنفيذها بفعالية، أو أن الإدارة العليا قد قبلت مخاطر عدم اتخاذ أي إجراء.

2500-C1: يجب على نشاط التدقيق الداخلي مراقبة سير نتائج المهمات الاستشارية ومدى تحقيقها لما هو متفق عليه مع العميل.

2600- قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر:

عندما يعتقد مدير التدقيق الداخلي بأن الإدارة العليا قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمنشأة، يجب عليه مناقشة ذلك مع الإدارة وا ٕذا لم يتم التوصل لحل لهذه المسألة معها فيجب عليه تقديم تقرير حول ذلك إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

ونظراً لأهمية المعايير حيث تعتبر المعايير المعتمدة من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي للتطبيق بدءاً من عام 2011، قام الباحث بإرفاق نسخة عنها باللغة الانكليزية في ملاحق الدراسة الملحق رقم / 3 /، وتشمل أيضاً تعاريف جميع المصطلحات المتعلقة بالتدقيق الداخلي وا ٕدارة المخاطر.

ثانياً : قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي:

في عام 2000 وضع معهد المدققين الداخليين دليل جديد لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي، وقد تضمن الدليل أربعة مبادئ أخلاقية واثنيعشر ة قاعدة سلوكية قسمها وفقاً للمبادئ الأخلاقية الأربعة وذلك استناداً إلى مفهوم التدقيق الداخلي الجديد وأهدافه.

ومن الضروري وجود بيان رسمي بقواعد السلوك الأخلاقي وذلك للأسباب التالية[1]:

1- إن المدققين الداخليين يمثلون مهنة التدقيق الداخلي.

2- إن إدارة المنشأة ومجلس الإدارة يعتمدان على مهنة التدقيق الداخلي.

3- يجب أن يحافظ أعضاء المهنة على معايير عالية للسلوك، والشرف، والشخصية، حتى تمكنهم من ممارسة التدقيق الداخلي بطريقة تحقق الغرض منها.

وهذه المبادئ الأخلاقية والقواعد السلوكية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين هي[2]:

المبدأ الأول: النزاهة

تؤدي نزاهة المدقق الداخلي إلى تدعيم الثقة فيما يقوم به من أعمال، وبالتالي تعتبر الأساس للاعتماد على الأحكام الصادرة عن المدقق، ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية التالية:

يجب على المدققين الداخليين :

1- أداء عملهم بأمانة وحذر ومسؤولية.

2- مراعاة القوانين وتقديم الإفصاح المتوقع منهم وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية.

3- عدم الاشتراك في أية أعمال أو أنشطة غير معروفة، بالإضافة إلى عدم القيام بتصرفات تسيء للمهنة والمنشاة التي يعملون فيها.

4- احترام أهداف المنشأة المشروعة والأخلاقية التي يعملون فيها والمساهمة في تحقيقها.

المبدأ الثاني: الموضوعية

يجب أن يتوافر في المدقق الداخلي أعلى مستوى من الموضوعية المهنية في تجميع وتقييم وتوصيل المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العملية محل التدقيق، حيث يجب على المدققين الداخليين تقييم الظروف ذات العلاقة بطريقة متوازنة وأن لا تتأثر أحكامهم بناءً على مصالحهم الشخصية أو مصالح الآخرين، ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية التالية:

---

[1] القاضي، حسين يوسف، وآخرون، مرجع سابق، 2010، ص 523.

[2] The Institute of Internal Auditors, Code of Ethics, 2009, p1-2.

يجب على المدققين الداخليين:

5- عدم المشاركة في أنشطة أو علاقات قد تضعف أو من المفترض أن تضعف قدرتهم على أداء أعمالهم بشكل غير متحيز، ويشمل ذلك الأنشطة والعلاقات التي قد تتعارض مع مصلحة المنشأة التي يعملون فيها.

6- عدم قبول أي شيء من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة التي يعملون فيها من الممكن أن يضعف من مصداقية أحكامهم المهنية.

7- الإفصاح عن كل الحقائق الجوهرية التي تم التوصل إليها أثناء تأدية أعمالهم والتي من الممكن عدم الكشف عنها أن يؤدي إلى تضليل وتحريف في تقاريرهم عن نتائج الأعمال التي تم تدقيقها من قبلهم.

المبدأ الثالث: السرية

يجب أن يحترم المدققين الداخليين قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها، وأن لا يكشفوا عن أية معلومات دون أن يكون لهم السلطة التي تخولهم القيام بذلك ما لم تكن متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم القيام بذلك. وتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية التالية:

يجب على المدققين الداخليين:

8- أن يكونوا أُمناء وحذرين في استخدام المعلومات التي يحصلوا عليها أثناء تأدية أعمالهم وواجباتهم، وحماية هذه المعلومات.

9- عدم استخدام المعلومات التي يحصلون عليها لتحقيق أية مكاسب شخصية، أو استخدامها بشكل يتعارض مع القانون ويضر بالأهداف المشروعة والأخلاقية للمنشأة

المبدأ الرابع: الكفاءة المهنية

يجب أن يقوم المدققين الداخليين باستخدام المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لأداء خدمات التدقيق الداخلي. ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية التالية:

يجب على المدققين الداخليين:

10- تأدية الخدمات والأعمال التي يمكنهم القيام بها من خلال توفر المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لتأديتها.

11- تأدية خدمات التدقيق الداخلي وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي.

12- السعي دائماً وبشكل مستمر لتطوير وتحسين كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمونها.

الفصل الثالث : التدقيق الداخلي في المصارف ودوره في إدارة المخاطر

المبحث الأول: التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي

أولاً : أهمية التدقيق الداخلي في المصارف

ثانياً : مبادئ التدقيق الداخلي في المصارف

ثالثاً : مقومات التدقيق الداخلي في المصارف

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

أولاً : دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر

ثانياً : دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر

ثالثاً : دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر

المبحث الأول: التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي

أولاً : أهمية التدقيق الداخلي في المصارف :

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعاً فاعلاً وحيويا في إدارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي يمر بها من خلال توفير القنوات والأطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو سبل الاستثمار الحقيقي الداعم لمسيرة النمو المطرد.

ومن المعروف أن ممارسة أنشطة وا ٍجراءات الأعمال المصرفية يحفه مجموعة من المخاطر وأن ترك الأنشطة والممارسات المصرفية بدون عملية تدقيق ومراقبة سيؤدي إلى مشاكل تهدد بخطر فقدان العملاء لودائعهم وفقدان المصارف لرؤوس أموالها وبالتالي إمكانية الإفلاس أو المقاضاة أمام المتعاملين أو وقوع مخالفات على المصرف من قبل الجهات المشرفة الحكومية التي تمارس أنواع الرقابة الخارجية الحكومية على المصارف كالمصرف المركزي. لذلك كان من المهم جدا وجود دوائر ووحدات تقوم بمهمة التدقيق والفحص والتأكد من داخل المصرف على الإجراءات التي ينفذها المدراء والأفراد داخل المصارف.

ويمكن تلخيص مبررات وجود التدقيق الداخلي في المصارف بما يلي[1] :

1- أ ن المصارفـتقوم بالعديد من المعاملات ضمن الأقسام العديدة فيها ابتداء ً بالودائع ومروراً بالكمبيالات والاعتمادا ت والجاري مدين والتسهيلات الائتمانية وما يتبع ذلك من المعاملات المختلفة، لذلك فإن تبعاً إلى هذا التنوع في العمليات المصرفية تبدو الحاجة الملحة إلى وجود التدقيق الداخلي.
2- أن عدد المتعاملين مع المصرفـكبير جداً، لا يأتون صدفة وا ٍنما هناك ما يسمى بالعميل الدائم (المستقر) لذلك كان لزاماً على المصر ف أن يوفر الثقة لهذا العميل بالحفاظ على سمعة المصرف من خلال إدراك العميل بعدم وجود أية تلاعبات أو اختلاسات في هذا المصرف كنتيجة حتمية لتوفير جهاز رقابة وضبط فعال.
3- وجود إمكانية التلاعب في العمليات المصرفية خاصة بعد حدوث ظاهرة المكننة في المصارف، مما أتاح المجال المناسب لحدوث تلك التجاوزات.

[1] عبد الله، خالد أمين، التدقيق والرقابة في المصارف، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.

4- علاقة الرقابة الداخلية والتدقيق بسياسات التوظيف حيث تبدو هذه العلاقة في تشجيع الموظف الدقيق والصادق بعمله ومعاقبة الموظف المقصر بالاعتماد على تقارير المدقق الداخلي.

5- بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يعطي العميل الثقة بالمصرف، فإن هذا التدقيق تبدو أهميته أيضاً في إعطاء المساهمين في المشروع الصورة الواضحة عن سير العمليات فيه.

وقد أكد مجلس النقد والتسليف على أهمية التدقيق الداخلي في المصارف من خلال القرار رقم (123 / م ن / ب4) تاريخ 2005/3/30 الذي يبين التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف، حيث طلب من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية في مادته الأولى[1]:

"على كل مصرف أ ن يتضمن هيكله الإدار ي دائرة دائمة للتدقيق الداخلي بما يناسب حجمه وطبيعة عملياته و تضم العدد الكافي من العناصر البشرية ذا ت الكفاءة حيث يشكل عملهاجزء اً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لد ـ المصرف وعلى إجراءاته الداخلية" .

ثانياً : مبادئ التدقيق الداخلي الأساسية :

أوضحت لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال الدراسة المعدة من قبلها بعنوان " التدقيق الداخلي في المصارف وعلاقة المراقبين بالمدققين، دراسة مسحية "، المبادئ العامة والأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي، وهي[2]:

1- **الديمومة – الاستمرارية (Permanent Function-Continuity) :**

ينص هذا المبدأ على أنه يجب على كل مصرف أن يوجد لديه وظيفة تدقيق داخلي دائمة، تقوم بتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليها، وعلى الإدارة العليا اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة والتي يجب أن تتناسب مع حجم المصرف وطبيعة عملياته وأنشطته، وتتضمن هذه الإجراءات تزويد قسم التدقيق الداخلي بالموارد الضرورية والكوادر البشرية ليتمكن من إنجاز أهدافه.

2- **الاستقلالية–الموضوعية–النزاهة(Independence, Objectivity andImpartiality):**

يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف مستقلة عن الأنشطة التي يتم تدقيقها وعن عمليات الرقابة الداخلية اليومية، مما يوفر اعتقاد كافي بأن التدقيق الداخلي يستطيع أن ينفذ

---

[1] مصرف سورية المركزي، مرجع سابق، قرار مجلس النقد والتسليف رقم (123/م ن/ب4) تاريخ 2005/3/30، ص 2.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, Internal audit in banks and the supervisor's relationship with auditors: A survey, August 2002, p4-6.

مهامه بموضوعية ونزاهة دون التأثر بمصلحة الإدارة الخاصة نتيجة تبعيته لها، وبالتالي يستطيع المدقق الداخلي تقديم تقريره عن نتائج مراقبته وتقييمه للنشاطات المختلفة وكشف مواقع الاحتيال داخلياً دون ممارسة أية ضغوط من الإدارة العليا. ويكتسب التدقيق الداخلي هذا الحق من خلال استقلاليته ضمن الهيكل التنظيمي وتبعيته المباشرة للجنة التدقيق.

ولتحقيق الموضوعية والنزاهة المطلوبين في عمل التدقيق الداخلي يجب وجود عدة إجراءات وشروط منها:

- الدوران المستمر لمهمات التدقيق بين موظفي قسم التدقيق.
- عدم تدخل المدقق الداخلي وتنفيذ أية أعمال تشغيلية ضمن المصرف.
- الاعتراف باستقلالية قسم التدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي.
- عدم وجود تضارب في المصالح بين التدقيق الداخلي والمصرف.
- يجب أن يمارس قسم التدقيق الداخلي مهامه حسب ما يراه هو مناسب ومتوافق مع إستراتيجية المصرف.
- ويجب على المدققين المعينين داخلياً أن لا يدققوا الأنشطة التي كانوا يمارسونها مدة تقل عن دورة مالية.

3- **الكفاءة المهنية (Professional Competence):**

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين عنصراً جوهرياً وأساسياً لأداء مهامهم ووظيفتهم بالشكل الصحيح.

وتشمل الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي التدريب والتأهيل المستمر ان واكتساب الخبرة والمعرفة والمهارات المطلوبة، وتختلف درجة الكفاءة المطلوبة باختلاف حجم المصرف ودرجة تعقيد الأنشطة موضوع التدقيق كتدقيق الأنشطة المصرفية الالكترونية.

ويكتسب موظفي التدقيق الداخلي الكفاءة المهنية من خلال:

- الخبرة أثناء ممارسة العمل.
- حضور الدورات التدر يبية المهنية الداخلية والخارجية.
- دوران الموظفين ضمن قسم التدقيق الداخلي والتقليل من روتين العمل.
- تشجيع ومساعدة الموظفين في الحصول على شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA).

4- **نطاق ومجال نشاط قسم التدقيق الداخلي ضمن المصرف:**

(Scope of Activity and the organization of the internal audit department)

يجب أن تقع كل أنشطة و عمليات المصرف ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي، فجميع أقسام وأنشطة المصرف بما فيها أنشطة الفروع والمنشآت التابعة والأنشطة الخارجية لا تستثنى من نطاق فحص دائرة التدقيق الداخلي، فهي مخولة بالوصول إلى كل السجلات والملفات والبيانات الخاصة بالمصرف.

بعض المصارف تنشئ أقساماً للرقابة والمر اقبة على أنشطة أو عمليات معينة خاصة بالمصرف وهذه الأقسام جزء من نظام الرقابة الداخلي، حيث إن وجودها لا يقلل من فحص دائرة التدقيق الداخلي لها.

وفي حال وجود فرع هام للمصرف في الخارج فعلى دائرة التدقيق الداخلي أن تؤسس مكتباً محلياً للتأكد من كفاءة واستمرارية عمل هذا الفرع، وهذا المكتب يعد جزءاً من دائرة لتدقيق الداخلي، ويجب أن ينظم بطريقة يلتزم فيها بالمبادئ الخاصة بالتدقيق الداخلي.

ثالثاً : مقومات التدقيق الداخلي في المصارف :

تتلخص مقومات التدقيق الداخلي في المصارف والتي تم تلخيصها من خلال المراجع الواردة في الهامش كما يلي[1]:

1- قسم مستقل للتدقيق الداخلي.

2- أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي.

3- نظام جيد للرقابة الداخلي.

4- نظام جيد للتقارير.

وسيتم عرض كل واحد من هذه المقومات بالتفصيل كما يلي:

1- **<u>قسم مستقل للتدقيق الداخلي:</u>**

يجب أن يتواجد في المصرف قسم مستقل للتدقيق الداخلي يقوم بتدقيق جميع أعمال إداراته

---

[1] - القباني، ثناء علي، السواح، نادر شعبان إبراهيم، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 174- 195.

- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، دليل حوكمة الشركات لدى المصارف التقليدية في سورية، نيسان 2009، ص 12.

- رضوان، رأفت علي، معايير وإجراءات المراجعة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 1999، ص429-431.

- Ratliff, R.L, Redding, K.F, Introduction to Auditing : Logic, Principles, and -Techniques, IIA, 2002, p3.

وأنشطته المختلفة، ولضمان الاستقلالية الكاملة لابد من تبعيته في الهيكل التنظيمي للمصرف إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التي تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين، و عادة تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء حسب حجم المصرف.

وقد أوضح دليل الحوكمة في المصارف الصادر عن مصرف سورية المركزي مسؤولية لجنة التدقيق وعلاقتها بقسم التدقيق الداخلي وذلك كما يلي:

أهدا ف اللجنة

مراجعة التقارير المالية ونظم الضبط والرقابة، ونطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة القضايا المحاسبية ذا ت الأثر الجوهري على البيانات المالية.

تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها

1- يجب أ ن تتكون لجنة التدقيق من أعضاء غير تنفيذيين، على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة أعضاء وعلى أ ن لا تضم رئيس مجلس الإدارة.

2- يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين.

3- يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

4- يجب أ ن تحوي اللجنة عضوا على الأقل من ذو ي المؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، وللجنة الحق بالاستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك.

5- تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

صلاحيات ومهام اللجنة

1- يكون للجنة التدقيق سلطة الحصول على أ ي معلومات في سبيل ممارسة عملها، وللجنة أيضا دعوة أ ي من الأشخاص ذو ي الخبرة أو الاختصاص لحضور الاجتماعات للاستئناس برأيه، ودعوة أ ي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية لحضور اجتماعاتها، ويدعى مدير التدقيق الداخلي لحضور اجتماعات اللجنة.

2- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة ومتابعة القضايا المحاسبية ذا ت الأثر الجوهري على البيانات المالية، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.

3- تقوم لجنة التدقيق بتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية، وتشتمل مسؤولية اللجنة، من بين أمور أخرى، على:

أ - تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الداخلي والتأكد من الالتزام بالتعليمات النافذة الصادرة عن الجهات ذا ت العلاقة.

ب- تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الداخلي.

ت- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ث- مراجعةوإ قرار خطط التدقيق المقترحة من مدير التدقيق الداخلي.

ج - التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.

2- أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي:

يجب تزويد أقسام التدقيق الداخلي في المصارف بأفراد من ذوي الكفاءة والخبرة في أعمالها، مع مراعاة توفير عنصر اللياقة ومتانة الخلق لأن عملهم يستلزم الاتصال بجميع العاملين في المصرف وفروعه، ولذلك يجب أن تتوفر فيهم عدد من الشروط والمواصفات نصنفها كما يلي :

أ- *الشروط العلمية :*

- أن يكون حاصلاً على مؤهل تجاري جامعي.
- أن يكون من ذوي الخبرة والمؤهلين لتدقيق أعمال المصارف.
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة بالمصرف أو الأفراد العاملين فيه أو النظام المتبع.
- التدريب العلمي المستمر.
- دراسة مبادئ العلوم السلوكية وفنون العلاقات العامة وطرق كسب الآخرين.
- المعرفة الكافية بنظم الحاسوب ومكوناته ووظائفه.
- الإلمام بأساليب التدقيق الداخلي في ظل استخدام بيئة التشغيل الالكتروني.
- المعرفة الكافية في كيفية معالجة البيانات الكترونياً .
- أن يكون على دراية كافية بالتعامل مع شبكات المعلومات الدولية وكيفية الاستفادة منها.

ب- *الشروط المهنية :*

- أن يؤدي عمله بموضوعية.
- أن يكون لديه مهارات التفكير الانتقادي و التحليلي.

- بذل العناية المهنية المعقولة أثناء القيام بعمل التدقيق الداخلين ويجب أن يكون المدقق الداخلي على وعي باحتمالات الأخطاء والسهو، الضياع، عدم الفاعلية وتعارض المصالح.
- يجب أن يتمتع عمله بالسرية.
- فهم المواطن التي تتركز فيها صور الخداع باستخدام الحاسوب للتركيز عليها عند القيام بالتدقيق.
- يجب أن لا يكون متصيداً للأخطاء بل مساعداً على تصحيحها.
- يجب أن يكون حذراً تجاه الظروف والأنشطة الأكثر عرضة لمخالفة القوانين العامة والأنظمة.

ت- *الشروط الأخلاقية :*

- الالتزام بالأخلاقيات المهنية و قواعد السلوك المهني .
- أن يكون على علاقة طيبة بزملائه العاملين في المصرف.
- ويجب أن يكون مفهوماً لدى المدقق الداخلي أن عمله لا يعني إكسابه مميزات على زملائه في الأقسام الأخرى، بل عليه أن يقوم بعمله في جو تسوده روح الإخاء والتعاون وذلك تحقيقاً لمصلحة العمل.

3- <u>نظام جيد للرقابة الداخلية:</u>

نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على أن نطاق التدقيق الداخلي يجب أن يشمل فحص وتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمصرف، ومدى كفاءة أداء المهام المحددة ويتم ذلك من خلال :

- التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها.
- التحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد من جانب الموظفين.
- التحقق من حماية الأصول ووجودها.
- التحقق من الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد.
- التحقق من تحقيق أهداف العمليات والبرامج وفق ما هو مخطط لها.

4- <u>نظام جيد للتقارير:</u>

يجب تحديد أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير حيث تتميز التقارير الجيدة بأربعة خصائص وهي:

أ- المنفعة : يجب أن يكون للتقرير هدف معين في خدمة الإدارة، وقد أدى استخدام الكمبيوتر إلى إعداد تقارير قد لا يكون لها منفعة لمستخدميها لما تحتويه من معلومات زائدة عن احتياجات

مستخدميها، لذلك يجب أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر ومفيد يحث المدراء على اتخاذ القرارات.

ب-الشكل الملائم : يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات، ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حده.

ت-محددة الهوية : التقرير الجيد يجب أن يشمل معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين (اسم المصرف، اسم القسم،.....) وأرقام الصفحات وتاريخ التقرير.

ث-الثبات : يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة وفترات زمنية ثابتة.

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

الغاية من إدارة المخاطر هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر، وتخفيض النتائج المالية لهذه الخسائر عند وقوعها، ولتحقيق ذلك لابد من إجراء عدد من الخطوات الأساسية تبدأ بتحديد جميع المجالات والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر داخل المصرف، وبعد التعرف على المخاطر المختلفة تبدأ عملية تقييمها من خلال قياسها بشكل كمي لمعرفة حجم الخسائر المتوقع أن ينتج عنها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر وكيفية الاستجابة لها.

و المدقق الداخلي هو العنصر الفعال في إدارة المخاطر المصرفية، حيث يستطيع الوصول إلى العديد من البيانات والمعلومات التي من شأنها تقليل المخاطر بنسبة كبيرة وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تشهد فيها أسواق المال انهيارات كبيرة وا إعلان العديد من المؤسسات الإفلاس[1].

وسيتم في هذا المبحث شرح مفصل لدور التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر والتي بينا سابقاً من خلال الفصل الأول أنها تتكون من عدد من الخطوات تتمثل بشكل رئيسي في:

- تحديد المخاطر Risk Identification
- تقييم المخاطر. Risk Assessment
- الاستجابة للمخاطر. Risk Response

وكما ذكرنا سابقاً في الفصل الأول هناك خطوة رابعة تتمثل بتوثيق الخطوات السابقة فعند الانتهاء من كل مرحلة يجب توثيقها بالكامل ليتم تقديم التقارير المناسبة عنها.

[1] أرينز، ألفين، لوبك، جيمس، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2002.

وقبل تقديم شرح مفصل لدور التدقيق الداخلي في كل من الخطوات السابقة، لابد لنا من توضيح كيف تتم عملية إدارة المخاطر على مستوى المصرف، حيث تعتبر إدارة المصرف المسؤول الأول عن هذه العملية، فالإدارة العليا تحدد الأهدا ف والاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الهدف الأساسي لأي مصرف وهو الربح، وذلك بما يتناسب مع ظروف البيئة المحيطة بها وضمن إمكانياتها ومواردها، وتعتبر المخاطر من العوائق الأساسية التي تحول أمام تحقيق ذلك.

لذلك أول عمل يجب على الإدارة القيام به هو تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن تتعرض للمخاطر، وتحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه المخاطر، وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي في تقديم المساعدة للإدارة في تحديد الأحداث السلبية والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذ إستراتيجيتها.

وبعد ذلك تأتي مرحلة تقييم للأحداث السلبية التي تم تحديدها من خلال قياسها بشكل كمي وذلك من خلال معرفة البعدين الأساسيين لتقييم أية خطر وهما :

- تقدير احتمال حدوث هذا الخطر.
- تقدير حجم تأثيره هذا الخطر.

ويلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية التقييم من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر تم بالشكل الصحيح.

وهنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث ممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، أو التخفيف من هذا الخطر استناداً إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره، ويلعب التدقيق الداخلي في هذه المرحلة دوراً هاماً من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار.

ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة ودوره في تخفيف أو التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف المصرف، ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلاً ومدى فعالية الخيار الذي أُتبع للتعامل معها.

ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة، ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي[1]:

الشكل رقم (4) دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

وقد بين معهد المدققين الداخليين الأمريكي الدور الرئيسي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المصارف وذلك من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فاعلية عملية إدارة المخاطر، وبالفعل فقد أظهرت الدراسات أن أعضاء مجالس الإدارات المختلفة والمدققين الداخليين يتفقون على أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي يتمثل في أمرين هما:

[1] Staciokas, Romas, &, Rupsys, Rolandas, Op cit, 2005, p23.

– تقديم تأكيد موضوعي بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بالشكل الملائم و الصحيح.

– تقديم تأكيد بأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية[1].

كما حدد المعهد الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للتدقيق الداخلي أن يمارسها في عملية إدارة المخاطر، والإجراءات التي يجب عليه أن لا يمارسها وليست من اختصاصه في هذه العملية والتي تؤثر على موضوعيته واستقلاليته في تقديم خدماته للمصرف.

وبين المعهد هذه الأدوار والإجراءات للتدقيق الداخلي كما يلي[2]:

- **الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:**

1– تقديم تأكيد للمصرف حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر.

2– تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح.

3– تقييم عملية إدارة المخاطر.

4– تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسة.

5–مر اجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسة.

- **الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:**

1– تقديم المساعدة للإدارة في تحديد وتقييم المخاطر.

2– تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر.

3– ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر.

4– تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها.

5– المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره.

6– تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر.

7–تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

- **الدور المرفوض للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:**

1– تحديد المخاطر الجوهرية.

2–تنفيذ عملية إدارة المخاطر وا خضاعها لسيطرته.

3– إدارة التأمين على المخاطر.

[1] The Institute of Internal Auditors, The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management, January 2009, p3, www.theiia.org.

[2] The Institute of Internal Auditors, Op cit, September 2004, pp 1-2, www.theiia.org.

4– اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر.

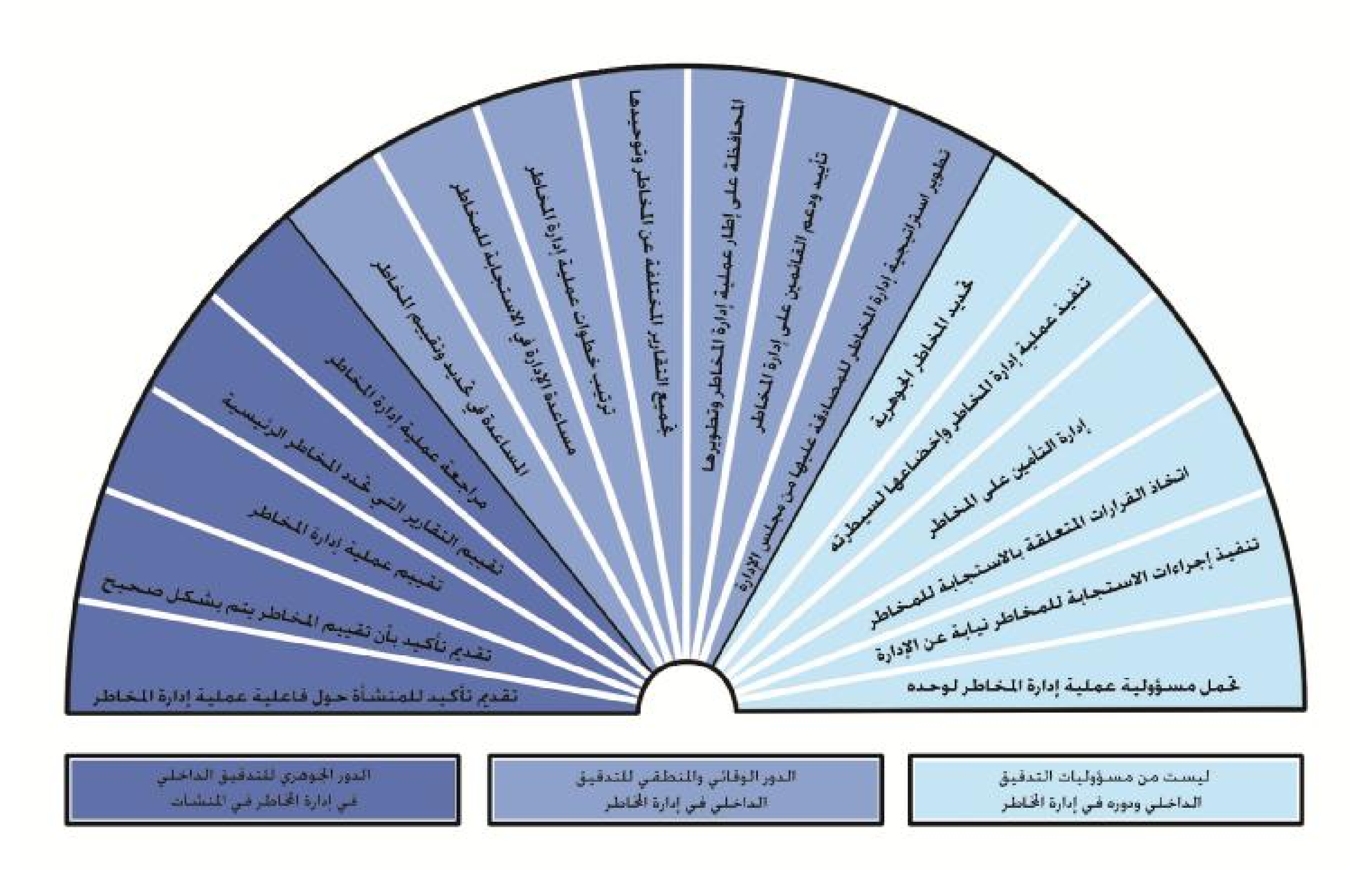
5– تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة.

6– تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.

فمعهد المدققين الداخليين أكد على أ ن إدارة المصرف هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر كتحملها أو تجنبها، وينحصر دور التدقيق الداخلي في تقديم النصح للإدارة ويبين تأييده أو اعتراضه لقرارات الإدارة المتعلقة بعملية إدارة المخاطر، وليس ممارسة عملها واتخاذ القرارات بالنيابة عنها.

ويوضح الشكل التالي الأدوار المختلفة لنشاط التدقيق الداخلي.

الشكل رقم (5) : الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المصارف[1]



[1] The Institute of Internal Auditors, Op cit, 2009, p4.

أولاً : دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر:

بعد استعراض مختلف آراء الباحثين المختلفة حول عملية تحديد المخاطر ودور التدقيق الداخلي فيها، يُلخص الباحث هذه الآراء كما يلي[1]:

يعتبر تحديد المخاطر الخطوة الأولى والأساسية في عملية إدارة المخاطر، وتعتبر الخطوة الأهم لأنه عدم تحديد أحد الظروف أو الأحداث السلبية المتوقعة يعني عدم تحديد المخاطر الناتجة عنها، وبالتالي عند حدوثها لن تستطيع إدارة المصارف الاستجابة لها والتعامل معها بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

وتحديد المخاطر يعني التعرف على الأحداث التي لها أثر سلبي على إنجاز وتحقيق أهداف واستراتيجيات وخطط المصرف، وتتم هذه العملية من قبل الإدارة التي غالباً ما تعين فريق عمل للقيام بذلك والذي يجب عليه أن يكون على معرفة كاملة بالأنشطة المختلفة للمصرف من جهة، ومعرفة بالبيئة الخارجية المحيطة من جهة أخرى، بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف واستراتيجيات وخطط المصرف.

ويجب أن تتم عملية تحديد المخاطر باستخدام أساليب وأدوات مناسبة ومنهجية تضمن بأن جميع الأنشطة والمجالات التي تكون عرضة للمخاطر قد تم تحديدها وتحديد المخاطر التي ممكن أن تنتج عنها، كما يجب تحديد جميع التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها، وأ ن تمارس عملية التحديد هذه بشكل روتيني ومستمر لمعرفة وتحديد أية مخاطر جديدة لم تكن ظاهرة سابقاً ، ولمعرفة أية تغيرات في المخاطر المحددة سابقاً .

ومن الأساليب الشائعة لتحديد المخاطر ما يلي:

- **التحديد المعتمد على الأهداف** : أي حدث يؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف المصرف يعتبر خطر.

[1] [1] William, R, &, Kinney, Jr, Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA, US, 2003, chapter 5, p143.
-Pickett, K .H, Spencer, Op cit, 2003, p172
-The Institute Of Risk Management, Op cit, 2002, p5.
-Treasury, H.K, Management of Risk – Principals and Concepts, The Orange Book, UK, October 2004, p16.
-Cooper, Dale, &, Others, Op cit, 2005, pp 37-44.
- المنصور، كاسر نصر، إدارة المخاطر وإستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن 16-18 نيسان 2007، ص6.

- **التحديد المعتمد على التصنيف:** وهو عبارة عن تصنيف جميع المصادر المحتملة للمخاطر، ويمكن تصنيف هذه المصادر أو الأنشطة الرئيسية أو العوامل المولدة للمخاطر كما يلي:
  - إستراتيجية: تهتم بالأهداف الإستراتيجية طويلة الأمد للمصرف، تتأثر بعدة أحداث ممكن أن ينتج حدوث تغير فيها إلى حدوث المخاطر مثل: توفر رأس المال، الأحداث السياسية، التغيرات القانونية والتشريعية، السمعة، الظروف الطبيعية والكوارث.
  - تشغيلية: ترتبط بالنواحي اليومية لأنشطة المصرف خلال ممارسته الأعمال المختلفة، ينتج عنها أحداث مثل تلاعب الموظفين، الأخطاء البشرية، رحيل الكوادر المؤهلة..
  - مالية: ترتبط بالنواحي المالية للمصرف، وتتأثر بظروف السوق المختلفة كالتغير في أسعار الصرف أو الفائدة أو السلع..
  - معلوماتية: ترتبط بمصادر المعرفة داخل المصرف، وتتأثر بمخاطر مثل المنافسة التكنولوجية، وسوء استخدام الملكية الفكرية..
- **تحديد المخاطر بناء على التقييم الذاتي:** وهو أسلوب يعتمد على قيام كل نشاط أو قسم داخل المصرف بفحص ومراجعة طبيعة أعماله والأحداث التي تؤثر عليها، ومن ثم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها والمرتبطة بشكل مباشر بهذا النشاط، ويعتبر من الأساليب الفعالة كونه يجعل كل فرد يساهم بشكل فعال في عملية تحديد المخاطر.
- **العصف الذهني:** هو تقنية مفيدة تستخدم في تحديد مجموعة واسعة من المخاطر بشكل أولي ومبدئي، وخاصةً في المشاريع الكبيرة أو الجديدة أو الفريدة من نوعها، ويقصد بالعصف الذهني الآراء والأفكار التي تستنبط من خبرات ومهارات فريق عمل المخاطر، والهدف منه تبادل الأفكار لتغطية جميع المخاطر المحتملة بدون استثناء وبدون إصدار أحكام حول أهميتها في المراحل الأولية لتحديد المخاطر.
- **قوائم المخاطر السابقة:** هي قوائم موجودة مسبقاً تضم مختلف المخاطر الهامة والشائعة في المصرف، وتكون متخلصة عادةً من المخاطر النظامية والقياسية للمشاريع السابقة والمنشآت المماثلة، وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والسرعة في تحديد المخاطر، وتستخدم

لتخفيف الجهود والضغوط على فريق العمل المسؤول عن عملية إدارة المخاطر، وتكون مفيدة في تحديد مخاطر الأنشطة الروتينية و التي تتكرر بشكل دوري ومنتظم.

ويتمثل الدور الرئيسي للتدقيق الداخلي في عملية تحديد المخاطر بتقديم خدمات تأكيدية للإدارة ومجلس الإدارة بأن جميع المخاطر قد تم تحديدها، ولكن لا يجب أن يتمادى هذا الدور إلى درجة يصبح فيها نشاط التدقيق الداخلي هو من يقوم بتحديد المخاطر.

وبشكل عام فإن الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي للإدارة في هذا المجال:

- تقديم المساعدة والنصح للمدراء والكادر المخول بتحديد المخاطر.
- تطوير الأساليب والأدوات المستخدمة في عملية تحديد المخاطر.
- أن يكون مصدر للمعلومات والخبرة المطلوبة في عملية إدارة المخاطر.
- إعداد وتوصيل التقارير اللازمة إلى الإدارة ولجنة التدقيق وفي الوقت المناسب.

ثانياً : دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر:

بعد استعراض مختلف آراء الباحثين المختلفة حول عملية تقييم المخاطر ودور التدقيق الداخلي فيها، لخص الباحث هذه الآراء كما يلي[1]:

تقييم المخاطر هي عملية منهجية يتم من خلالها تقدير وقياس حجم الخسائر الذي سيترتب عند حدوث المخاطر المختلفةوالتي تم تحديدها سابقاً ، وذلك باستخدام الطرق الكمية والنوعية في القياس والتقييم، حيث تُستخدم الطرق الكمية عندما تكون البيانات والمعلومات متاحة بشكل كاف، مثل المخاطر المالية ممكن قياسها بشكل رقمي بسهولة، أو مخاطر حدوث خسائر نتيجة لدعاوي قضائية على المصرف، أما الطرق النوعية تستخدم عندما تكون البيانات والمعلومات العددية غير متاحة، أو الخبرة المطلوبة لتقييم المخاطر بالطرق الكمية غير متوفرة ضمن كوادر المصرف، أو أن حجم الخسائر المتوقع غير مهم نسبياً ، مثال ذلك مخاطر السمعة حيث يتم البحث عن دلائل منطقية تساعد في تقدير حجم خسائر هذه المخاطر.

تعتمد عملية تقييم المخاطر على مبدأ أساسي وهو تقييم وتقدير المخاطر تبعاً لبعدين أساسيين هما:

---

[1] William, R, &, Kinney, Jr, Op cit, 2003, p143.
-Treasury, H.K, Op cit, 2004, p19-21.
-Hock, Brian, &, Burch, Carl, The Internal Audit Activity's Role In Governance , Risk and Control, Hock International, LLC, Third Edition, CIA Program, 2009, p61-62.
- قصوعة، رغيد،و القصار، محمد سامر، إدارة المخاطر، جامعة دمشق، 2010، ص13.

- تقدير حجم ودرجة تأثير الخطر على أعمال المصرف.
- تقدير درجة احتمال أو إمكانية حدوث هذا الخطر.

حتى تستطيع الإدارة تقييم المخاطر بالشكل الصحيح لابد من توفر هيكلية واضحة لكل من درجة التأثير من جهة، ودرجة احتمال حدوث الظروف والأحداث المسببة للمخاطر من جهة أخرى.

حيث يمكن أن يتم تصنيف درجة التأثير أو الأثر السلبي الذي سيخلفه حدوث خطر معين إلى ثلاثة درجات : عالية – متوسطة – منخفضة، ودرجة احتمال حدوث الخطر نفس الدرجات، ويسمى ذلك بالمصفوفة الثلاثية للخطر (3 × 3)، وممكن أن تزيد درجة تعقيد هذه المصفوفة لتصبح خماسية (5 × 5) وتصبح التصنيفات كما يلي:

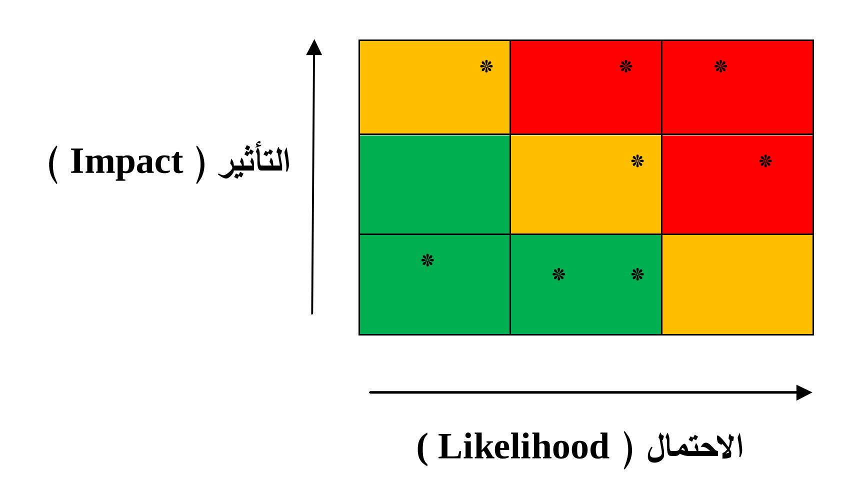
درجة الأثر : ضئيل – غير هام – متوسط – هام – مفجع.

درجة احتمال الحدوث :نادراً – احتمال ضعيف – محتمل – مرجح –مؤكد تقريباً .

ويمكن عمل عدد غير محدود من المصفوفات، حيث لا يوجد مقياس ثابت ومحدد لتقدير وقياس درجة تأثير الخطر واحتمال حدوثه.

وهناك شكل يشبه المصفوفة الثلاثية البسيطة بإشارة المرور حيث أن الأحداث التي تقع ضمن منطقة الضوء الأحمر تعبر عن مخاطر تأثيرها السلبي واحتمال حدوثها كبير، بينما التي تقع ضمن منطقة الضوء البرتقالي تعبر عن درجة متوسطة لتأثير المخاطر واحتمال وقوعها، وأحداث منطقة اللون الأخضر للمخاطر الخفيفة. ويوضح الشكل التالي ذلك:

الشكل رقم (6) : مصفوفة المخاطر الثلاثية[1]



[1] Treasury, H.K, Op cit, 2004, p19.

الخطوة التالية في عملية تقييم المخاطر هي توثيق وتسجيل نتائج تقييم المخاطر بشكل يبين تفاصيل طريقة التقييم، وذلك لتتمكن إدارة المصرف من ترتيب وتصنيف المخاطر حسب درجة أهميتها وخطورتها على أعمال المصرف، بحيث تستطيع الإدارة معالجة المخاطر حسب الأولوية والأهمية وفي الوقت المناسب، أو عدم معالجتها في حالة المخاطر غير الهامة وسنبين ذلك بالتفصيل في كيفية الاستجابة والتعامل مع المخاطر لاحقاً .

تقع على إدارة المصرف مسؤولية تقييم المخاطر، ويجب أن يتم ذلك بشكل مستمر لتستطيع الإدارة من مواجهة الحالات الطارئة في الوقت المناسب، كارتفاع درجة تأثير أو درجة احتمال الحدوث لمخاطر كانت مقيمة على أساس مخاطر خفيفة أو متوسطة.

ويتحمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق مسؤولية الإشراف على عملية تقييم المخاطر للتأكد من أ ن الإدارةالتنفيذية تستطيع تحمل مسؤولية تقييم المخاطر وا إدارة المخاطر بشكل عام.

في حين أن مسؤولية وظيفة التدقيق الداخلي تتمثل في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك، مع تقديم المساعدة للمفوضين من قبل الإدارة لتنفيذ التقييم، وتقديم النصح للإدارة فيما يتعلق بنتائج التقييم التي تم التوصل إليها من خلال ترتيبها وعرضها بأسلوب تستطيع به الإدارة إجراء المقارنة المطلوبة بين مختلف أنواع المخاطر المختلفة لمعرفة من سيتم معالجته أولاً، ومن لن تعالجه تبعاً لمبدأ التكلفة والعائد.

ثالثاً : دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر:

بعد استعراض مختلف آراء الباحثين المختلفة حول عملية الاستجابة المخاطر ودور التدقيق الداخلي فيهاي ُلخص الباحث هذه الآراء كما يلي[1]:

تتمثل عملية الاستجابة للمخاطر في التعامل مع المخاطر بعد أن تم تحديدها وتقييمها، ويتطلب ذلك تحديد الخيار اللازم اعتماده من قبل الإدارة لمعالجة هذه المخاطر من خلال تخفيف درجة تأثيره ودرجة احتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة.

---

[1]William, R, &, Kinney, Jr, Op cit, 2003, p153-154.
-Treasury, H.K, Op cit, 2004, p27.
-The Institute of Internal Auditors, Appling COSO's Enterprise Risk Management– Integrated Framework, September 2004, p4, www.theiia.org.
-The Institute Of Risk Management, Op cit, 2002, p10-11.
- المنصور، كاسر نصر، مرجع سابق، 2007، ص7.
- قصوعة، رغيد، والقصار، محمد سامر، مرجع سابق، ص15.

وكما تحدثنا سابقاً بعد تقييم المخاطر يتم ترتيبها وتصنيفها لتحديد الأولويات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، حيث تتم البدء بمعالجة المخاطر ذات الأهمية والتأثير الأكبر على أهداف المصرف، ويجب بعد ذلك تحديد تكلفة تطبيق خيارات الاستجابة المتاحة لمعالجة المخاطر وبشكل دقيق لأن هذه التكلفة ستصبح الأساس لتحديد الخيار الأمثل للمعالجة من خلال مقارنتها مع حجم الخسائر المتوقع تحققه عند حدث المخاطر، ويمكن تحديد خيارات الاستجابة للمخاطر ضمن المجموعات الرئيسية التالية:

1- **قبول المخاطر**: أو تحمل المخاطر، أو الاحتفاظ بها، وتختار الإدارة هذا الخيار في حالة المخاطر المحدودة والقليلة التأثير، أو عندما تكون تكلفة المعالجة أكبر من حجم الخسائر المتوقع حدوثها في حالة وقوع الخطر، ويجب عند اعتماد هذا الخيار إجراء المراجعة المستمرة للمخاطر في حال حدوث ظروف طارئة أدت إلى زيادة درجة تأثيرها مما قد يتطلب معالجتها بطريقة أخرى.

2- **تقليص المخاطر**: أو تخفيفها، يتم التعامل مع عدد كبير من المخاطر المختلفة بهذه الطريقة، حيث تقوم إدارة المصرف بتطبيق نظام رقابة فعال تحاول من خلاله التخفيف من درجة حدوث الخطر ودرجة تأثيره إلى الحد المقبول من قبل المصر ف أو من خلال التحوط لهذه المخاطر أو التغطية باستخدام المشتقات المالية، ويتم ذلك بأساليب مختلفة:

أ- *النقل أو التحويل*: وهو وسيلة تقوم من خلاله الإدارة بتحويل آثار المخاطر إلى طرف آخر، وأوضح مثال على ذلك عقود التأمين لدى شركات التأمين، وهو خيار جيد وينصح به لمعالجة المخاطر المالية أو مخاطر الأصول.

ب- *المشاركة*: ويتم هذا الخيار من خلال مشاركة طرف آخر أو أكثر للمصرف بمخاطر معينة، ويعتبر هذا الطرف غالباً شريك مغامر أو مضارب يتحمل جزء من الخسائر المحتمل حدوثها مقابل المضاربة على عدم حدوثها وتحقيق أرباح، مثل مشاركة المصرف لأطراف مختلفة في الدخول في مشروع جديد يحتوي على درجة من الخطورة، ويحدث خيار المشاركة بطريقة أخرى من خلال تحمل بعض المؤسسات الحكومية لجزء من المخاطر كدعم منها لمنشآتها الوطنية.

3- **تجنب المخاطر**: الخيار الأخير المتوفر لدى إدارة المصرف هو تجنب المخاطر من خلال تجنب الظروف أو الأحداث التي ممكن أن تسبب هذه المخاطر، فبعض المخاطر

لايمكن للمصرف أ ن يتحملها، ومثال ذلك شراء المصرف لحقوق ملكية أو براءة اختراع غير متأكدة من عوائدها، أو الدخول في مشاريع ممكن أن يترتب عليها في المستقبل مساءلة قانونية بحيث ممكن أن يكون حجم الخسائر الممكن وقوعه أكبر من الإيرادات المتوقعة، ولكن هذا الخيار ممكن أن يحرم المصرف من عوائد المشاريع التي تم تجنبها.

ويمكن شرح الاستجابة للمخاطر من خلال مايلي :

الشكل رقم (7) مصفوفة بسيطة لتوضيح تقييم وتصنيف المخاطر [1]

1 تأثير الخطر كبير احتمال حدوث الخطر كبير	2 تأثير الخطر كبير احتمال حدوث الخطر محدود
3 تأثير الخطر محدود احتمال حدوث الخطر كبير	4 تأثير الخطر محدود احتمال حدوث الخطر محدود

تأثير الخطر

(حجم الخسائر المتوقع)

احتمال حدوث الخطر

يتم تطبيق الخيارات السابقة على الحالات الأربعة في الشكل رقم (7) كما يلي:

1- بالنسبة للصنف الأول الذي يدل على تأثير كبير للخطر واحتمال حدوث كبير:

يفضل تجنب هذا الخطر كلياً، ومثال ذلك كأن يتم افتتاح فرع لمصرف ما في منطقة معزولة، مما يجعل هذا احتمال تعرض المصرف للسرقة احتمالاً كبيراً والنتائج كارثية.

2- بالنسبة للصنف الثاني الذي يدل على تأثير كبير للخطر ولكن احتمال حدوثه قليل:

يفضل نقل هذا الخطر من خلال التأمين، لأنه لا مبرر من تحمل خطر بحجم خسارة كبيرة وخاصة إن توفر التأمين بتكلفة منخفضة، ومثال ذلك التأمين ضد مخاطر حريق ممتلكات المصرف.

[1] قصوعة، رغيد، والقصار، محمد سامر، مرجع سابق، ص15.

3- بالنسبة للصنف الثالث الذي يدل على تأثير محدود واحتمال حدوث كبير للخطر :
يفضل التخفيف من مثل هذه المخاطر، وذلك من خلال اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة التي تؤدي إلى معالجة الأسباب التي تجعل من احتمال حدوث الخسارة كبيراً، ولا يمكن معالجته عن طريق التامين لأن احتمال وقوعه كبيراً وبالتالي تكلفة التأمين كبيرة، ومثال ذلك أن يخطئ موظف المصرف في عد المبالغ الذي يسلمها يومياً، وهنا يقوم المصرف بتزويد موظفيه بمكنات عدّ آلية، ويكون قد اتخذ الإجراءات الكفيلة بتخفيف احتمال حدوث هذا الخطر إلى أدنى مستوى.

4- بالنسبة للصنف الرابع الذي يدل على تأثير محدود واحتمال حدوث محدود للخطر :
ويكون هنا أفضل خيار هو قبول هذا الخطر والاحتفاظ به، ومثال ذلك أن يقوم موظف المصرف بإيداع دفعة عميل في حساب عميل آخر بسبب ضغط رقم مغاير خطأً، حيث يتم معالجة الأمر الكترونياً من خلال سحب المبلغ وإرجاعه إلى الحساب الصحيح.

وبالنسبة لدور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر، فإنه كما في الخطوتين السابقتين لإدارة المخاطر تكون الإدارة العليا هي المسؤولة عن عملية الاستجابة للمخاطر وعملية إدارة المخاطر بشكل عام، ويمارس التدقيق الداخلي دور الاستشاري للإدارة من خلال تقديم النصح والمساعدة حول اعتماد الخيار الأمثل للتعامل مع المخاطر والاستجابة لها في الوقت المناسب، وتوصيل التقارير إلى لجنة التدقيق حول هذه العملية والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة المخاطر وإذا ما كان هناك خطأ أو احتيال في هذه الإجراءات.

وبشكل عام يقدم التدقيق الداخلي للمصرف عدد من الخدمات في مجال إدارة المخاطر منها[1]:

- تحليل قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المخطط لها خلال عملية التدقيق.
- تقييم المخاطر المسموح بها والمقبولة من قبل الإدارة.
- عمل الاستقصاءات المناسبة لاختبار مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلي واختبار مدى تطبيق المعايير المهنية والسلوكية المختلفة.
- تحليل عملية إدارة المخاطر لاكتشاف الصعوبات في عملية المراقبة على المخاطر.
- فحص مدى التقيد بالخطط الإستراتيجية للمصرف ونتائج هذا التقيد.
- تقييم المشاريع الجديدة والتحالفات الجديدة.
- إجراء المراجعة الشاملة لجميع عمليات وبرامج إدارة المخاطر في المصرف.

[1] Pickett, K .H, Spencer, Op cit, 2003, p174.

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

المبحث الأول: واقع التدقيق الداخلي وا إدارة المخاطر في المصارف السورية

المبحث الثاني: التقديم لمنهجية وعينة الدراسة

أولاً : منهجية الدراسة

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة

ثالثاً : تصميم الاستبانه

رابعاً : الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة

خامساً : عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً : اختبار الفرضية الأولى للدراسة

ثانياً : اختبار الفرضية الثانية للدراسة

ثالثاً : اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

رابعاً : اختبار الفرضية الرابعة للدراسة

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً : نتائج الدراسة

ثانياً : التوصيات

المبحث الأول: واقع التدقيق الداخلي وا إدارة المخاطر في المصارف السورية

لقد ساهمت البنية التشريعية الحديثة للقطاع المصرفي في تنويعه وتعميقه سواءً من حيث عدد المؤسسات المالية أو من حيث نوعية الخدمات المقدمة وجودتها وأدائها، فدخول المصارف الخاصة إلى السوق السورية أدى إلى انتقال مجموعة واسعة من الخبرات التي اكتسبتها هذه المصارف في بلدانها الأم إلى القطاع المصرفي السوري، بالإضافة إلى تحفيز المنافسة بين المصارف العاملة وهو ما انعكس إيجاباً على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين[1]. وبنتيجة ذلك يعمل اليوم في السوق السورية (13) مصرف حيث باشر عشرة مصارف خاصة تقليدية العمل في سورية إضافة إلى ثلاثة مصارف إسلامية وبدأت بفتح الفروع لها في كافة المحافظات، لتكون إلى جانب ستة مصارف عامة، مما ساهم في زيادة حده المنافسة في السوق المصرفية. وتعمل هذه المصارف من خلال شبكة واسعة من الفروع وصلت إلى (471) فرعاً في نهاية الشهر السابع لعام 2010 بعد أن كان عدد الفروع (282) عام 2004، كما هو مبين في الجدول رقم (3) الذي يعرض قائمة بالمصارف العاملة في سورية وتطور عدد الفروع خلال الفترة 2004– 2010 (الشهر السابع).

أولى مصرف سورية المركزي اهتماماً كبيراً بالتدقيق الداخلي وا إدارة المخاطر حيث أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 123/م ن/ب4 لعام 2005 الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، والذي تضمنت مواده (نطاق وأهداف ومهمّات وظيفة التدقيق الداخلي، استقلالية دائرة التدقيق الداخلي، نظام التدقيق، نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي، الكفاءة المهنية، مجال وأنواع وا إجراءات التدقيق الداخلي، مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي، لجنة التدقيق الداخلي)[2].

كما أصدر وزير المالية القرار رقم 93 لعام 2010 يقضي بإحداث مديرية جديدة في المصرف العقاري تسمى مديرية إدارة المخاطر المصرفية تتولى إدارة وتحديد وتقييم وتحليل

---

[1] ميالة، أديب، ملتقى تجارب المصارف التجارية السورية التركية، 2010، www.bcs.gov.sy.

[2] مصرف سورية المركزي، مرجع سابق، قرار مجلس النقد والتسليف رقم (123/م ن/ب4) تاريخ 2005/3/30، ص 2-9.

مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف بشكل مستمر ومتابعة الإجراءات المحددة في مقررات بازل /2/، وتتألف المديرية من ثلاث دوائر (دائرة مخاطر السوق، دائرة المخاطر الائتمانية، دائرة المخاطر التشغيلية)[1].

وفي نفس السياق أصدر وزير المالية القرار رقم 94 لعام 2010 القاضي بإحداث مديرية التدقيق الداخلي لدى المصرف العقاري تكون مستقلة وترمي إلى رفع جودة أعمال المصرف وتحسينها، وتساعده في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تقييم فعالية أنشطة مديرية المخاطر، والتأكد من قيام العاملين بواجباتهم ومهامهم وفق ما ينص عليه النظام الداخلي للمصرف[2].

و قد صدرت قرارات مشابهة في المصرف الصناعي ومصرف التوفير والمصرف الزراعي التعاوني، لكن يرى الباحث أن الواقع الموجود حالياً ينصب في مصلحة القطاع الخاص على حساب مصلحة القطاع العام حيث يتوفر لديه قسم مستقل للتدقيق الداخلي يحتوي على عدد مدققين داخليين أكبر من الموجود في القطاع العام مع العلم أن عدد الفروع في القطاع العام أكثر منها في القطاع الخاص،وإن كان العدد المتوفر في القطاع الخاص الذي لا يتجاوز العشرة مدققين غالباً لا يكفي للقيام بمتطلبات التدقيق الداخلي على مدار العام في كل الفروع الموجودة حسب رأي الباحث، وبالعودة للقطاع العام فإنه يوجد تقريباً قسم مستقل للتدقيق الداخلي ولكنه حديث العهد ولا يتوفر لديه الخبرة الكافية بمتطلبات التدقيق الداخلي المعاصر، وهذا ما أكد عليه أحد مدراء المصارف العامة السورية في فعاليات المنتدى السادس لمديري الالتزام الذي أُقيم في فندق الديديمان بدمشق في منتصف شهر تموز من عام 2010 حيث قال:" ليست المشكلة إحداث مديرية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وإنما في تأمين الكادر المناسب لهذه المديريات وتفعيل هذه المديريات وانخراطها في العمل المصرفي الحكومي بما يخدم متطلبات مصرف سورية المركزي، وتتمثل الصعوبات بتأمين الكادر وتدريبه وتأهيله، فليس من السهل أن تستقطب المصارف الحكومية القدرات من الخارج، أو تجري تعيين موظفين جدد لديهم قدرات على اعتبار المصارف الحكومية مقيدة بسقف رواتب وأجور، وبالتالي أن تعتمد على الكادر الداخلي

---

[1] وزارة المالية ، قرار وزير المالية رقم 93 تاريخ 2010/3/17، إحداث مديرية إدارة المخاطر المصرفية في المصرف العقاري، www.syrianfinance.org .

[2] وزارة المالية ، قرار وزير المالية رقم 94 تاريخ 2010/3/17، إحداث مديرية التدقيق الداخلي في المصرف العقاري، www.syrianfinance.org .

الموجود بإعادة تأهيله، وهذا لن يتحقق إلا بوقت لا يقل عن العام أو العامين لكي تكون هذه المديريات على المستوى المطلوب عالمياً "[1].

ورغم الواقع الموجود إلا أن الباحث يرى أن المصارف السورية العامة تسير في الطريق الصحيح نحو تفعيل دور المدققين الداخليين بما يضمن أداء دورهم الأساسي في تحقيق أهداف مصارفهم باستقلالية وموضوعية وبما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية.

[1] فعاليات المنتدى السادس لمديري الالتزام، فندق ديديمان، دمشق، في الفترة 14-2010/7/15.
. www.syriandays.com/finance

الجدول رقم (3) : فروع القطاع المصرفي حسب المحافظات

نهاية الفترة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010 الشهر السابع
مصرف سورية المركزي	**11**	**11**	**11**	**11**	**12**	**12**	**12**
المصرف التجاري السوري	**51**	**53**	**53**	**56**	**58**	**63**	**69**
دمشق وريفها	19	20	20	21	23	25	28
حلب	8	8	8	8	7	7	7
حمص	4	4	4	4	4	4	4
حماه	3	3	3	3	3	4	5
اللاذقية	3	3	3	3	3	4	5
المحافظات الأخرى	9	10	10	12	13	14	15
المناطق الحرة	5	5	5	5	5	5	5
المصرف الصناعي	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**	**17**
دمشق وريفها	4	4	4	4	4	4	4
حلب	1	1	1	1	1	1	1
حمص	1	1	1	1	1	1	1
المحافظات الأخرى	11	11	11	11	11	11	11
المصرف الزراعي التعاوني	**106**	**106**	**106**	**106**	**106**	**106**	**106**
دمشق وريفها	10	10	10	10	10	10	10
حلب	16	16	16	16	16	16	16
إدلب	10	10	10	10	10	10	10
حماه	10	10	10	10	10	10	10
حمص	7	7	7	7	7	7	7
الرقة	7	7	7	7	7	7	7
الحسكة	17	17	17	17	17	17	17
المحافظات الأخرى	29	29	29	29	29	29	29
المصرف العقاري	**17**	**17**	**19**	**20**	**20**	**22**	**22**
دمشق وريفها	4	4	6	6	6	7	7
المحافظات الأخرى	13	13	13	14	14	15	15
مصرف التسليف الشعبي	**62**	**63**	**63**	**63**	**63**	**64**	**65**
دمشق وريفها	17	17	17	17	17	18	18
حلب	8	8	8	8	8	8	8
حمص	4	4	4	4	4	4	4
حماه	5	5	5	5	5	5	5
اللاذقية	4	4	4	4	4	4	5
طرطوس	5	6	6	6	6	6	6
إدلب	5	5	5	5	5	5	5
المحافظات الأخرى	14	14	14	14	14	14	14
مصرف التوفير	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**
المصارف الخاصة	**10**	**25**	**43**	**61**	**82**	**145**	**159**
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	5	9	12	15	20	30	32
مصرف سورية و المهجر	4	6	9	10	14	21	22
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	1	6	10	14	16	26	28
البنك العربي	...	1	3	6	9	16	20
بنك عودة	...	2	5	9	14	21	21
بنك بيبلوس	...	1	4	6	6	9	9
بنك سورية والخليج	...	...	...	1	3	8	10
بنك الأردن - سورية	...	...	...	...	...	7	7
بنك فرنسبنك - سورية	...	...	...	...	...	3	5
بنك الشرق	...	...	...	...	...	3	4
بنك قطر الوطني - سورية	...	...	...	...	...	1	1
المصارف الإسلامية	**0**	**0**	**0**	**5**	**8**	**13**	**20**
بنك الشام	...	...	...	1	2	5	6
بنك سورية الدولي الاسلامي	...	...	...	4	6	8	13
بنك البركة - سورية	...	...	...	...	...	...	1
المصارف الأجنبية	**6**	**7**	**7**	**7**	**7**	**...**	**...**
المناطق الحرة	6	7	7	7	7	...	...
المجموع	**282**	**301**	**321**	**348**	**374**	**443**	**471**

المبحث الثاني: التقديم لمنهجية وعينة الدراسة

أولاً : منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في إعداده لهذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيفه لمعطيات المشكلة، ومن ثم اكتشاف الحقائق المرتبطة بالدراسة وفق عدد من الخطوات للوصول إلى أهدا ف الدراسة، وتمثلت هذه الخطوات بما يلي:

1- جمع المعلومات اللازمة عن مشكلة الدراسة بالعودة للأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة في المكتبات والمواقع الالكترونية للوقوف على آخر ما تم اكتشافه من حقائق ترتبط بالمشكلة في الدول الأخرى.

2- ثم جمع المعلومات اللازمة عن المصارف في سورية.

3- تم إعداد استبانه في ضوء المعلومات السابقة وتحكيمها لدى الأساتذة المختصين وبعد الموافقة تم توزيعه على عينة الدراسة في المصارف السورية العامة والخاصة.

4- وأخيراً تم تحليل واختبار الاستبانات التي تم جمعها وتقييم النتائج واقتراح التوصيات اللازمة.

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة:

إن مجتمع الدراسة هو مجموعة العاملين والموظفين في أقسام المالية والتدقيق الداخلي إضافة إلى العاملين في أقسام الرقابة الداخلية لدى المصارف التي لا يوجد لديها قسم للتدقيق الداخلي، ويمكن تقسيم مجتمع الدراسة ضمن مجموعتين:

المجموعة الأولى تتكون من الموظفين والعاملين في قسمي المالية والتدقيق الداخلي لد ـ المصارف العامة والبالغ عددها ستة مصارف حكومية، وقد تم توزيع /70/ استبانه تم استلام منها /**54**/ استبانه صالحة للدراسة، /29/ استبانه تعود للعاملين في قسم المالية و/25/ تعود للعاملين في قسم التدقيق الداخلي.

المجموعة الثانية وتتكون من العاملين والموظفين في قسمي المالية والتدقيق الداخلي لد ـ المصارف الخاصة والبالغ عددها /13/مصرف خاص تقليدي وا ٍسلامي، وقد تم توزيع /100/ استبانه تم استلام منها /**82**/ استبانه صالحة للدراسة، /27/ استبانه تعود للعاملين في قسم المالية و/55/ تعود للعاملين في التدقيق.

وبالتالي يكون إجمالي عدد الاستبانات المستلمة والصالحة للدراسة /**136**/، منها /56/ استبانه للمدراء الماليين و/80/ استبانه للمدققين الداخليين، مع العلم أن هناك عدد من المصارف العامة والخاصة لم تتعاون بملء الاستبانة لأسباب مختلفة.

ثالثاً : تصميم الاستبانه:

تم تصميم الاستبانه وصياغة الأسئلة الخاصة بها بعد اعتماد فرضيات الدراسة والعودة إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وللتأكد من مدى صحة الاستبانه ومدى ملائمتها لموضوع الدراسة قام الباحث بعرض الاستبانه على عدد من الأساتذة المختصين في كلية الاقتصاد جامعة دمشق وعلى بعض العاملين المصرفيين في الأقسام والمديريات المعنية بموضوع الدراسة، وتم أخذ ملاحظاتهم على الاستبانه بعين الاعتبار من خلال إعادة النظر ببعض الفقرات والأسئلة المتضمنة في الاستبانه[1].

وقد قسم الباحث الاستبانه إلى جزأين رئيسيين:

- الجزء الأول: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي والتخصص والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة وشهادات الممارسة المهنية وعدد الدورات في مجال المخاطر).
- الجزء الثاني: ويتضمن أسئلة الاستبانه الموجهة إلى أفراد عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف السورية من خلال توضيح دوره في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الاستبانه، وتكون بدائل الإجابة للأسئلة المطروحة ضمن الاستبانه من خمسة بدائل وفق مقياس ليكرت هي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5 درجات	4 درجات	3 درجات	2 درجة	1 درجة

[1] انظر الملحق رقم /1/.

وفي ظل غياب توزيع معياري متفق عليه كأساس لما يجب إتباعه، تم تقسيم المتوسطات الحسابية إلى ثلاث فئات رئيسية يرى الباحث أنها ملائمة للدراسة، وذلك بعد الإطلاع على الدراسات السابقة، وجاء تقسيم المتوسطات كالآتي: تم اعتبار المدى من (1 وأقل من 2.5) بحيث يكون دالاً على عدم التأييد، والمدى من (2.5 وأقل من 3.5) بحيث يكون دالاً على درجة تأييد متوسطة، والمدى من (3.5 – 5) دالاً على درجة تأييد عالية، وقد تم اعتماد هذا المدى على اعتبار أن الدراسة تهدف إلى تحديد الدور الفعال لوظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وبالتالي فقد تم اعتماد المتوسط الحسابي /3.5/ لقبول الفرضيات أو رفضها.

ولزيادة التأكد من قدرة وكفاية أسئلة الاستبانه على تغطية فرضيات الدراسة، قام الباحث بإجراء اختبار الصدق البنائي للاستبانه والذي يعتبر أحد مقاييس صدق الأداةو الذ ي يقيس مدى تحقق الأهدا ف التي تريد الأداة الوصول إليها ويبين مدى ارتباط كل فرضية من فرضيات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرا ت الاستبانه.

ويبين الجدول رقم (4) أ نّ جميع معاملات الارتباط في جميع فرضيات الاستبانه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 = α، وبذلك تعتبر جميع فرضيات الاستبانه صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4) معامل الارتباط بين كل فرضية من فرضيات الاستبانه والدرجة الكلية للاستبانه

م	الفرضية	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1	دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	0.910	0.000 *
2	دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	0.939	0.000 *
3	دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر	0.930	0.000 *

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0.05

رابعاً : الأساليب والأدوا ت الإحصائية المستخدمة:

لقد قام الباحث بإخضاع المعلومات التي تم الوصول إليها من خلال توزيع الاستبانه، للتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي وفّرها البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS Version 18.0) وذلك على اعتبار أن هذا البرنامج يعتبر من الأدوات الهامة والمتقدمة لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لتحليل بيانات الأبحاث

العلمية في كافة نواحي العلوم الاجتماعية والاقتصادية والهندسية[1]،واعتمد الباحث في دراسته واختبار فرضيات البحث على الأساليب الإحصائية التالية:

1 – الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Methods) والمتمثلة بـ:

- المتوسطات الحسابية (Means)
- الانحرافات المعيارية (Standard deviation)

2 – الأساليب الإحصائية الاستدلالية (Inferential Methods) والمتمثلة بـ:

- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)
- معامل الارتباط سبيرمان (Spearman Correlations)
- تحليل التباين أحادي الجانب (One – Way Anova)
- اختبار مان ويتني (T)

وقام الباحث بالاعتماد على قيم (T) لإجابات المجتمع وذلك للتعليق على النتائج واختبار فرضيات الدراسة[2].

خامساً : عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة

1- اختبار الثبات (درجة المصداقية ألفا) (Reliability Test – Alpha):

يقصد بثبات الاستبانه أن تعطي هذا الاستبانه نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى فإن ثبات الاستبانه يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد مجتمع الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ في التحقق من ثبات الاستبانه وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (5).

---

[1] شاكر، جمال محمد، المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 59.
[2] انظر الملحق رقم 2.

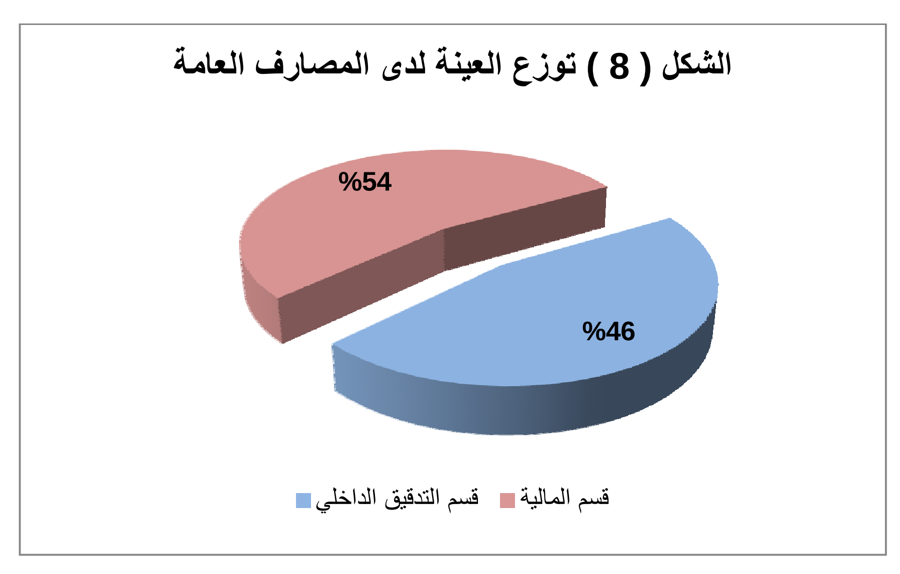
جدول (5) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانه

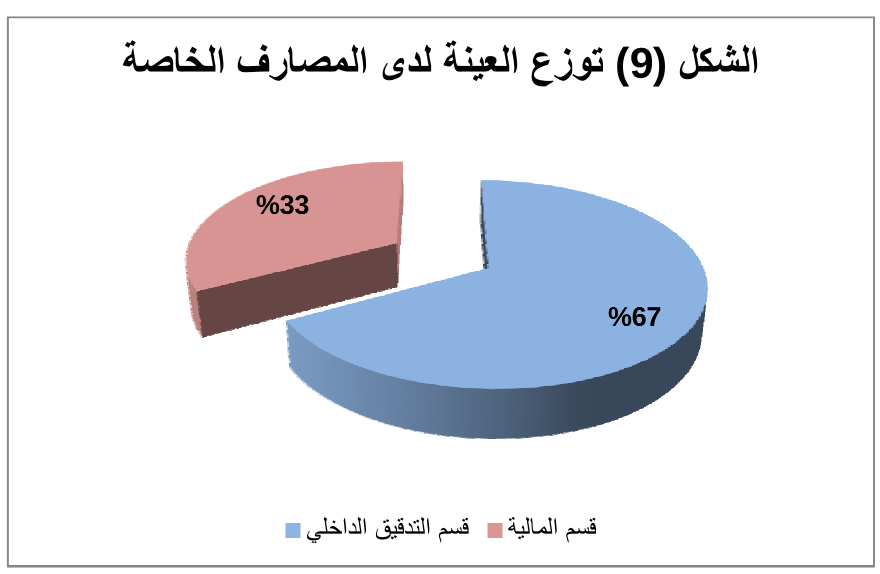
م	الفرضية	معامل ألفا كرونباخ
1	دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	0.796
2	دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	0.906
3	دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر	0.868
	إجمالي فرضيات الدراسة	0.946

وكما هو واضح من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (5) فإنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ جيدة لكل فرضية من فرضيات الاستبانه، كذلك فإنّ قيمة معامل ألفا لجميع فرضيات الاستبانه كانت (0.946) وهذا يعني أنّ معامل الثبات مرتفع وأكبر من (0.6) وتكون الاستبانه في صورتها النهائية كما هو في الملحق رقم (1) قابل للتوزيع، وبذلك يكون الباحث قد تأكّد من صدق وثبات استبانه الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانه وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

2- توزيع عينة الدراسة:

كما هو مبين في الشكلين رقم (8) ورقم (9) بلغت نسبة أفراد العينة العاملين في قسم المالية حوالي 54% لدى المصارف العامة في حين كانت 33% لدى المصارف الخاصة وكانت نسبة العاملين في قسم التدقيق المالي 45% لدى المصارف العامة و67% لدى المصارف الخاصة، مما يعكس واقع أقسام التدقيق الداخلي في المصارف العاملة من حيث قلة عدد العاملين في هذه الأقسام مع الأخذ في الحسبان أن جزء من هذه العينة كان من العاملين في قسم الرقابة الداخلية للتأخر في إنشاء قسم مستقل للتدقيق الداخلي حسب متطلبات المصرف المركزي السوري.

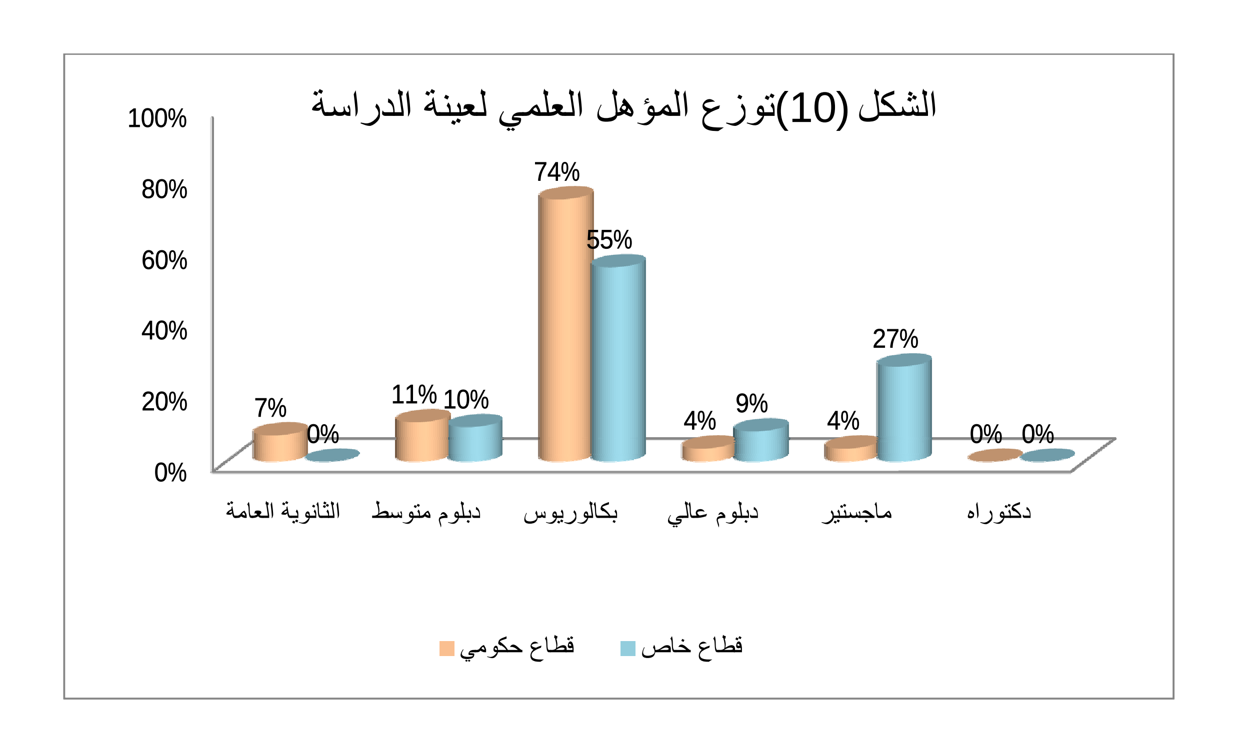




3- المؤهل العلمي لعينة الدراسة

نلاحظ من الجدول رقم /6/ التالي، والذي يعرض توزيع المؤهل العلمي لعينة البحث، أن نسبة الذي يحملون شهادة الإجازة (بكالوريوس) تشكل 63% من إجمالي أفراد مجموعتي العاملين في المصارف العامة والمصارف الخاصة في حين بلغت نسبة الحاملين للماجستير /18%/ من إجمالي أفراد العينة حيث شكلت ما نسبته /27%/ من العاملين في المصارف الخاصة و/4%/ من العاملين في قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف العامة، وكانت نسبة حملة دبلوم متوسط /11%/ من أفراد العينة في المصارف العامة و/10%/ من أفراد عينة المصارف الخاصة، أي /10%/من إجمالي أفر اد عينة الدراسة من العاملين في قسمي المالية والتدقيق

الداخلي في المصارف السورية. بالتالي يمكن القول أن غالبية الأفراد في عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس والماجستير مما يدل على التأهيل العلمي الكافي، ومما يعطي مؤشراً إلى أن أفراد العينة من ذوي المعرفة والإطلاع على موضوع الدراسة، مما يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم للقيام باختبار فرضيات الدراسة.



الجدول /6/ توزيع المؤهل العلمي لعينة الدراسة

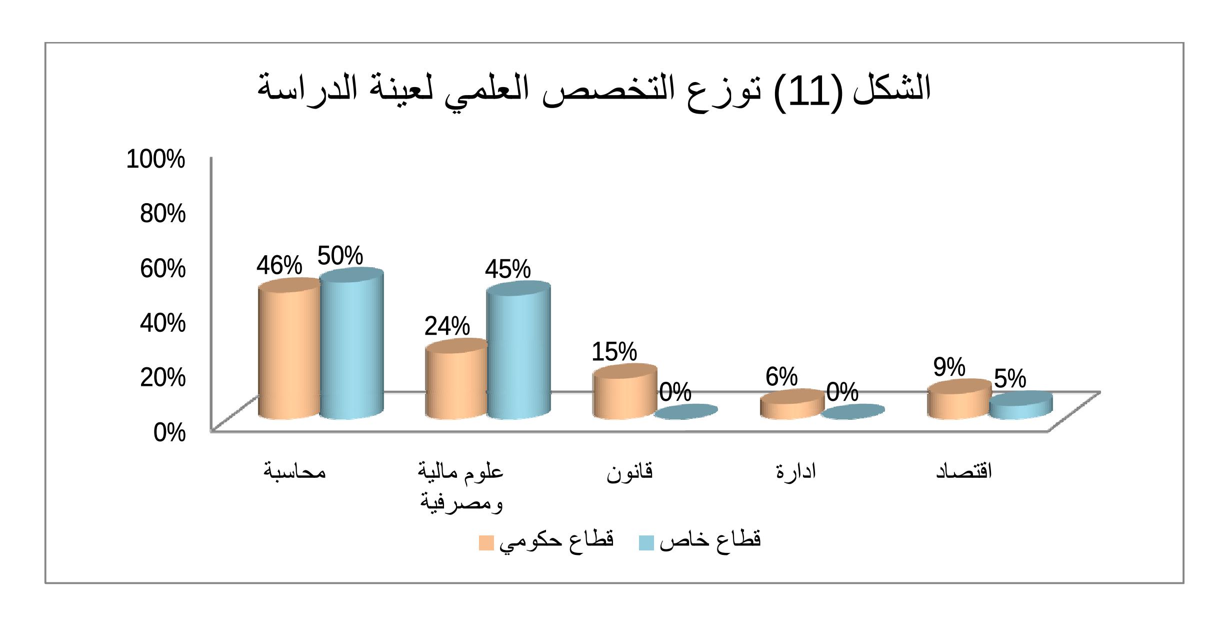
المؤهل العلمي	المصارف العامة		المصارف الخاصة		إجمالي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الثانوية العامة	4	7%	0	0%	4	3%
دبلوم متوسط	6	11%	8	10%	14	10%
بكالوريوس	40	74%	45	55%	85	63%
دبلوم عالي	2	4%	7	9%	9	7%
ماجستير	2	4%	22	27%	24	18%
دكتوراه	0	0%	0	0%	0	0%

4- التخصص العلمي:

يلاحظ من الجدول رقم /7/ الذي يعرض توزيع التخصص العلمي لعينة الدراسة أن غالبية الأفراد العاملين في قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف العامة هم من اختصاص المحاسبة (46%) واختصاص العلوم المالية والمصرفية (24%)، كما هو الحال لدى أفراد العاملين في قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف الخاصة حيث أن غالبيتهم من اختصاص محاسبة (50%) واختصاص العلوم المالية والمصرفية (45%)، ويلاحظ بوضوح التنوع في اختصاص أفراد العينة مع التركز ضمن اختصاصي المحاسبة والعلوم المصرفية في الشكل رقم /11/.

الجدول /7/ توزيع التخصص العلمي لعينة الدراسة

التخصص العلمي	المصارف العامة		المصارف الخاصة		إجمالي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
محاسبة	25	46%	41	50%	66	49%
علوم مالية ومصرفية	13	24%	37	45%	50	37%
قانون	8	15%	0	0%	8	6%
إدارة	3	6%	0	0%	3	2%
اقتصاد	5	9%	4	5%	9	7%

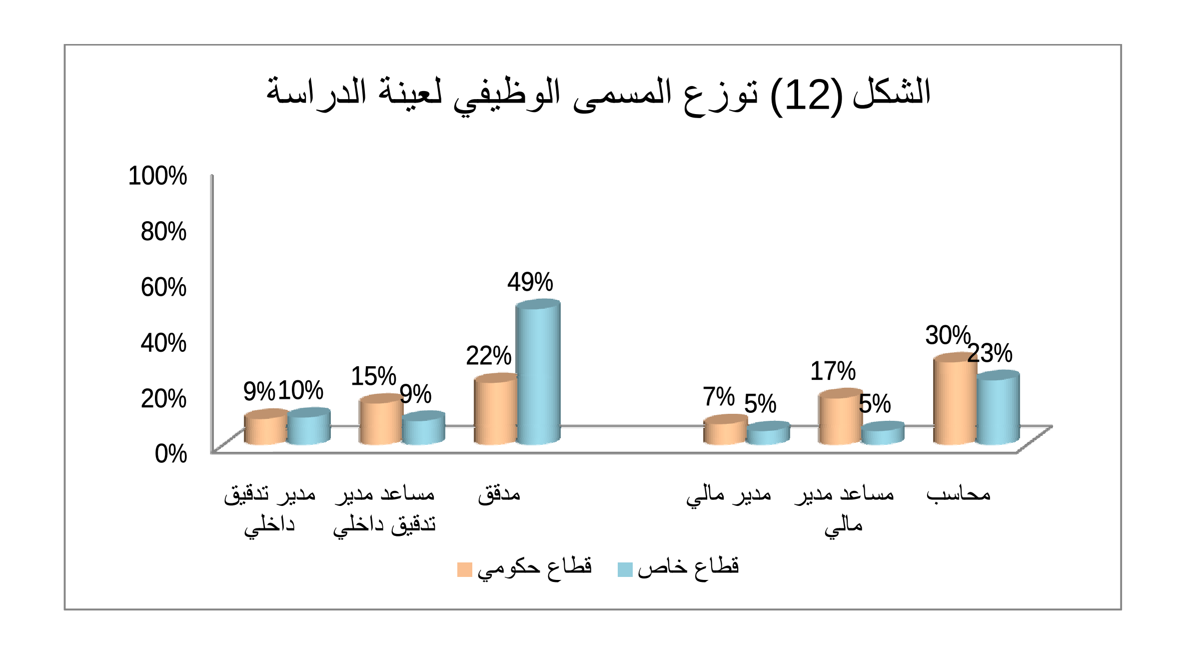


5- **المسمى الوظيفي:**

يعرض الجدول /8/ التوزيع لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي ونلاحظ أن /38%/ من إجمالي أفراد العينة هم من المدققين حيث تشكل /49%/ من أفراد العينة ضمن مجموعة المصارف الخاصة، كما أن النسبة الأكبر من أفراد العينة في قسم المالية هم من المحاسبين حيث بلغت نسبتهم /30%/ لدى المصارف العامة و/23%/ لدى المصارف الخاصة من إجمالي أفراد العينة.

الجدول /8/ توزيع المسمى الوظيفي لعينة الدراسة

المسمى الوظيفي		المصارف العامة		المصارف الخاصة		إجمالي	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
قسم التدقيق الداخلي	مدير تدقيق داخلي	5	9%	8	10%	13	10%
	مساعد مدير تدقيق داخلي	8	15%	7	9%	15	11%
	مدقق	12	22%	40	49%	52	38%
قسم المالية	مدير مالي	4	7%	4	5%	8	6%
	مساعد مدير مالي	9	17%	4	5%	13	10%
	محاسب	16	30%	19	23%	35	26%

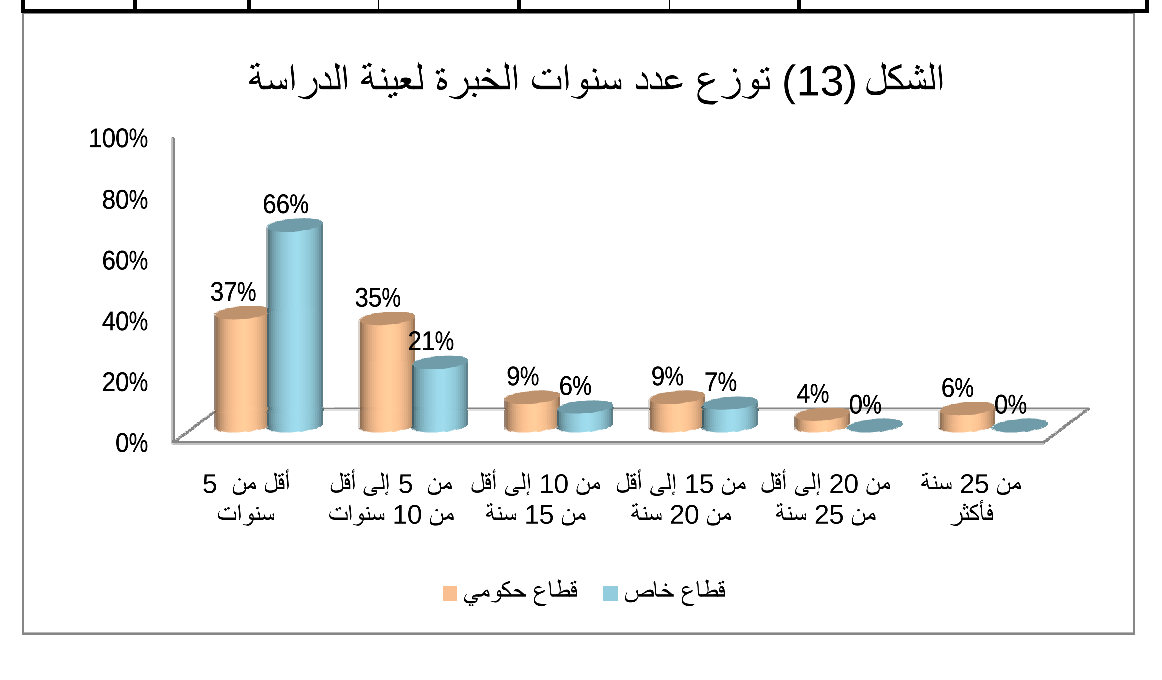


6- عدد سنوات الخبرة:

يلاحظ من الجدول رقم /9/ أن غالبية الأفراد العاملين في قسمي المالية والتدقيق الداخلي والتي شملتهم الدراسة هم ذوي خبرة أقل من خمس سنوات حيث شكلت نسبتهم حوالي /54%/، /66%/ منهم لدى المصارف الخاصة و/37%/ منهم لدى المصارف العامة، وكانت النسبة الثانية هي للذين لديهم خبرة من خمس إلى عشر سنوات حيث شكلت ما نسبته /26%/ من أفراد العينة وهي نسبة جيدة وتعكس حداثة تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي لدى القطاع المصرفي السوري ويمكن تفسير انخفاض نسبة الخبرة بشكل عام، كما هو ظاهر في الشكل رقم /13/، إلى عمر القطاع المصرفي الخاص مقارنة بالقطاع العام.

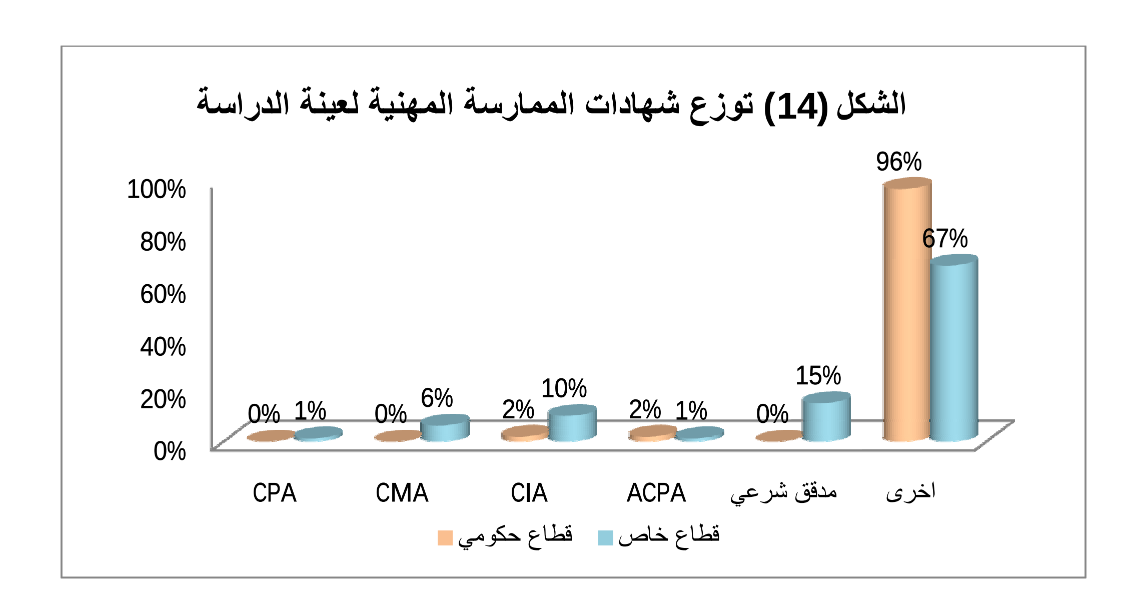
الجدول /9/ سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

سنوات الخبرة	المصارف العامة		المصارف الخاصة		إجمالي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	20	37%	54	66%	74	54%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	19	35%	17	21%	36	26%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	5	9%	5	6%	10	7%
من 15 إلى أقل من 20 سنة	5	9%	6	7%	11	8%
من 20 إلى أقل من 25 سنة	2	4%	0	0%	2	1%
من 25 سنة فأكثر	3	6%	0	0%	3	2%



7- شهادات الممارسة المهنية:

كما هو واضح في الجدول رقم /10/ إن الغالبية العظمى من أفراد العينة ليس لديهم شهادات مهنية، وخاصة العاملين في قسمي المالية والتدقيق الداخلي لدى المصارف العامة حيث بلغت نسبتهم /96%/ من إجمالي أفراد المجموعة مما يعكس انخفاض حملة الشهادات المهنية لدى المصارف العامة مقارنة مع /67%/ لدى المصارف الخاصة.



الجدول /10/ شهادات الممارسة المهنية لأفراد عينة الدراسة

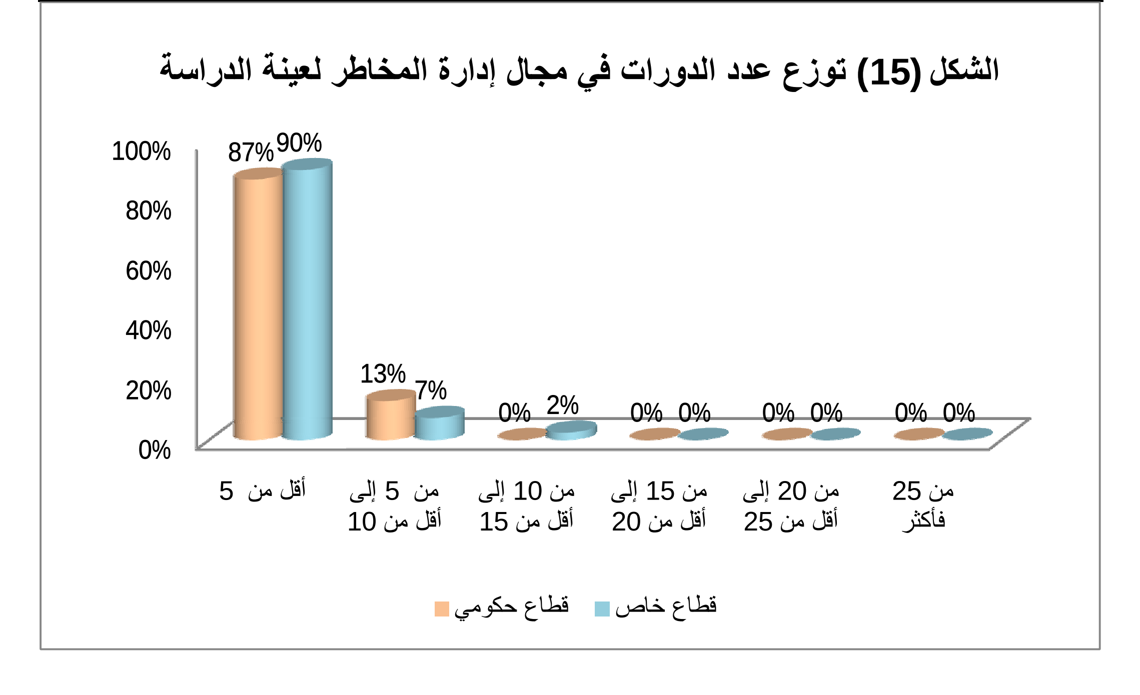
نوع الشهادة	المصارف العامة		المصارف الخاصة		إجمالي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
CPA	0	0%	1	1%	1	1%
CMA	0	0%	5	6%	5	4%
CIA	1	2%	8	10%	9	7%
ACPA	1	2%	1	1%	2	1%
مدقق شرعي	0	0%	12	15%	12	9%
أخرى	52	96%	55	67%	107	79%

8- **عدد الدورات في مجال المخاطر:**

يبن الجدول رقم /11/توزيع أفراد العينة من حيث عدد الدورات المتبعة من قبلهم في مجال إدارة المخاطر حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لم يتبع سوى خمس دورات أو أقل في هذا المجال حيث شكلت نسبتهم /89%/ من أفراد العينة، في أن /10%/ من أفراد العينة اتبعوا من خمس إلى عشر دورات في مجال إدارة المخاطر على الرغم من حداثة القطاع المصرفي الخاص.

الجدول /11/ عدد الدورات في مجال إدارة المخاطر لأفراد عينة الدراسة

عدد الدورات	المصارف العامة		المصارف الخاصة		إجمالي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 5	47	87%	74	90%	121	89%
من 5 إلى أقل من 10	7	13%	6	7%	13	10%
من 10 إلى أقل من 15	0	0%	2	2%	2	1%
من 15 إلى أقل من 20	0	0%	0	0%	0	0%
من 20 إلى أقل من 25	0	0%	0	0%	0	0%
من 25 فأكثر	0	0%	0	0%	0	0%



المبحث الثالث: التحليل الإحصائي

قام الباحث بتفريغ نتائج التحليل الإحصائي في صورة جداول يرتبط كل جدول بعدد من أسئلة الاستبانه والتي تتعلق بكل فرضية من فرضيات الدراسة، ثم قام بتحليل هذه النتائج وبناء على هذا التحليل تم اختبار قبول أو رفض الفرضية.

ويعرض الباحث تحليل نتائج الدراسة وفق النقاط التالية:

أولاً : فيما يخص **الفرضية الأولى** والتي تنص "**لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة** وذلك من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

أ- لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب-لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ج- لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

يعرض الجدول /12/ فقرا ت الاستبانه من الفقرة /1/ حتى الفقرة /14/ والتي خصصت لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، حيث قام الباحث بتحليل تلك البيانات من خلال احتساب المتوسط الحسابي لآراء عينتي الدراسة والانحرافات المعيارية ثم قام بدراسة تحليلية لكل فقرة من الفقرات الخاصة بتلك الفرضية وذلك وفق ما يلي:

الجدول /12/ توزع نسب الإجابات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى للفرضية الأولى

	الفقرا ت	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر	0%	43%	48%	9%	0%	3.33	0.64
2	يقوم التدقيق الداخلي بإجراء المقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة لتحديد أهداف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به	2%	39%	37%	19%	4%	3.17	0.88
3	تتحمل دائرة التدقيق الداخلي جزء من مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر	6%	43%	31%	20%	0%	3.33	0.87
4	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوار ئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم	11%	52%	26%	11%	-	3.63	0.83
5	تتعاون دائرة التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا لتحديد المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها ووضع الضوابط اللازمة للحد منها	11%	39%	37%	17%	2%	3.30	0.88
6	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس إدارة المصرف لتحديد المخاطر	6%	52%	22%	19%	2%	3.41	0.92
7	يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وترتيب أولويات المخاطر وفقاً لإستراتجية المصرف وأنشطته	15%	33%	31%	20%	-	3.43	0.98
8	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة	11%	48%	15%	15%	11%	3.33	1.20
9	يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة	2%	39%	41%	19%	-	3.24	0.78
10	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف المصرف والخطط الإستراتيجية فيما يتعلق بإدارة المخاطر	2%	30%	31%	37%	-	2.96	0.87
11	يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف	6%	22%	46%	26%	-	3.07	0.84
12	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من انسجام وملائمة استراتيجة المصرف مع التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي الخاصة بإدارة المخاطر	30%	37%	26%	7%	-	3.89	0.92
13	يتمتع كادر التدقيق الداخلي بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالمصرف وأنشطته والمحددة من قبل الإدارة	11%	33%	39%	17%	-	3.39	0.90
14	يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من أن مجلس الإدارة قد تبنى سياسة مكتوبة خاصة بالاستثمارات التي تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر	2%	19%	48%	28%	4%	2.87	0.83

ومن خلال العودة للجدول /12/ نلاحظ ما يلي:

1- يعتبر العاملون في قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف العامة أن دائرة التدقيق الداخلي تعمل مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر حيث بلغت نسبة غير الموافقين حوالي /9%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة على الفقرة الواردة في الاستبانه كما أن وسطي إجابات الأفراد بلغت حوالي /3.3/ وهو يدل على درجة تأييد متوسطة مقبولة وفق للمعيار الذي اعتمده الباحث لدرجة التأييد المتوسطة.

2- كما اعتبر أفراد العينة في المصارف العامة أن قسم التدقيق الداخلي لديهم يقومون بإجراء المقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة لتحديد أهدا ف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به حيث بلغت نسبة المؤيدين بشدة والمؤيدين حوالي /41%/ من إجابات أفراد العينة كما أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ /3.17/ وهو يدل على درجة تأييد متوسطة وفقاً للمعيار الذي وضعه الباحث.

3- ويرى غالبية أفراد العينة في المصارف العامة أن دائرة التدقيق الداخلي تتحمل جزء من مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر حيث كانت درجة التأييد لمساهمة دائرة التدقيق الداخلي في وضع السياسات والإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطرة حوالي /49%/ وهي درجة تأييد مرتفعة بالمقارنة مع نسبة الرافضين والبالغة حوالي /20%/، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة والبالغ /3.33/ والذي يقع ضمن مجال درجة التأييد المتوسطة التي حددها الباحث.

4- كانت نسبة التأييد مرتفعة فيما يتعلق بقيام قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوارئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم حيث بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين أبداً حوالي /19%/ وهذا ما يؤكد عليه الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في المصارف العامة /3.63/ وهو أعلى من الوسط المعياري للتأييد العالي المحدد من قبل الباحث.

5- تقوم دائرة التدقيق الداخلي بالتعاون مع الإدارة العليا لتحديد المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها ووضع الضوابط اللازمة للحد منها وهذا ما وافق عليه حوالي /50%/ من أفراد العينة في المصارف العامة بمتوسط حسابي لإجابات أفراد العينة بلغ /3.30/ وهو ضمن مجال التأييد المتوسط.

6- ومن ناحية قيام قسم التدقيق الداخلي في المصارف العامة بمراجعة الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس إدارة المصرف لتحديد المخاطر نلاحظ أن إجابات أفراد العينة في المصارف العامة جاءت مؤيده لذلك حيث بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين أبداً ما نسبته /21%/ وهي نسبة منخفضة وهذا ما يعكسه أيضاً الوسط الحسابي/3.41/ لإجابات أفراد العينة وهو ضمن مجال التأييد المتوسط.

7- وقد أيد المجيبون على الاستبانه من أفراد العينة لدى المصارف العامة أن قسم التدقيق الداخلي يقوم بتحديد وترتيب أولويات المخاطر وفقاً لإستراتيجية المصرف وأنشطته حيث بلغت نسبة غير الموافقين /20%/ فقط وبلغ متوسط إجابات أفراد العينة /3.43/ وهو ضمن مجال التأييد المتوسط.

8- أما من ناحية قيام التدقيق الداخلي بالتأكد من أ ن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة فقد جاء المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في المصارف العامة /3.3/ وهو أيضاً ضمن مجال التأييد المتوسط وفقاً للمتوسط المعياري (أكثر من 2.5 وأقل من 3.5) المعتمد من قبل الباحث، ونسبة الموافقين والموافقين بشدة بلغت /59%/ وهي نسبة عالية.

9- وحول مساعدة التدقيق الداخلي للإدارة في المصارف العامة تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة كانت نسبة غير الموافقين حوالي /19%/ فقط وهي نسبة منخفضة والوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ /3.42/ وهو ضمن مجال التأييد المتوسط أيضاً .

10- وفيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهدا ف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة في المصارف العامة مع أهدا ف المصرف والخطط الإستراتيجية فيما يتعلق بإدارة المخاطر كانت نسبة التأييد /32%/ من إجابات أفراد العينة في المصارف العامة، في حين كانت نسبة الإجابات غير الموافقة /37%/ في حين أن متوسط إجابات أفراد العينة بلغ /2.96/وهو ضمن مجال التأييد المتوسط أيضاً .

11- ومن ناحية قيام التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف الحكومي جاءت نسبة الإجابات غير الموافقة /26%/ فقط بمتوسط حسابي لإجابات أفراد العينة /3.07/ هو أيضاً ضمن مجال التأييد المتوسط.

12- أما فيما يتعلق بقيام قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من انسجام وملائمة إستراتيجية المصرف مع التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي الخاصة بإدارة المخاطر جاءت نسبة التأييد مرتفعة جداً حيث بلغت نسبة الإجابات الموافقة والموافقة بشدة حوالي /67%/ في حين كانت نسبة غير الموافقين /7%/ فقط، وكان متوسط إجابات أفراد /3.89/ وهو أعلى من متوسط التأييد العالي المعتمد من قبل الباحث /3.5/، مما يؤكد على مدى أهمية متابعة العاملين في قسمي التدقيق الداخلي وقسم المالية لدى المصارف العامة التزامها بالتعليمات والقرارات الصادرة من مصرف سورية المركزي.

13- وحول مدى تمتع كادر التدقيق الداخلي في المصارف العامة بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالمصرف وأنشطته والمحددة من قبل الإدارة جاءت نسبة إجابات أفراد العينة غير موافقين حوالي /17%/، في حين كان متوسط إجابات أفراد العينة /3.39/ وهي تدل على تأييد متوسط وفق للمتوسط المعياري المعتمد من قبل الباحث للتأييد المتوسط (أكثر من 2.5 وأقل من 3.5).

14- وفيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بالتحقق من أ ن مجلس الإدارة قد تبنى سياسة مكتوبة خاصة بالاستثمارات التي تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر جاءت نسبة إجابات الأفراد غير الموافقة حوالي /32%/ من إجابات أفرد العينة في المصارف العامة، في حين كان الوسط الحسابي لإجابات الأفراد /2.78/ وهي تدل على نسبة تأييد متوسطة.

الجدول /13/ توزع نسب الإجابات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية للفرضية الأولى

	الفقرا ت	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المصرف بصورة مستمرة ومنتظمة	2%	20%	41%	37%	0%	2.87	0.802
2	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف	2%	30%	44%	24%	0%	3.09	0.784
3	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها	0%	28%	24%	43%	6%	2.74	0.935
4	يتم توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حده من أنشطة	4%	54%	30%	13%	0%	3.48	0.771
5	يقوم التدقيق الداخلي بتقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر إلى لجنة التدقيق	11%	35%	33%	20%	0%	3.37	0.938
6	تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقيميها	2%	22%	26%	50%	0%	2.76	0.867
7	يقوم التدقيق الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في إدارة المخاطر	13%	43%	26%	19%	0%	3.50	0.947
8	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر على كافة مستويات أنشطة المصرف لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطة تعرضاً للمخاطر	7%	44%	17%	20%	11%	3.17	1.178
9	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الإدارة	20%	31%	24%	17%	7%	3.41	1.206
10	يتمتع كادر التدقيق الداخلي بالكفاءة والخبرة والمهارة التي تمكنه من تقييم المخاطر بالشكل الصحيح	4%	33%	28%	24%	11%	2.94	1.089
11	يقوم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة هذه العمليات	2%	44%	26%	28%	0%	3.20	0.877
12	برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها بما يحد من المخاطر	4%	24%	37%	35%	-	2.96	0.868
13	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي ستستخدم في إدارة المخاطر	2%	31%	35%	31%	-	3.04	0.846
14	التدريب المستمر والدورات المتخصصة في تقييم إدارة المخاطر لموظفي دائرة التدقيق الداخلي كافية لتمكنهم من القيام	0%	19%	41%	30%	11%	2.67	0.911
15	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين	13%	33%	20%	30%	4%	3.22	1.127

يعرض الجدول /13/ أعلاه الجزء الثاني من فقرات الاستبانه من الفقرة /1/ حتى الفقرة /15/ والتي خصصت لاختبار الفرضية الفرعية الثانية، حيث قام الباحث بدراسة تحليلية لكل فقرة من الفقرات الخاصة بتلك الفرضية وذلك وفق ما يلي:

1- كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة حول قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بتقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المصرف بصورة مستمرة ومنتظمة منخفضة نسبياً حيث بلغت حوالي /22%/ ولكن نتيجة ارتفاع نسبة الإجابات المحايدة كان وسطي إجابات أفر اد العينة /2.87/ وهو ضمن نسبة التأييد المتوسط المعتمد من قبل الباحث (أكثر من 2.5 وأقل من 3.5).

2- وحول قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف كانت نسبة إجابات أفراد العينة غير الموافقة حوالي /24%/ ويعتبر أن هناك تأييد متوسط باعتبار أن وسط إجابات أفراد العينة بلغ /3.09/ وهو ضمن مجال التأييد المتوسط المعتمد.

3- وفيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة تشكل ما نسبته /28%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وهي نسبة منخفضة ولكن وسطي إجابات أفراد العينة /2.74/ يعكس درجة تأييد متوسطة.

4- وفيما إذا كان هناك توثيق لنتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حده من أنشطة في المصارف العامة كانت نسبة إجابات الأفراد غير الموافقة تشكل حوالي /13%/ من إجابات أفراد العينة ووسطي إجابات أفراد العينة في المصارف العامة بلغ/3.48/ وهي قريبة جداً من الوسطي المعياري للتأييد العالية /3.5/.

5- وحول قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بتقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر إلى لجنة التدقيق كان وسطي إجابات أفراد العينة /3.37/ وهو يدل على درجة تأييد متوسطة وهذا ما ينعكس بنسبة

إجابات أفراد العينة غير الموافقين والتي بلغت حوالي /20%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة في المصارف العامة.

6- وفيما إذا كانت الأدوا ت والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقيميها تتوفر لد ـ قسم التدقيق الداخلي في المصارف العامة كانت نسبة الإجابات الموافقة بشدة والموافقة منخفضة قليلاً حيث شكلت حوالي /24%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة إلا أن وسطي إجابات أفراد العينة والبالغ /2.76/ تعطي درجة تأييد متوسطة وفقاً للمقياس المعتمد من قبل الباحث في هذه الدراسة (أكثر من 2.5 وأقل من 3.5).

7- وكانت درجة التأييد عالية فيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بالتقييم الدور ي للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في إدارة المخاطر حيث بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /3.5/ وهو مطابق للوسطي المعياري لدرجة التأييد العالية وما يعزز درجة التأييد المرتفعة هو النسبة المنخفضة لإجابات أفراد العينة غير الموافقة والتي بلغت حوالي /19%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة.

8- ومن حيث قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بتقييم المخاطر على كافة مستويات أنشطة المصرف لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطةتعرضاً للمخاطر جاءت إجابات أفراد العينة غير الموافقين و غير الموافقين أبداً لتشكل ما نسبته /31%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة ووسطي إجابات أفراد العينة يعكس درجة تأييد متوسطة حيث بلغت قيمته /3.17/.

9- وفيما إذا كان التدقيق الداخلي يقوم بتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الإدارة كانت نسبة الإجابات لغير الموافقين وغير الموافقين أبداً حوالي /24%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وبلغ وسطي إجابات أفراد العينة /3.41/ وهو قريب نسبياً من نسبة التأييد العالية المعتمدة للدراسة.

10- وكانت نسبة التأييد متوسطة للفقرة الخاصة بتمتع كادر التدقيق الداخلي في المصارف العامة بالكفاءة والخبرة والمهارة التي تمكنه من تقييم المخاطر بالشكل الصحيح حيث بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /2.94/ وهو ضمن مجال الوسطي المعياري للتأييد المتوسط، وبلغت نسبة الإجابات غير الموافقة و غير الموافقة أبداً حوالي /35%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة.

11- وعن قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بفحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة هذه العمليات كانت نسبة التأييد متوسطة أيضاً وفق للمقياس المعياري المعتمد في الدراسة حيث بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /3.20/.

12- وفيما إذا كانت برامج التدقيق الداخلي في المصارف العامة تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها بما يحد من المخاطر كانت نسبة إجابات الأفراد غير الموافقين حوالي /35%/ من إجمالي إجابات الأفراد ولكن يمكن اعتبار أنه هناك تأييد متوسط من قبل أفراد العينة من خلال وسطي الإجابات على هذه الفقرة والبالغ /2.96/.

13- وحول قيام التدقيق الداخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي ستستخدم في إدارة المخاطر كانت نسبة إجابات أفراد العينة غير الموافقين حوالي /31%/من إجمالي إجابات أفراد العينة ولكن أيضاً تعتبر درجة التأييد متوسطة حيث بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /3.04/ وهو ضمن مجال التأييد المتوسط المعتمد من الباحث.

14- وجاءت إجابات أفراد العينة غير الموافقة و غير الموافقة أبداً حول كفاية التدريب المستمر والدورا ت المتخصصة في تقييم إدارة المخاطر لموظفي دائرة التدقيق الداخلي في المصارف العامة لتمكنهم من القيام بعملهم مرتفعة نسبياً حيث بلغت حوالي /41%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة ووسطي إجابات أفراد العينة منخفض أيضاً /2.67/ ولكن يبقى ضمن مجال التأييد المتوسط المعياري المعتمد للدراسة.

15- في حين كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة حول قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين حوالي /34%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة، في حين كان وسطي إجابات أفراد العينة /3.22/ وهو يدل على درجة تأييد متوسطة.

الجدول /14/ توزع نسب الإجابات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الأولى

	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يساعد التدقيق الداخلي على اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملها وا ٍيجاد المعالجة لها	0%	33%	41%	24%	2%	3.06	0.811
2	يقوم التدقيق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها	0%	43%	20%	35%	2%	3.04	0.931
3	يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر في المصرف	6%	35%	41%	19%	-	3.28	0.834
4	يقوم التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج الاستجابة للمخاطر	6%	44%	39%	11%	-	3.44	0.769
5	يعمل التدقيق الداخلي من خلال نشاطه الرقابي على تجنب المخاطر في المصرف	11%	31%	43%	24%	-	3.11	0.793
6	يساهم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر في المصرف	4%	33%	33%	28%	2%	3.09	0.917
7	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب	6%	20%	39%	30%	6%	2.91	0.976
8	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنه تم إدارتها بشكل يتفق مع توقعات الإدارة عند تحديدها	2%	22%	48%	28%	0%	2.98	0.765
9	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها ضمن الحدود المسموح بها من قبل مجلس الإدارة	4%	28%	43%	20%	6%	3.04	0.931
10	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة أية مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها	0%	37%	31%	26%	6%	3.00	0.932

يعرض الجدول /14/ أعلاه الجزء الثالث من فقرات الاستبانه من الفقرة /1/ حتى الفقرة /10/ والتي خصصت لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، حيث قام الباحث بدراسة تحليلية لكل فقرة من الفقرات الخاصة بتلك الفرضية وذلك وفق ما يلي:

1- فيما يتعلق بمساعدة التدقيق الداخلي في المصارف العامة على اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملهاوا ٍيجاد المعالجة لها جاءت نسبة إجابات الموافقين والموافقين بشدة /33%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وكان وسطي إجابات أفراد العينة /3.06/ ليعطي درجة تأييد متوسطة.

2- وحول قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها كانت نسبة الإجابات الموافقة والموافقة بشدة حوالي /43%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وحصلت على درجة تأييد متوسطة حيث بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /3.04/ وهو ضمن مجال التأييد المتوسط المعياري.

3- وفيما إذا كان التدقيق الداخلي يقوم بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر في المصرف كانت نسبة الإجابات غير الموافقة منخفضة حيث شكلت ما نسبته /19%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة ولكن حصلت أيضاً على درجة تأييد متوسطة كون أن وسطي إجابات أفراد العينة بلغ /3.28/ وهو يقع ضمن مجال التأييد المتوسط المعياري.

4- أما فيما يخص بقيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج الاستجابة للمخاطر فكانت نسبة الإجابات غير الموافقة منخفضة جداً حيث شكلت /11%/ فقط من إجمالي إجابات أفراد العينة وكان وسطي إجابات أفراد العينة /3.44/ قريب من الوسط المعياري للتأييد العالي.

5- وفيما إذا كان التدقيق الداخلي في المصارف العامة يعمل من خلال نشاطه الرقابي على تجنب المخاطر في المصرف كانت نسبة الإجابات غير الموافقة تشكل ما نسبته /24%/ من إجابات أفراد العينة وحصلت أيضاً على درجة تأييد متوسط كون الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ /3.11/ والذي يقع ضمن مجال المتوسط المعياري للتأييد المتوسط.

6- وحول مساهمة التدقيق الداخلي في المصارف العامة في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر في المصرف كانت نسبة الإجابات غير الموافقة و غير الموافقة أبداً تشكل ما نسبته

/30%/من إجمالي إجابات أفراد العينة وتعتبر درجة التأييد متوسطة أيضاً نظراً لكون الوسطي الحسابي لإجابات أفراد العينة قد بلغ /3.09/ وهو ضمن مجال التأييد المتوسط.

7- كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقين والموافقين بشدة منخفضة حول قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بمراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب حيث شكلت ما نسبته حوالي /26%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وعلى الرغم من انخفاض قيمة الوسطي الحسابي لإجابات أفراد العينة والذي بلغ /2.91/ إلا أنه يبقى ضمن مجال التأييد المتوسط المعياري المعتمد في الدراسة.

8- أيضاً كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقين والموافقين بشدة منخفضة حول قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنه تم إدارتها بشكل يتفق مع توقعات الإدارة عند تحديدها حيث شكلت ما نسبته /32%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة حصلت على تأييد متوسط كون الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ /2.98/ ويعتبر ضمن مجال التأييد المتوسط المعياري.

9- وفيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها ضمن الحدود المسموح بها من قبل مجلس الإدارة كانت نسبة الإجابات غير الموافقة و غير الموافقة أبداً حوالي /26%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وبلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة /3.04/ وهو يقع ضمن مجال التأييد المتوسط المعياري.

10- أما فيما يخص قيام التدقيق الداخلي في المصارف العامة بمراجعة أية مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها فكانت النسب متقاربة بين المؤيدين و غير الموافقين حيث شكلت نسبة إجابات الأفراد الموافقين والموافقين بشدة حوالي /37%/ في حين كانت نسبة إجابات غير الموافقين و غير الموافقين أبداً حوالي /32%/ من إجمالي الإجابات ولكن وسطي الإجابات يعطي درجة تأييد متوسطة حيث بلغ /3.00/ وهو ضمن مجال التأييد المتوسط المعياري.

مما سبق نلاحظ أن معظم النتائج التي حصل عليها الباحث نتيجة تحليل البيانات التي حصل عليها من أفراد المجموعة الأولى و التي تشمل العاملين في قسم المالية وقسم التدقيق الداخلي في المصارف العامة كانت تحمل درجة تأييد متوسطة يمكن إرجاعها لعدم تطور وظيفة التدقيق الداخلي في هذه المصارف فحتى تاريخه لا يوجد دائرة مستقلة للتدقيق الداخلي لدى عدد من

المصارف العامة ومازالت قيد الأحداث، وغياب الكادر المدرب والمؤهل لتحقيق الدور الحقيقي في عملية إدارة المخاطر في المصارف العامة.

ثانياً : فيما يخص **الفرضية الثانية** والتي تنص " **لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة** وذلك من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

أ- لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب-لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ج- لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

يعرض الجدول /15/ فقرات الاستبانه من الفقرة /1/ حتى الفقرة /14/ والتي خصصت لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، قام الباحث بتحليل تلك البيانات من خلال احتساب المتوسط الحسابي لآراء عينتي الدراسة والانحرافات المعيارية ثم قام بدراسة تحليلية لكل فقرة من الفقرات الخاصة بتلك الفرضية وذلك وفق ما يلي:

الجدول /15/ توزع نسب الإجابات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية

	الفقرا ت	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر	7%	71%	17%	0%	5%	3.76	0.79
2	يقوم التدقيق الداخلي بإجراء المقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة لتحديد أهداف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به	15%	60%	12%	11%	2%	3.73	0.93
3	تتحمل دائرة التدقيق الداخلي جزء من مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر	18%	29%	21%	25%	8%	3.24	1.22
4	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوار ئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم	22%	57%	15%	6%	-	3.95	0.78
5	تتعاون دائرة التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا لتحديد المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها ووضع الضوابط اللازمة للحد منها	15%	37%	28%	18%	2%	3.43	1.03
6	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس إدارة المصرف لتحديد المخاطر	15%	63%	15%	7%	0%	3.85	0.76
7	يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وترتيب أولويات المخاطر وفقاً لإستراتيجية المصرف وأنشطته	18%	39%	18%	24%	-	3.51	1.06
8	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة	22%	51%	24%	2%	0%	3.93	0.75
9	يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة	17%	38%	30%	15%	-	3.57	0.94
10	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف المصرف والخطط الإستراتيجية فيما يتعلق بإدارة المخاطر	10%	63%	17%	10%	-	3.73	0.77
11	يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف	34%	43%	16%	7%	-	4.04	0.90
12	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من انسجام وملائمة استراتيجة المصرف مع التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي الخاصة بإدارة المخاطر	35%	51%	13%	0%	-	4.22	0.67
13	يتمتع كادر التدقيق الداخلي بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالمصرف وأنشطته والمحددة من قبل الإدارة	24%	56%	17%	2%	-	4.02	0.72
14	يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من أن مجلس الادارة قد تبنى سياسة مكتوبة خاصة بالاستثمارات التي تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر	22%	49%	27%	2%	0%	3.90	0.76

1-يعتبر العاملون في قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف الخاصة أ ن دائرة التدقيق الداخلي تعمل بشكل فعال مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر حيث بلغت نسبة غير الموافقينأبداً و غير الموافقين حوالي /5%/ فقط من إجمالي إجابات أفراد العينة مع نسبة تأييد مرتفعة وصلت إلى /78%/ من إجابات أفراد العينة وهذا ما يعكسه وسطي إجابات الأفراد والتي بلغت حوالي /3.76/و الذ ييدل على در جة تأييد عالية وفق للمعيار الذي اعتمده الباحث لدرجة التأييد العالية لوسطي الإجابات /3.5/.

2- كما اعتبر أفراد العينة في المصارف الخاصة أن قسم التدقيق الداخلي لديهم يقومون بإجراء المقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة لتحديد أهدا ف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به حيث بلغت نسبة المؤيدين بشدة والمؤيدين حوالي /75%/ من إجابات أفراد العينة كما أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ /3.73/ وهو يدل على درجة التأييد العالية وفقاً للمعيار المعتمد من قبل الباحث.

3- وكانت إجابات أفراد العينة في المصارف الخاصة متباينة حول أ ن دائرة التدقيق الداخلي تتحمل جزء من مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر حيث كانت درجة التأييد حوالي /47%/ في حين كانت نسبة غير الموافقين حوالي /33%/ من إجابات أفراد العينة، ولكن بالعودة إلى وسطي إجابات أفراد العينة والبالغ /3.24/ نجده يقع ضمن مجال درجة التأييد المتوسطة التي حددها الباحث لهذه الدراسة (أكثر من 2.5 وأقل من 3.5).

4- ونلاحظ من الجدول أعلاه أنه كانت نسبة التأييد مرتفعة فيما يتعلق بقيام قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوار ئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم حيث بلغت نسبة غير الموافقين و غير الموافقين أبداً حوالي /6%/ وهذا ما يؤكد عليه الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في المصارف الخاصة /3.95/، وهو أعلى من الوسط المعياري لنسبة التأييد العالية /3.5/ المحددة من قبل الباحث.

5- وحول قيام دائرة التدقيق الداخلي بالتعاون مع الإدارة العليا لتحديد المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها ووضع الضوابط اللازمة

للحد منها وهذا ما وافق عليه حوالي /52%/ من أفراد العينة في المصارف الخاصة بمتوسط حسابي لإجابات أفراد العينة بلغ /3.43/ وهو ضمن مجال التأييد المتوسط.

6- ومن ناحية قيام قسم التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بمراجعة الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس إدارة المصرف لتحديد المخاطر نلاحظ أن إجابات أفراد العينة في المصارف الخاصة جاءت مؤيده لذلك حيث بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين أبداً ما نسبته /7%/ فقط وهي نسبة منخفضة جداً وهذا ما يعكسه أيضاً الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة /3.85/ وهو أعلى من الوسطي المعياري للتأييد العالي.

7- ويمكن اعتبار أن هناك تأييد عالي من أفراد العينة لدى المصارف الخاصة أن قسم التدقيق الداخلي يقوم بتحديد وترتيب أولويات المخاطر وفقاً لإستراتيجية المصرف وأنشطته حيث بلغت نسبة غير الموافقين /24%/ كما أن وسطي إجابات أفراد العينة /3.51/ أعلى من الوسطي المعياري للتأييد العالي المعتمد في هذه الدراسة /3.5/.

8- أما من ناحية قيام التدقيق الداخلي بالتأكد من أ ن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة فقد جاء الوسطي الحسابي لإجابات أفراد العينة في المصارف الخاصة /3.93/ وهو يعكس درجة تأييد عالية، وهو ما يؤكد عليه نسبة غير الموافقين و غير الموافقين أبداً المنخفضة جداً حيث بلغت /2%/.

9- وحول مساعدة التدقيق الداخلي للإدارة في المصارف الخاصة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة كانت نسبة غير الموافقين حوالي /15%/ فقط وهي نسبة منخفضة وتدل على درجة تأييد عالية يعكسها الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة والبالغ /3.57/ وهو أعلى الوسطي المعياري للتأييد العالي.

10- وفيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهدا ف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة في المصارف الخاصة مع أهدا ف المصرف والخطط الإستراتيجية فيما يتعلق بإدارة المخاطر كانت نسبة التأييد عالية حيث بلغت إجابات الموافقين والموافقين بشدة حوالي /73%/ من إجابات أفراد العينة في المصارف الخاصة، في حين كانت نسبة الإجابات غير الموافقة /10%/ فقط وكان وسطي إجابات أفراد العينة /3.73/.

11–ومن ناحية قيام التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف الخاص جاءت نسبة الإجابات غير الموافقة /7%/ فقط بمتوسط حسابي لإجابات أفراد العينة /4.04/ هو يدل على درجة تأييد عالية جداً .

12–أما فيما يتعلق بقيام قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من انسجام وملائمة إستراتيجية المصرف مع التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي الخاصة بإدارة المخاطر جاءت نسبة التأييد مرتفعة جداً حيث بلغت نسبة الإجابات الموافقة والموافقة بشدة حوالي /86%/ في حين كانت نسبة غير الموافقين أقل من /1%/، وكان متوسط إجابات أفراد /4.22/ وهو أعلى من متوسط التأييد العالي المعتمد من قبل الباحث /3.5/ بكثير مما يؤكد على مدى أهمية متابعة العاملين في قسمي التدقيق الداخلي وقسم المالية لدى المصارف الخاصة أيضاً كما في المصارف العامة التزام هذه المصارف بالتعليمات والقرارات الصادرة من مصرف سورية المركزي.

13–وحول مدى تمتع كادر التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالمصرف وأنشطته والمحددة من قبل الإدارة جاءت نسبة إجابات أفراد العينة غير الموافقين حوالي /2%/ فقط من إجمالي إجابات أفراد العينة، وهذا ما يعكسه وسطي إجابات أفراد العينة /4.02/و التي تدل على تأييد عالي وفق للمتوسط المعياري للتأييد العالي /3.5/ المعتمد من قبل الباحث.

14–وفيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بالتحقق من أ ن مجلس الإدارة قد تبنى سياسة مكتوبة خاصة بالاستثمارات التي تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر جاءت نسبة إجابات الأفراد غير الموافقة حوالي /2%/ فقط من إجابات أفرد العينة في المصارف الخاصة، وكان الوسط الحسابي لإجابات الأفراد /3.90/ وهي تدل على نسبة تأييد عالية.

يعرض الجدول /16/ أدناه الجزء الثاني من فقرات الاستبانه من الفقرة /1/ حتى الفقرة /15/ والتي خصصت لاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية، حيث قام الباحث بدراسة تحليلية لكل فقرة من الفقرات الخاصة بتلك الفرضية وذلك وفق ما يلي:

الجدول /16/ توزع نسب الإجابات والوسط الحسابي ؤالانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية

	الفقرا ت	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المصرف بصورة مستمرة ومنتظمة	13%	50%	23%	12%	1%	3.62	0.91
2	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف	18%	63%	12%	2%	4%	3.90	0.86
3	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها	10%	49%	30%	7%	4%	3.54	0.91
4	يتم توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حدة من أنشطة	18%	61%	12%	7%	1%	3.88	0.84
5	يقوم التدقيق الداخلي بتقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر إلى لجنة التدقيق	17%	56%	17%	7%	2%	3.78	0.90
6	تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقيميها	12%	33%	35%	17%	2%	3.35	0.99
7	يقوم التدقيق الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في إدارة المخاطر	16%	56%	22%	2%	4%	3.78	0.88
8	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر على كافة مستويات أنشطة المصرف لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطة تعرضاً للمخاطر	20%	51%	18%	10%	1%	3.78	0.92
9	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الإدارة	24%	44%	23%	7%	1%	3.83	0.93
10	يتمتع كادر التدقيق الداخلي بالكفاءة والخبرة والمهارة التي تمكنه من تقييم المخاطر بالشكل الصحيح	24%	51%	24%	0%	0%	4.00	0.70
11	يقوم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة هذه العمليات	28%	55%	10%	5%	2%	4.01	0.90
12	برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها بما يحد من المخاطر	10%	62%	12%	16%	-	3.66	0.86
13	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي ستستخدم في إدارة المخاطر	12%	68%	17%	2%	-	3.90	0.62
14	التدريب المستمر والدورات المتخصصة في تقييم إدارة المخاطر لموظفي دائرة التدقيق الداخلي كافية لتمكنهم من القيام	22%	28%	35%	12%	2%	3.55	1.04
15	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين	17%	60%	18%	5%	0%	3.89	0.74

1- كانت نسبة إجابات أفراد العينة غير الموافقة و غير الموافقة أبداً حول قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بتقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المصرف بصورة مستمرة ومنتظمة منخفضة نسبياً حيث بلغت حوالي /13%/ فقط وكان وسطي إجابات أفر اد العينة /3.62/ وهو يدل على درجة تأييد عالية وفق للوسطي المعياري للتأييد العالي المعتمد في هذه الدراسة.

2- وحول قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف كانت نسبة إجابات أفراد العينة غير الموافقة حوالي /6%/ فقط ويعتبر أن هناك تأييد عالي باعتبار أن وسط إجابات أفراد العينة بلغ /3.90/ وهو أعلى من الوسطي المعتمد للتأييد العالي /3.5/.

3- وفيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة تشكل ما نسبته /59%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وهي نسبة مرتفعة ويؤكد عليها وسطي إجابات أفراد العينة والبالغ /3.54/ والذ ي يعكس درجة تأييد عالية.

4- وفيما إذا كان هناك توثيق لنتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حده من أنشطة في المصارف الخاصة كانت نسبة إجابات الأفراد غير الموافقة تشكل حوالي /8%/ فقط من إجابات أفراد العينة ووسطي إجابات أفراد العينة في المصارف الخاصة بلغ /3.88/ وهي أعلى من الوسطي المعياري للتأييد العالي /3.5/.

5- وحول قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بتقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر إلى لجنة التدقيق كان وسطي إجابات أفراد العينة /3.78/ وهو يدل على درجة تأييد عالية وهذا ما ينعكس بنسبة إجابات أفراد العينة غير الموافقين والتي بلغت حوالي /9%/ فقط من إجمالي إجابات أفراد العينة في المصارف الخاصة.

6- وفيما إذا كانت الأدوا ت والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقيميها تتوفر لد ى قسم التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة كانت نسبة الإجابات الموافقة بشدة والموافقة منخفضة قليلاً حيث شكلت حوالي /35%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة إلا أن وسطي إجابات أفراد

العينة والبالغ /3.35/ تعطي درجة تأييد متوسطة وفقاً للمقياس المعتمد من قبل الباحث في هذه الدراسة (أكثر من 2.5 وأقل من 3.5).

7- وكانت درجة التأييد عالية فيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في إدارة المخاطر حيث بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /3.78/ وهو أعلى من الوسطي المعياري لدرجة التأييد العالية وما يعزز درجة التأييد المرتفعة هو النسبة المنخفضة لإجابات أفراد العينة غير الموافقةو غير الموافقة أبداً والتي بلغت حوالي /6%/ فقط من إجمالي إجابات أفراد العينة.

8- ومن حيث قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بتقييم المخاطر على كافة مستويات أنشطة المصرف لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطة تعرضاً للمخاطر جاءت إجابات أفراد العينة غير الموافقين و غير الموافقين أبداً لتشكل ما نسبته /11%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة ووسطي إجابات أفراد العينة يعكس درجة تأييد عالية حيث بلغت قيمته /3.78/.

9- وفيما إذا كان التدقيق الداخلي يقوم بتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الإدارة كانت نسبة الإجابات لغير الموافقين وغير الموافقين أبداً حوالي /8%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وبلغ وسطي إجابات أفراد العينة /3.83/ وهو أعلى من الوسطي المعياري لدرجة التأييد العالية المعتمدة في هذه الدراسة.

10- وكانت نسبة التأييد عالية جداً للفقرة الخاصة بتمتع كادر التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بالكفاءة والخبرة والمهارة التي تمكنه من تقييم المخاطر بالشكل الصحيح حيث بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /4.00/ وهو أعلى من الوسطي المعياري للتأييد العالي، وبلغت نسبة الإجابات غير الموافقة و غير الموافقة أبداً حوالي أقل من /1%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة.

11- وعن قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بفحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة هذه العمليات كانت نسبة التأييد عالية أيضاً وفق للمقياس المعياري المعتمد في الدراسة حيث بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /4.01/.

12- وفيما إذا كانت برامج التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها بما يحد من المخاطر كانت نسبة إجابات الأفراد غير الموافقين

حوالي /16%/ من إجمالي إجابات الأفراد و يمكن اعتبار أنه هناك تأييد عالي من قبل أفراد العينة وخاصة أن وسطي الإجابات على هذه الفقرة بلغ /3.66/.

13- وحول قيام التدقيق الداخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي ستستخدم في إدارة المخاطر كانت نسبة إجابات أفراد العينة غير الموافقين حوالي /2%/ فقط من إجمالي إجابات أفراد العينة وبالتالي يمكن اعتبار أنه هناك تأييد عالي وقد بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /3.90/ وهو أعلى من وسطي التأييد العالي المعتمد.

14- وجاءت إجابات أفراد العينة غير الموافقة و غير الموافقة أبداً حول كفاية التدريب المستمر والدورا ت المتخصصة في تقييم إدارة المخاطر لموظفي دائرة التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة لتمكنهم من القيام بعملهم منخفضة على الرغم من أهميتها حيث بلغت حوالي /14%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة ولكن وسطي إجابات أفراد العينة والبالغ /3.55/ يعطي درجة تأييد عالية وفق للمقياس المعتمد من قبل الباحث مع انخفاض قيمته مقارنة مع باقي فقرات الاستبانه.

15- في حين كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة حول قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين حوالي /77%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة، ويعطي درجة تأييد عالية وخاصة أن وسطي إجابات أفراد العينة /3.89/ وهو يدل على درجة تأييد عالية.

يعرض الجدول /17/ أعلاه الجزء الثالث من فقرات الاستبانه من الفقرة /1/ حتى الفقرة /10/ والتي خصصت لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية، حيث قام الباحث بدراسة تحليلية لكل فقرة من الفقرات الخاصة بتلك الفرضية وذلك وفق ما يلي:

الجدول /17/ توزع نسب الإجابات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية

	الفقرا ت	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يساعد التدقيق الداخلي على اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملها وا يجاد المعالجة لها	15%	50%	20%	16%	0%	3.63	0.92
2	يقوم التدقيق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها	15%	48%	18%	20%	0%	3.57	0.97
3	يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر في المصرف	15%	60%	21%	5%	-	3.84	0.73
4	يقوم التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج الاستجابة للمخاطر	26%	50%	20%	5%	-	3.96	0.81
5	يعمل التدقيق الداخلي من خلال نشاطه الرقابي على تجنب المخاطر في المصرف	20%	57%	12%	11%	-	3.85	0.86
6	يساهم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر في المصرف	23%	65%	10%	0%	2%	4.06	0.74
7	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب	22%	41%	24%	12%	0%	3.73	0.94
8	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنه تم إدارتها بشكل يتفق مع توقعات الإدارة عند تحديدها	17%	49%	27%	5%	2%	3.73	0.89
9	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها ضمن الحدود المسموح بها من قبل مجلس الإدارة	20%	50%	15%	16%	0%	3.73	0.96
10	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة أية مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها	22%	46%	27%	5%	0%	3.85	0.82

1- فيما يتعلق بمساعدة التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة على اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملهاوا يجاد المعالجة لها جاءت نسبة إجابات الموافقين والموافقين بشدة /65%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة في حين كانت نسبة إجابات غير الموافقين و غير الموافقين أبداً /16%/ من إجمالي الإجابات وبالتالي كان وسطي إجابات أفراد العينة /3.63/ ليعطي درجة تأييد عالية.

2- وحول قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها كانت نسبة الإجابات الموافقة والموافقة بشدة حوالي /63%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وحصلت على درجة تأييد عالية حيث بلغ وسطي إجابات أفراد العينة /3.57/ وهو أعلى من وسطي التأييد العالي المعياري.

3- وفيما إذا كان التدقيق الداخلي يقوم بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر في المصرف كانت نسبة الإجابات غير الموافقة منخفضة حيث شكلت ما نسبته /5%/ فقط من إجمالي إجابات أفراد العينة وحصلت أيضاً على درجة تأييد عالية كون أن وسطي إجابات أفراد العينة بلغ /3.84/ وهو يقع ضمن المجال الأعلى للتأييد العالي المعياري.

4- أما فيما يخص بقيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج الاستجابة للمخاطر فكانت نسبة الإجابات غير الموافقة منخفضة جداً حيث شكلت /5%/فقط من إجمالي إجابات أفراد العينة وكان وسطي إجابات أفراد العينة أعلى من الوسط المعياري للتأييد العالي حيث بلغ /3.96/.

5- وفيما إذا كان التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة يعمل من خلال نشاطه الرقابي على تجنب المخاطر في المصرف كانت نسبة الإجابات غير الموافقة تشكل ما نسبته /11%/ من إجابات أفراد العينة وحصلت أيضاً على درجة تأييد عالية كون الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ /3.85/ والذي يقع ضمن المجال الوسطي المعياري للتأييد العالي.

6- وحول مساهمة التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر في المصرف كانت نسبة الإجابات غير الموافقة و غير الموافقة أبداً تشكل ما نسبته /2%/ فقط من إجمالي إجابات أفراد العينة وتعتبر درجة التأييد عالية جداً نظراً لكون الوسطي الحسابي لإجابات أفراد العينة قد بلغ /4.06/ وهو أعلى من وسطي التأييد العالي.

7- كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقين والموافقين بشدة جيدة حول قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بمراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب حيث شكلت ما نسبته حوالي /63%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وقيمة الوسطي الحسابي لإجابات أفراد العينة والذي بلغ /3.73/ تعطي درجة تأييد عالية.

8- أيضاً كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقين والموافقين بشدة جيدة حول قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنه تم إدارتها بشكل يتفق مع توقعات الإدارة عند تحديدها حيث شكلت ما نسبته /66%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وحصلت على تأييد عالي كون الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ /3.73/ والذي يعتبر ضمن مجال التأييد العالي المعياري.

9- وفيما يتعلق بقيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها ضمن الحدود المسموح بها من قبل مجلس الإدارة كانت نسبة الإجابات غير الموافقة و غير الموافقة أبداً حوالي /16%/ من إجمالي إجابات أفراد العينة وبلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة /3.73/ وهو يقع ضمن مجال التأييد العالي المعياري.

10- أما فيما يخص قيام التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة بمراجعة أية مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها فكانت نسبة إجابات الأفراد الموافقين والموافقين بشدة حوالي /68%/ من إجمالي الإجابات في حين كانت نسبة إجابات غير الموافقين و غير الموافقين أبداً حوالي /5%/ من إجمالي الإجابات ووسطي الإجابات يعطي درجة تأييد عالية حيث بلغ /3.85/ وهو ضمن مجال التأييد العالي المعياري.

مما سبق نلاحظ أن معظم النتائج التي حصل عليها الباحث نتيجة تحليل البيانات التي حصل عليها من أفراد المجموعة الثانية و التي تشمل العاملين في قسم المالية وقسم التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة كانت تحمل درجة تأييد عالية مما يعكس تطور وظيفة التدقيق الداخلي في هذه المصارف وفعالية دورها في عملية إدارة المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي، وكنتيجة وجود الكفاءات المهنية والعلمية لدى في قسم التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة.

وتعرض الجداول /18/ و /19/ و /20/ أدناه الفروقات بين إجابات أفراد مجموعتي عينة الدراسة في المصارف العامة والمصارف الخاصة من خلال احتساب فروقات T المعنوية ومستوى الدلالة لوسطي إجابات أفراد العينة في كل مجموعة.

الجدول /18/ المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى

	الفقرات	المصارف العامة		المصارف الخاصة		اختبار T الفروقات		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفروقات	T	المعنوية
1	تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر	3.33	0.64	3.76	0.79	-0.42	-3.27	0.001
2	يقوم التدقيق الداخلي بإجراء المقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة لتحديد أهداف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به	3.17	0.88	3.73	0.93	-0.57	-3.53	0.001
3	تتحمل دائرة التدقيق الداخلي جزء من مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر	3.33	0.87	3.24	1.22	0.10	0.50	0.620
4	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوارئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم	3.63	0.83	3.95	0.78	-0.32	-2.29	0.024
5	تتعاون دائرة التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا لتحديد المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها ووضع الضوابط اللازمة للحد منها	3.30	0.88	3.43	1.03	-0.13	-0.76	0.446
6	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس إدارة المصرف لتحديد المخاطر	3.41	0.92	3.85	0.76	-0.45	-3.09	0.002
7	يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وترتيب أولويات المخاطر وفقاً لإستراتجية المصرف وأنشطته	3.43	0.98	3.51	1.06	-0.09	-0.48	0.633
8	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة	3.33	1.20	3.93	0.75	-0.59	-3.56	0.001
9	يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة	3.24	0.78	3.57	0.94	-0.33	-2.15	0.033
10	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف المصرف والخطط الإستراتيجية فيما يتعلق بإدارة المخاطر	2.96	0.87	3.73	0.77	-0.77	-5.41	0.000
11	يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف	3.07	0.84	4.04	0.90	-0.96	-6.28	0.000
12	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من انسجام وملائمة إستراتيجية المصرف مع التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي الخاصة بإدارة المخاطر	3.89	0.92	4.22	0.67	-0.33	-2.42	0.017
13	يتمتع كادر التدقيق الداخلي بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالمصرف وأنشطته والمحددة من قبل الإدارة	3.39	0.90	4.02	0.72	-0.64	-4.56	0.000

الفقرات	الوسط الحسابي (العامة)	الانحراف المعياري (العامة)	الوسط الحسابي (الخاصة)	الانحراف المعياري (الخاصة)	الفروقات	T	المعنوية
اخلي بالتحقق من أن مجلس الإدارة قد تبنى سياسة لاستثمارات التي تحتوي على الحدود المقررة والمسموح	2.87	0.83	3.90	0.76	-1.03	-7.47	0.000
التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	3.36	0.48	3.78	0.42	-0.42	-5.38	0.00

دول /19/ المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية

الفقرا ت	المصارف العامة		المصارف الخاصة		اختبار T الفروقات		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفروقات	T	المعنوية
اخلي بتقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف بصورة مستمرة ومنتظمة	3.33	0.64	3.76	0.79	-0.42	-3.27	0.001
اخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة ة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف	3.17	0.88	3.73	0.93	-0.57	-3.53	0.001
اخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة ة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل	3.33	0.87	3.24	1.22	0.10	0.50	0.620
تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد ، نشاط على حده من أنشطة	3.63	0.83	3.95	0.78	-0.32	-2.29	0.024
اخلي بتقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة الموضوعة لمواجهة المخاطر إلى لجنة التدقيق	3.30	0.88	3.43	1.03	-0.13	-0.76	0.446
التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس	3.41	0.92	3.85	0.76	-0.45	-3.09	0.002
اخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة حكم على كفاءة الرقابة في إدارة المخاطر	3.43	0.98	3.51	1.06	-0.09	-0.48	0.633
اخلي بتقييم المخاطر على كافة مستويات أنشطة وتحديد أكثر الأنشطة تعرضاً للمخاطر	3.33	1.20	3.93	0.75	-0.59	-3.56	0.001
اخلي بتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة	3.24	0.78	3.57	0.94	-0.33	-2.15	0.033
قيق الداخلي بالكفاءة والخبرة والمهارة التي تمكنه من تقييم الصحيح	2.96	0.87	3.73	0.77	-0.77	-5.41	0.000
اخلي بفحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر وتقديم ة لتحسين كفاءة هذه العمليات	3.07	0.84	4.04	0.90	-0.96	-6.28	0.000
داخلي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها من المخاطر	3.89	0.92	4.22	0.67	-0.33	-2.42	0.017
اخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول تخدم في إدارة المخاطر	3.39	0.90	4.02	0.72	-0.64	-4.56	0.000
والدورات المتخصصة في تقييم إدارة المخاطر لموظفي خلي كافية لتمكنهم من القيام	2.87	0.83	3.90	0.76	-1.03	-7.47	0.000

اخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قين الداخليين والمدققين الخارجيين	3.36	0.48	3.78	0.42	-0.42	-5.38	0.00
. التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	3.18	0.59	3.77	0.55	-0.59	-5.93	0.000

دول /20/ المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة

الفقرا ت	المصارف العامة		المصارف الخاصة		اختبار T الفروقات		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفروقات	T	المعنوية
لداخلي على اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر عن جاد المعالجة لها	3.33	0.64	3.76	0.79	-0.42	-3.27	0.001
اخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من ، من الآثار السلبية الناتجة عنها	3.17	0.88	3.73	0.93	-0.57	-3.53	0.001
اخلي بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف صرف	3.33	0.87	3.24	1.22	0.10	0.50	0.620
اخلي برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج طر	3.63	0.83	3.95	0.78	-0.32	-2.29	0.024
داخلي من خلال نشاطه الرقابي على تجنب المخاطر في	3.30	0.88	3.43	1.03	-0.13	-0.76	0.446
لداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر في	3.41	0.92	3.85	0.76	-0.45	-3.09	0.002
اخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة حيحية اللازمة في الوقت المناسب	3.43	0.98	3.51	1.06	-0.09	-0.48	0.633
اخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنه تم ق مع توقعات الإدارة عند تحديدها	3.33	1.20	3.93	0.75	-0.59	-3.56	0.001
اخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها سموح بها من قبل مجلس الإدارة	3.24	0.78	3.57	0.94	-0.33	-2.15	0.033
اخلي بمراجعة أية مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ن عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها	2.96	0.87	3.73	0.77	-0.77	-5.41	0.000
الداخلي في الاستجابة للمخاطر	3.24	0.59	3.80	0.54	-0.56	-5.66	0.000

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات

استخدم اختبار (T) لاختبار الفرضيات ولمعرفة فيما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للمستوى الكلي للمجال الذ ي يقيس قيم إجابات أفراد العينة لكل فرضية يزيد عن الوسطي المعياري المعتمد لقبول الفرضية أو رفضها و البالغ (3.5) والذ ي يمثل أيضاً درجة الموافقة على المقياس الخماسي المستخدم في هذه الدراسة، وهويعبّ ر عن المتوسط الذ ي يتم اتخاذه للتعبير عن قيمة الاختبار الإحصائي (اختبار T للعينة الواحدة)، بحيث يتم قبول الفرضية إذا كانت دلالة T أكبر من أو تساوي مستوى الدلالة المعتمد لغاية هذه الدراسة ($a = 0.05$)، وسيتم اعتماد القاعدة القائلة بقبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الوسط الحسابي المحسوب أقل من قيمة الوسط المعياري المعتمد /3.5/وإ ذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية، وعلى العكس بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية إذا كانت إذا كانت قيمة الوسط الحسابي المحسوب أكبر من قيمة الوسط الحسابي المعياري وكانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية.

اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى والتي تنص "لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية العامة** وذلك من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

أ- لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب-لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ت-لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

الفرضية البديلة: يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية العامة** وذلك من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

أ- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب-يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ت-يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

وسيتم اختبار هذه الفرضية كفرضية رئيسية من خلال اختبار فرضياتها الفرعية الثلاثة كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

الفرضية البديلة: يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

يشير الجدول (21) أ ن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات الخاصة بدور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر قد بلغ /3.36/ وهو أقل من الوسط المعياري المحدد لاختبار الفرضية /3.5/. كما أن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت /−2.13/ وبمستوى دلالة /0.0378/، وهي أقل من مستوى دلالة($a = 0.05$) المستخدم في هذا البحث، كما أ ن قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية /1.671/ عند مستوى دلالة ($a = 0.05$).

جدول (21) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	3.3611	0.47916	-2.13	0.0378

وبناء على القاعدة المعتمدة في اختبار الفرضيات بقبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية، وكان وسطي الإجابات أقل من الوسط المعياري، عليه فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية القائلة: لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر في المصارف العامة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

الفرعية البديلة: يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

كما هو واضح في الجدول (22) أ ن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات الخاصة بدور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر قد بلغ /3.18/ وهو أقل من الوسط المعياري المحدد لقبول الفرضية أو رفضها /3.5/، كما أن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت /−3.972/ وبمستوى دلالة /0.0002/، أي أنها أقل من مستوى دلالة ($a = 0.05$) المستخدم في هذا البحث، كما أن قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$).

جدول (22) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	3.1815	0.58923	-3.972	0.0002

وبناء على القاعدة المعتمدة في اختبار الفرضيات بقبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية، ولما كان وسطي الإجابات أقل من الوسط المعياري، عليه فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية القائلة: لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر في المصارف العامة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

يظهر الجدول (23) أ ن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات الخاصة بدور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر قد بلغ /3.23/ وهو أقل من الوسط المعياري المحدد لقبول الفرضية أو رفضها /3.5/. كما أن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت /−3.238/ وبمستوى دلالة /0.0021/، أي أنها أقل من مستوى دلالة ($a = 0.05$) المستخدم في هذا البحث، كما أن قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$).

جدول (23) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر	3.2389	0.59254	-3.238	0.0021

وبناء على القاعدة المعتمدة في اختبار الفرضيات لهذا البحث بقبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية، وكان وسطي الإجابات أقل من الوسط المعياري، عليه فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية القائلة: لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر في المصارف العامة.

ولاختبار الفرضية الأولى الرئيسية والتي تنص "لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية العامة**" تم استخدام اختبار (T) الوسط الحسابي للمستوى الكلي

لإجابات أفراد العينة على مجمل الفقرات الخاصة بالفرضيات الفرعية الثلاث الخاصة بالفرضية الأولى ومعرفة فيما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للمستوى الكلي للمجال يزيد عن قيمة الوسطي المعياري والبالغة (3.5)، بحيث يتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة T أكبر من أو تساوي قيمة T الجدولية عند مستوى الدلالة المعتمد لغاية هذه الدراسة ($a = 0.05$)، ويتم رفضها إذا كانت أقل.

وكما هو وارد في الجدول (24) نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لكافة المجالات الخاصة بالفرضية الرئيسة الأولى بلغت /3.26/ وهي أقل من قيمة الوسط المعياري المعتمد، كما أن قيمة T المحسوبة /-3.464/ هي أقل من قيمة T الجدولية.

جدول (24) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
كافة المجالات	3.2611	0.50672	-3.464	0.0011

و عليه فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية القائلة: **لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة.**

اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية والتي تنص "لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية الخاصة** وذلك من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

أ- لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب-لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ت-لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

الفرضية البديلة: يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية الخاصة** وذلك من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

أ- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

ب- يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

ت- يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

وسيتم اختبار هذه الفرضية كفرضية رئيسية من خلال اختبار فرضياتها الفرعية الثلاثة كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

الفرضية البديلة: يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

كما هو وارد في الجدول (25) أ ن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات الخاصة بدور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر قد بلغ /3.78/ وهو أعلى من الوسط المعياري المحدد لقبول الفرضية أو رفضها /3.5/. كما أن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت /6.0347/ وبمستوى دلالة /0.0005/، أي أنها أقل من مستوى دلالة ($a = 0.05$) المستخدم في هذا البحث، كما أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$)/1.664/.

جدول (25) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	3.7805	0.42089	6.0347	0.000

وبناء على القاعدة المعتمدة في اختبار الفرضيات لهذا البحث بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وكان وسطي الإجابات أكبر من الوسط المعياري، عليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر في المصارف الخاصة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

الفرعية البديلة: يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.

كما هو واضح في الجدول (26) أ ن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات الخاصة بدور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر قد بلغ /3.77/ وهو أكبر من الوسط المعياري المحدد لقبول الفرضية أو رفضها /3.5/. كما أن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت /4.4483/ وبمستوى دلالة /0.0005/ ، أي أنها أقل من مستوى دلالة ($a = 0.05$) المستخدم في هذا البحث، كما أن قيمة (T) المحسوبة أعلى من قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$).

جدول (26) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	3.772	0.55361	4.4483	0.000

وبناء على القاعدة المعتمدة في اختبار الفرضيات لهذا البحث بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وكان وسطي الإجابات أكبر من الوسط المعياري، عليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر في المصارف الخاصة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

يظهر الجدول (27) أ ذالوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات الخاصة بدور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر قد بلغ /3.80/ وهو أعلى من الوسط المعياري المحدد لقبول الفرضية أو رفضها /3.5/. كما أن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت /4.9626/ وبمستوى دلالة /0.0005/، أي أنها أقل من مستوى دلالة ($a = 0.05$) المستخدم في هذا البحث، كما أن قيمة (T) المحسوبة أعلى من قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) /1.664/.

جدول (27) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر	3.7976	0.54296	4.9626	0.000

وبناء على القاعدة المعتمدة في اختبار الفرضيات لهذا البحث بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وكان وسطي الإجابات أكبر من الوسط المعياري، عليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر في المصارف الخاصة.

ولاختبار الفرضية الثانية الرئيسية والتي تنص "لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في **المصارف السورية الخاصة**" تم استخدام اختبار (T) الوسط الحسابي للمستوى

الكلي لإجابات أفراد العينة على مجمل الفقرات الخاصة بالفرضيات الفرعية الثلاث الخاصة بالفرضية الثانية ولمعرفة فيما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للمستوى الكلي للمجال يزيد عن قيمة الوسطي المعياري والبالغة (3.5)، بحيث يتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت دلالة T أكبر من أو تساوي قيمة T الجدولية عند مستوى الدلالة المعتمد لغاية هذه الدراسة ($a = 0.05$)، ويتم رفضها إذا كانت أقل.

وكما هو وارد في الجدول (28) نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لكافة المجالات الخاصة بالفرضية الرئيسة الثانية بلغت /3.79/ وهي أكبر من قيمة الوسط المعياري المعتمد، كما أن قيمة T المحسوبة /5.773/ هي أكبر من قيمة T الجدولية /1.664/.

جدول (28) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
كافة المجالات	3.7878	0.45144	5.773	0.000

و عليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: **يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة.**

اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق بين آراء قسمي التدقيق الداخلي والمالية في المصارف السورية العامة وبين آراء قسمي التدقيق الداخلي والمالية في المصارف السورية الخاصة فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

الفرضية البديلة: يوجد فروق بين آراء قسمي التدقيق الداخلي والمالية في المصارف السورية العامة وبين آراء قسمي التدقيق الداخلي والمالية في المصارف السورية الخاصة فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

لاختبار هذه الفرضية ولمعرفة فيما إذا كانت إجابات أفراد العينة من العاملين في قسم التدقيق الداخلي تختلف عن إجابات المستجيبين العاملين في قسم المالية حول دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، فقد استخدم اختبار (T) لاختبار الفروق بين وسطي

مستقلتين Independent Samples T-Test بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري، بحيث يتم مقارنة المعنوية لدلالة T مع مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة ($a = 0.05$) فإذا كانت المعنوية أكبر من ($a = 0.05$) فذلك يعني أن ليس ثمة فروقاً معنوية بين آراء المستجيبين من العاملين في القطاع الخاص تختلف عن إجابات أفراد العينة العاملين في القطاع العام وبالتالي قبول الفرضية، أما إذا أسفرت نتيجة المقارنة عن أن دلالة T أصغر من ($a = 0.05$) فإن ذلك يعني وجود فروق معنوية بين آراء أفراد عينة الدراسة من العاملين في القسمين وبالنتيجة يتم رفض الفرضية.

ومن خلال الجدول رقم /29/ نلاحظ أن وسطي إجابات أفراد العينة في قسم التدقيق الداخلي يختلف بشكل ملحوظ عن وسطي إجابات أفراد العينة العاملين في قسم المالية فيما يتعلق بدور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر حيث بلغ /3.36/ في المصارف العامة و/3.78/ في المصارف الخاصة، كذلك فيما يتعلق بدور التدقيق في تقييم المخاطر وفي الاستجابة للمخاطر كما هو واضح في الجدول رقم /29/. وبالنظر إلى الوسطي في كافة المجالات نلاحظ الفرق أيضاً بين وسطي إجابات أفراد المجموعتين، كما نلاحظ أن مستوى المعنوية المحسوب أقل من مستوى الدلالة ($a = 0.05$)، وبالتالي بناء للقاعدة المعتمدة لاختبار الفرضيات من حيث أن مستوى المعنوية المحسوب أقل من مستوى الدلالة نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي يمكن القول: **يوجد فروق بين آراء قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف السورية العامة وبين آراء قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.**

جدول (29) نتائج اختبار الفرضية الثالثة (فروقات بين المصارف العامة والخاصة)

	المصارف العامة		المصارف الخاصة		اختبار T الفروقات		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفروقات	T	المعنوية
دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	3.36	0.48	3.78	0.42	-0.42	-5.38	0.000
دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	3.18	0.59	3.77	0.55	-0.59	-5.93	0.000
دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر	3.24	0.59	3.80	0.54	-0.56	-5.66	0.000
كافة المجالات	3.26	0.51	3.79	0.45	-0.53	-6.34	0.000

اختبار الفرضية الرابعة:

الفرضية الرابعة: لا يوجد فروقبين آراء قسم التدقيق الداخلي وآراء قسم المالية في المصارف السورية فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

الفرضية البديلة: يوجد فروقبين آراء قسم التدقيق الداخلي وآراء قسم المالية في المصارف السورية فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي قي إدارة المخاطر.

لاختبار هذه الفرضية ولمعرفة فيما إذا كانت إجابات أفراد العينة من العاملين في قسم التدقيق الداخلي تختلف عن إجابات المستجيبين العاملين في قسم المالية حول دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، فقد استخدم اختبار (T) لاختبار للفروق بين وسطي مستقلتين Independent Samples T-Test بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري، بحيث يتم مقارنة المعنوية لدلالة T مع مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة ($a = 0.05$) فإذا كانت المعنوية أكبر من ($a = 0.05$) فذلك يعني أن ليس ثمة فروقاً معنوية بين آراء المستجيبين من العاملين في القطاع الخاص تختلف عن إجابات أفراد العينة العاملين في القطاع العام وبالتالي قبول الفرضية، أما إذا أسفرت نتيجة المقارنة عن أن دلالة T أصغر من ($a = 0.05$) فإن ذلك يعني وجود فروق معنوية بين آراء أفراد عينة الدراسة من العاملين في القسمين وبالنتيجة يتم رفض الفرضية.

وبالعودة للجدول رقم /30/ نلاحظ أن وسطي إجابات أفراد العينة في قسم التدقيق الداخلي لا يختلف كثيراً عن وسطي إجابات أفراد العينة العاملين في قسم المالية فيما يتعلق بدور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر حيث بلغ /3.66/ في قسم التدقيق الداخلي و/3.55/ في قسم المالية، كذلك فيما يتعلق بدور التدقيق في الاستجابة للمخاطر حيث بلغ وسطي الإجابات لأفراد قسم التدقيق الداخلي /3.62/ في حين كان وسطي إجابات أفراد قسم المالية /3.52/، وبالنظر إلى الوسطي في كافة المجالات نلاحظ عدم الفرق بين وسطي إجابات أفراد القسمين، كما نلاحظ أن مستوى المعنوية المحسوب أكبر من /0.05/ مستوى الدلالة المعتمد، وبالتالي بناء للقاعدة المعتمدة لاختبار الفرضيات من حيث أن مستوى المعنوية المحسوب أكبر من مستوى الدلالة نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية وبالتالي يمكن القول: **لا يوجد فروق بين آراء عينة الدراسة في قسم التدقيق الداخلي وقسم المالية في المصارف السورية فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.**

جدول (30) نتائج اختبار الفرضية الرابعة (فروقات بين قسم التدقيق الداخلي وقسم المالية)

	قسم التدقيق الداخلي		قسم المالية		اختبار T الفروقات		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفروقات	T	المعنوية
دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	3.66	0.53	3.548	0.42	0.11	1.316	0.190
دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	3.55	0.68	3.520	0.57	0.03	0.273	0.785
دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر	3.62	0.65	3.520	0.59	0.10	0.876	0.383
كافة المجالات	3.61	0.58	3.530	0.47	0.08	0.875	0.383

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً : نتائج الدراسة :

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب، واختبار الفرضيات، إضافة إلى ما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، وذلك لجميع مراحل وخطوات هذه العملية حيث :
   - لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.
   - لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.
   - لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.
2. يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة، حيث أنه يساهم في جميع مراحل وخطوات هذه العملية كما يلي:
   - يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.
   - يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.
   - يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.
3. يوجد فروق جوهرية لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجيبين من القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها.
4. لا يوجد اختلافات جوهرية بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي وآراء العاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة .
5. يوجد عدد من المصارف العامة تأخرت في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي والفصل بينه وبين قسم الرقابة الداخلية.
6. يوجد عدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وا إدارة المخاطر.

ثانياً : التوصيات :

بناءً على النتائج التي توصل إليهالباحث من خلال هذه الدراسة، يُقدم التوصيات التالية :

1. ضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، والمحافظة على بقائها.
2. ضرورة اهتمام المصارف العامة وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها، ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة أنواع المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها والتي أصبحت متعددة وكبيرة إلى درجة الإفلاس في الوقت الحاضر، وليس فقط الاعتماد على الدعم الحكومي في مواجهة وتحمل الخسائر في حال حدوثها.
3. الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة له استقلاليته الكافية من خلال تبعيته للجنة التدقيق في المصرف.
4. ضرورة قيام المصارف العامة والخاصة بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية ومستمرة في مجال التدقيق الداخلي وا إدارة المخاطر لبقاء عامليها على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وأية مجالات أخرى ذات صلة بالتدقيق الداخلي، ويمكن أ ن يكون ذلك من خلال مركز التدريب المصرفي التابع للمصرف المركزي.
5. لفت انتباه المصارف العامة والخاصة لأهمية الشهادات المهنية الدولية كشهادة المدقق الداخلي المعتمد من معهد المدققين الداخليين الأمريكي في زيادة كفاءة عامليها في قسم التدقيق الداخلي، حيث ممكن أن تتكفل بتكاليف حصول موظفيها عليها مقابل إلزامهم بالعمل لديها لفترة معينة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

1- الكتب :

- إبراهيم، إيهاب نظمي، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، طبعة عام 2009.
- أرينز، ألفين، لوبك، جيمس، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2002.
- آل شبيب، دريد كامل، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
- جمعة، أحمد حلمي، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009.
- حشاد، نبيل، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازلII، الجزء الثاني، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005.
- حماد، طارق عبد العال، **تقييم أداء المصارف التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، كلية التجارة**، جامعة عين شمس، الجزء الثالث، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2001.
- الخطيب، سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالمصارف**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

- الراو ي، خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
- رضوان، رأفت علي، **معاييروا إجراءات المراجعة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 1999.
- شاكر، جمال محمد، **المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- شحاته، شحاته السيد، نصر علي، عبد الوهاب، **مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في الأورا ق المالية**، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2008.
- الصحن، عبد الفتاح، سرايا، محمد السيد، السوافيري، محمد رزق، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
- عبد الله، خالد أمين، **التدقيق والرقابة في المصارف**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.
- عقل، مفلح، **وجهات نظر مصرفية**، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2006.
- القاضي، حسين يوسف، دحدوح، حسين أحمد، قريط، عصام نعمة، **تدقيق الحسابات (2)**، جامعة دمشق، 2010.
- القاضي، حسين يوسف، دحدوح، حسين أحمد، قريط، عصام نعمة، **التدقيق الداخلي**، جامعة دمشق، 2008.
- القباني، ثناء علي، السواح، نادر شعبان إبراهيم، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

- قصوعة، رغيد، القصار، محمد سامر، **إدارة المخاطر**، جامعة دمشق، 2010.
- لطفي، أمين السيد أحمد، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- الوردات، خلف عبد الله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان ، الأردن، 2006.

2- المؤتمرات والدورات التدريبية والمقالات :

- أبو السعود، ممدوح، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات**، بحث منشور في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، أيلول 2005.
- الجبالي، محمود، **قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني**، المجلة العربية للإدارة، مجلة علمية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، مجلد 27، عدد 2، كانون الأول 2007.
- جمعة، أحمد حلمي، البرغوثي، سمير، **دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية (دراسة ميدانية)**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 16-18 نيسان 2007.
- حبش، محمد، **إدارة المخاطر**، برنامج التدريب المصرفي بالتعاون بين مصرف سورية المركزي والاتحاد الأوربي، 2008.

- شاهين علي عبد الله، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف**، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين)،الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، أيار 2005.
- الكراسنة، إبراهيم، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارفوا إدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)، دورة تدريبية بعنوان **إدارة المخاطر التشغيلية**، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية سنابل،2003.www.sanabelnetwork.org
- www.cgap.org/html/mfis_skills_microfinance_manag.html
- المنصور، كاسر نصر، **إدارة المخاطر وا إستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 16-18 نيسان 2007.
- ميالة، أديب، **ملتقى تجارب المصارف السورية التركية**، 2010. www.bcs.gov.sy

3- الرسائل العلمية :

- الحربي، عبد الله حمد، **دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الكويتية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت، الأردن، 2008.
- الرمحي، زاهر عطا، **تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لد ـ المصارف الأردنية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2004.

- كيرزان، فاتن حنا، **مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2010.
- مراد، درويش فيصل، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2008.

<u>4- القوانين والأنظمة :</u>

- وزارة المالية السورية، قرار وزير المالية رقم (93) تاريخ 2010/3/17، **إحداث مديرية إدارة المخاطر في المصرف العقاري.**
- وزارة المالية السورية، قرار وزير المالية رقم (94) تاريخ 2010/3/17، **إحداث مديرية التدقيق الداخلي في المصرف العقار ي.**
- مصرف سورية المركزي، **اعتماد التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف**، قرار مجلس النقد والتسليف رقم (123/م ن/ب4) تاريخ 2005/3/30.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، **دليل حوكمة الشركات لد ـ المصارف التقليدية في سورية**، نيسان 2009.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Anderson, Urton, **Assurance and Consulting Services**, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), chapter 4, IIA, US, 2003**.**
- Basel Committee on Banking Supervision, **Internal audit in banks and the supervisor's relationship with auditors**: **A survey**, August 2002.
- Basel Committee on Banking Supervision, **Risk Management For Electronic Banking and Research Electronic Money Activates**, March 1998, www.BIS.org.
- Bessis, Joel, **Risk Management in Banking**, 3rd Edition, John Wiley & Sons, UK, December 2009.
- Cooper, Stephen Grey, Geoffrey Raymond and Phil Walker, **Project Risk Management Guidance**, London: acid-free paper, 2005.
- Dobler, Michael, **Auditing Corporate Risk Management-A Critical Analysis of a German Particularity**, Ludwig-Maximilians-University, Munich (LMU) www.rwp.bwl.uni-muenchen.de . November 2003.
- Dorfman, Mark S, **Introduction to Risk Management and Insurance**, 6th ED. Prentice Hall, 1998.
- Financial Services Roundtable, **Guiding Principles In Risk Management for U.S Commercial Banks Report of the Subcommittee and Working Group On Management Principles**, June 1999.
- Hock, Brian, &, Burch, Carl, **The Internal Audit Activity's Role In Governance, Risk and Control**, Hock International, LLC, Third Edition, CIA Program, 2009.

- Ismail, Tariq Hassaneen, **Internal Auditors' Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyptian Banking Sector**, International Journal of Economic and Accounting, Iss 4, 2010.
- International Federation of Accountants, **Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements**, Part II, 2010 Edition, USA.
- Mc Connell, Patrik, &, Keith, Blacker**, An Approach to Modeling Operational Risk in Banks**, Working Paper Series , Henley Management College, Greenland, 2000.
- Pickett, K .H, Spencer, **The Internal Auditing Handbook**, Second Edition, John Wiley & Sons, UK, 2003.
- Powers Resources Corporation, **Powers CIA Review**, 2004.
- Ratliff, R.L, Redding, K.F, **Introduction to Auditing: Logic, Principles, and -Techniques**, IIA, 2002.
- Sarens, Gerrit, &, De Beelde, Ignace**, Internal Auditors' Perception about Their Role in Risk Management: A Comparison between US and Belgian Companies**, Managerial Auditing Journal, Vol 21,Iss 1, 2006.
- Spira, Laura F, &, Page, Michael, **Risk Management The Reinvention Of Internal Control And The Changing Role Of Internal Audit**, Accounting, auditing & Accountability Journal, Vol 16, No 4, 2003.
- Staciokas, Romas, &, Rupsys, Rolandas, **Application of Internal Audit in Enterprise Risk Management**, Engineering Economics Scientific Journal, Kaunas University of Technology, Vol 42, No2 , 2005.
- Stanciu, Victoria, **Internal Audit Approach in Banks**, Economic Sciences Series, University of Iasi, Romania, 2008.

- The Institute of Internal Auditors, **Appling COSO's Enterprise Risk Management – Integrated Framework**, September 2004.
- The Institute of Internal Auditors, **Code of Ethics**, 2009.
- The Institute of Internal Auditors**, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards),** October 2010.
- The Institute of Internal Auditors, **International Professional Practic Framework (IPPE)**, 2009. www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/interactive-ippf/
- The Institute of Internal Auditors, **The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management**, January 2009, www.theiia.org
- The Institute Of Internal Auditors, **The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management**, September 2004.
- The Institute of Internal Auditors, **Standards for the Professional Practice of Internal Auditing**, 1999, www.theiia.org.
- The International Auditing Practice Statement (IAPS), 1013 – **Electronic Commerce: Effect on the Audit of Financial Statements**, March 2002.
- The Institute Of Risk Management**, A Risk Management Standard**,2002, www.theirm.org/publications/PUstandard.html
- Treasury, H.K, **Management of Risk – Principals and Concepts**, The Orange Book, UK, October 2004.
- William, R, &, Kinney, Jr**, Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes**, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA, US, 2003, chapter 5.

الملاحق

الملحق الأول:

استبانه عن : دور المراجعة الداخليّة في إدارة المخاطر

(دراسة ميدانية في المصارف السوريّة)

حضرة السيّد المحترم :

تحية طيبة وبعد........

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانيّة حول دور المراجعة الداخليّة في إدارة المخاطر في المصارف السوريّة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد جامعة دمشق وذلك بإشراف الأستاذ الدكتور عصام قريط .

إنّ تقديمكم للمعلومات المطلوبة سوف يؤدّي إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والحصول على نتائج أفضل وأكثر فائدة، إنّنا نقدر لكم تعاونكم في سبيل إنجاح هذه المهمّة من خلال الإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة، ونؤكد لكم أنّ جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسريّة تامّة ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

شادي البجيرمي

القسم الأول: المعلومات العامة

يرجى وضع إشارة (̈) في مربع الإجابة الذ يترونه مناسباً :

1 – المؤهل العلمي:

الثانوية العامة	☐	دبلوم متوسط	☐
بكالوريوس	☐	دبلوم عالي	☐
ماجستير	☐	دكتوراه	☐

2 – التخصص:

محاسبة	☐	إدارة	☐
علوم مالية ومصرفية	☐	اقتصاد	☐
قانون	☐	أخرى (أذكرها لطفاً ....)	☐

3 – المسمى الوظيفي :

مدير تدقيق داخلي	☐	مدير مالي	☐
مساعد مدير تدقيق داخلي	☐	مساعد مدير مالي	☐
مدقق	☐	محاسب	☐
	☐	أخرى (أذكرها لطفاً ....)	☐

4- عدد سنوات الخبرة:

- ☐ أقل من 5 سنوات
- ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات
- ☐ من 10 إلى أقل من 15 سنة
- ☐ من 15 إلى أقل من 20 سنة
- ☐ من 20 إلى أقل من 25 سنة
- ☐ من 25 سنة فأكثر

5- شهادات الممارسة المهنية :

- ☐ CPA
- ☐ CIA
- ☐ CMA
- ☐ ACPA
- ☐ أخرى

6- عدد الدورات التدريبية في مجال المخاطر:

- ☐ أقل من 5
- ☐ من 5 إلى أقل من 10
- ☐ من 10 إلى أقل من 15
- ☐ من 15 إلى اقل من 20
- ☐ من 20 إلى اقل من 25
- ☐ من 25 فأكثر

7- المصرف الذي تعمل به :

- ☐ عام حكومي
- ☐ قطاع خاص

القسم الثاني :

الرجاء تحديد مدى مساهمة ودور المراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي) في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة بمياُمكّن من تحقيق أهدا ف الشركة وقدرتها على مواجهة المخاطر المحيطة بها، وذلك بوضع إشارة (¨) في المكان الذ ي ترونه مناسباً :

	الفقرات المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق أبداً**
1	تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر					
2	يقوم التدقيق الداخلي بإجراء المقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة لتحديد أهداف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به					
3	تتحمل دائرة التدقيق الداخلي جزء من مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر					
4	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوار ئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم					
5	تتعاون دائرة التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا لتحديد المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها ووضع الضوابط اللازمة للحد منها					
6	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس إدارة المصرف لتحديد المخاطر					
7	يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وترتيب أولويات المخاطر وفقاً لإستراتجية المصرف وأنشطته					

					يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة	8
					يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة	9
					يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف المصرف والخطط الإستراتيجية فيما يتعلق بإدارة المخاطر	10
					يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف	11
					يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من انسجام وملائمة استراتيجة المصرف مع التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي الخاصة بإدارة المخاطر	12
					يتمتع كادر التدقيق الداخلي بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالمصرف وأنشطته والمحددة من قبل الإدارة	13
					يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من أن مجلس الإدارة قد تبنى سياسة مكتوبة خاصة بالاستثمارات التي تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر	14

	الفقرات المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً
1	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المصرف بصورة مستمرة ومنتظمة					
2	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف					
3	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها					
4	يتم توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حده من أنشطة المصرف					
5	يقوم التدقيق الداخلي بتقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر إلى لجنة التدقيق					
6	تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقيميها					
7	يقوم التدقيق الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في إدارة المخاطر					
8	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر على كافة مستويات أنشطة المصرف لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطة تعرضاً للمخاطر					
9	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الإدارة					
10	يتمتع كادر التدقيق الداخلي بالكفاءة والخبرة والمهارة التي تمكنه من تقييم المخاطر بالشكل الصحيح					

11	يقوم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة هذه العمليات					
12	برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها بما يحد من المخاطر					
13	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي ستستخدم في إدارة المخاطر					
14	التدريب المستمر والدورات المتخصصة في تقييم إدارة المخاطر لموظفي دائرة التدقيق الداخلي كافية لتمكنهم من القيام بذلك					
15	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين					

	الفقرات المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً
1	يساعد التدقيق الداخلي على اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملهاوا يجاد المعالجة لها					
2	يقوم التدقيق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها					
3	يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر في المصرف					
4	يقوم التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج الاستجابة للمخاطر					
5	يعمل التدقيق الداخلي من خلال نشاطه الرقابي على تجنب المخاطر في المصرف					
6	يساهم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر في المصرف					
7	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب					
8	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنه تم إدارتها بشكل يتفق مع توقعات الإدارة عند تحديدها					
9	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها ضمن الحدود المسموح بها من قبل مجلس الإدارة					
10	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة أية مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها					

الملحق الثاني : جدول قيم (T)

الملحق الثالث: معايير التدقيق الداخلي باللغة الانكليزية.

INTERNATIONAL STANDARDS FOR THE PROFESSIONAL PRACTICE OF INTERNAL AUDITING (STANDARDS)

Attribute Standards

1000 – Purpose, Authority, and Responsibility
The purpose, authority, and responsibility of the internal audit activity must be formally defined in an internal audit charter, consistent with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards*. The chief audit executive must periodically review the internal audit charter and present it to senior management and the board for approval.

Interpretation:
The internal audit charter is a formal document that defines the internal audit activity's purpose, authority, and responsibility. The internal audit charter establishes the internal audit activity's position within the organization, including the nature of the chief audit executive's functional reporting relationship with the board; *authorizes access to records, personnel, and physical properties relevant to the performance of engagements; and defines the scope of internal audit activities. Final approval of the internal audit charter resides with the board.*

> **1000.A1 –** The nature of assurance services provided to the organization must be defined in the internal audit charter. If assurances are to be provided to parties outside the organization, the nature of these assurances must also be defined in the internal audit charter.
>
> **1000.C1 –** The nature of consulting services must be defined in the internal audit charter.

1010 – Recognition of the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards* in the Internal Audit Charter
The mandatory nature of the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards* must be recognized in the internal audit charter. The chief audit executive should discuss the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards* with senior management and the board.

1100 – Independence and Objectivity
The internal audit activity must be independent, and internal auditors must be objective in performing their work.

Interpretation:
Independence is the freedom from conditions that threaten the ability of the internal audit activity to carry out internal audit responsibilities in an unbiased manner. To achieve the degree of independence necessary to effectively carry out the responsibilities of the internal audit activity, the chief audit executive has direct and unrestricted access to senior management and the board. This can be achieved through a dual-reporting relationship. Threats to independence must be managed at the individual auditor, engagement, functional, and organizational levels.

Objectivity is an unbiased mental attitude that allows internal auditors to perform engagements in such a manner that they believe in their work product and that no quality compromises are made. Objectivity requires that internal auditors do not subordinate their judgment on audit matters to others. Threats to objectivity must be managed at the individual auditor, engagement, functional, and organizational levels.

1110 – Organizational Independence
The chief audit executive must report to a level within the organization that allows the internal audit activity to fulfill its responsibilities. The chief audit executive must confirm to the board, at least annually, the organizational independence of the internal audit activity.

Interpretation:
Organizational independence is effectively achieved when the chief audit executive reports functionally to the board. Examples of functional reporting to the board involve the board:

- *Approving the internal audit charter;*
- *Approving the risk based internal audit plan;*
- *Receiving communications from the chief audit executive on the internal audit activity's performance relative to its plan and other matters;*
- *Approving decisions regarding the appointment and removal of the chief audit executive; and*
- *Making appropriate inquiries of management and the chief audit executive to determine whether there are inappropriate scope or resource limitations.*

> **1110.A1 –** The internal audit activity must be free from interference in determining the scope of internal auditing, performing work, and communicating results.

1111 – Direct Interaction with the Board
The chief audit executive must communicate and interact directly with the board.

1120 – Individual Objectivity
Internal auditors must have an impartial, unbiased attitude and avoid any conflict of interest.

Interpretation:
Conflict of interest is a situation in which an internal auditor, who is in a position of trust, has a competing professional or personal interest. Such competing interests can make it difficult to fulfill his or her duties impartially. A conflict of interest exists even if no unethical or improper act results. A conflict of interest can create an appearance of impropriety that can undermine confidence in the internal auditor, the internal audit activity, and the profession. A conflict of interest could impair an individual's ability to perform his or her duties and responsibilities objectively.

1130 – Impairment to Independence or Objectivity
If independence or objectivity is impaired in fact or appearance, the details of the impairment must be disclosed to appropriate parties. The nature of the disclosure will depend upon the impairment.

Interpretation:

Impairment to organizational independence and individual objectivity may include, but is not limited to, personal conflict of interest, scope limitations, restrictions on access to records, personnel, and properties, and resource limitations, such as funding.
The determination of appropriate parties to which the details of an impairment to independence or objectivity must be disclosed is dependent upon the expectations of the internal audit activity's and the chief audit executive's responsibilities to senior management and the board as described in the internal audit charter, as well as the nature of the impairment.

> **1130.A1 –** Internal auditors must refrain from assessing specific operations for which they were previously responsible. Objectivity is presumed to be impaired if an internal auditor provides assurance services for an activity for which the internal auditor had responsibility within the previous year.
>
> **1130.A2 –** Assurance engagements for functions over which the chief audit executive has responsibility must be overseen by a party outside the internal audit activity.
>
> **1130.C1 –** Internal auditors may provide consulting services relating to operations for which they had previous responsibilities.
>
> **1130.C2 –** If internal auditors have potential impairments to independence or objectivity relating to proposed consulting services, disclosure must be made to the engagement client prior to accepting the engagement.

1200 – Proficiency and Due Professional Care
Engagements must be performed with proficiency and due professional care.

1210 – Proficiency
Internal auditors must possess the knowledge, skills, and other competencies needed to perform their individual responsibilities. The internal audit activity collectively must possess or obtain the knowledge, skills, and other competencies needed to perform its responsibilities.

Interpretation:
Knowledge, skills, and other competencies is a collective term that refers to the professional proficiency required of internal auditors to effectively carry out their professional responsibilities. Internal auditors are encouraged to demonstrate their proficiency by obtaining appropriate professional certifications and qualifications, such as the Certified Internal Auditor designation and other designations offered by The Institute of Internal Auditors and other appropriate professional organizations.

> **1210.A1 –** The chief audit executive must obtain competent advice and assistance if the internal auditors lack the knowledge, skills, or other competencies needed to perform all or part of the engagement.
>
> **1210.A2 –** Internal auditors must have sufficient knowledge to evaluate the risk of fraud and the manner in which it is managed by the organization, but are not expected to have the expertise of a person whose primary responsibility is detecting and investigating fraud.
>
> **1210.A3 –** Internal auditors must have sufficient knowledge of key information technology risks and controls and available technology-based audit techniques to perform their

assigned work. However, not all internal auditors are expected to have the expertise of an internal auditor whose primary responsibility is information technology auditing.

1210.C1 – The chief audit executive must decline the consulting engagement or obtain competent advice and assistance if the internal auditors lack the knowledge, skills, or other competencies needed to perform all or part of the engagement.

1220 – Due Professional Care
Internal auditors must apply the care and skill expected of a reasonably prudent and competent internal auditor. Due professional care does not imply infallibility.

1220.A1 – Internal auditors must exercise due professional care by considering the:

- Extent of work needed to achieve the engagement's objectives;
- Relative complexity, materiality, or significance of matters to which assurance procedures are applied;
- Adequacy and effectiveness of governance, risk management, and control processes;
- Probability of significant errors, fraud, or noncompliance; and
- Cost of assurance in relation to potential benefits.

1220.A2 – In exercising due professional care internal auditors must consider the use of technology-based audit and other data analysis techniques**.**

1220.A3 – Internal auditors must be alert to the significant risks that might affect objectives, operations, or resources. However, assurance procedures alone, even when performed with due professional care, do not guarantee that all significant risks will be identified.

1220.C1 – Internal auditors must exercise due professional care during a consulting engagement by considering the:

- Needs and expectations of clients, including the nature, timing, and communication of engagement results;
- Relative complexity and extent of work needed to achieve the engagement's objectives; and
- Cost of the consulting engagement in relation to potential benefits.

1230 – Continuing Professional Development
Internal auditors must enhance their knowledge, skills, and other competencies through continuing professional development.

1300 – Quality Assurance and Improvement Program
The chief audit executive must develop and maintain a quality assurance and improvement program that covers all aspects of the internal audit activity.

Interpretation:
A quality assurance and improvement program is designed to enable an evaluation of the internal audit activity's conformance with the Definition of Internal Auditing and the Standards

and an evaluation of whether internal auditors apply the Code of Ethics. The program also assesses the efficiency and effectiveness of the internal audit activity and identifies opportunities for improvement.

1310 – Requirements of the Quality Assurance and Improvement Program
The quality assurance and improvement program must include both internal and external assessments.

1311 – Internal Assessments
Internal assessments must include:

- Ongoing monitoring of the performance of the internal audit activity; and
- Periodic reviews performed through self-assessment or by other persons within the organization with sufficient knowledge of internal audit practices.

Interpretation:
Ongoing monitoring is an integral part of the day-to-day supervision, review, and measurement of the internal audit activity. Ongoing monitoring is incorporated into the routine policies and practices used to manage the internal audit activity and uses processes, tools, and information considered necessary to evaluate conformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the Standards.

Periodic reviews are assessments conducted to evaluate conformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the Standards.

Sufficient knowledge of internal audit practices requires at least an understanding of all elements of the International Professional Practices Framework.

1312 – External Assessments
External assessments must be conducted at least once every five years by a qualified, independent reviewer or review team from outside the organization. The chief audit executive must discuss with the board:

- The need for more frequent external assessments; and
- The qualifications and independence of the external reviewer or review team, including any potential conflict of interest.

Interpretation:
A qualified reviewer or review team demonstrates competence in two areas: the professional practice of internal auditing and the external assessment process. Competence can be demonstrated through a mixture of experience and theoretical learning. Experience gained in organizations of similar size, complexity, sector or industry, and technical issues is more valuable than less relevant experience. In the case of a review team, not all members of the team need to have all the competencies; it is the team as a whole that is qualified. The chief audit executive uses professional judgment when assessing whether a reviewer or review team demonstrates sufficient competence to be qualified.

An independent reviewer or review team means not having either a real or an apparent conflict of interest and not being a part of, or under the control of, the organization to which the internal audit activity belongs.

1320 – Reporting on the Quality Assurance and Improvement Program
The chief audit executive must communicate the results of the quality assurance and improvement program to senior management and the board.

Interpretation:
The form, content, and frequency of communicating the results of the quality assurance and improvement program is established through discussions with senior management and the board and considers the responsibilities of the internal audit activity and chief audit executive as contained in the internal audit charter. To demonstrate conformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the Standards, *the results of external and periodic internal assessments are communicated upon completion of such assessments and the results of ongoing monitoring are communicated at least annually. The results include the reviewer's or review team's assessment with respect to the degree of conformance.*

1321 – Use of "Conforms with the *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing*"
The chief audit executive may state that the internal audit activity conforms with the *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing* only if the results of the quality assurance and improvement program support this statement.

Interpretation:
The internal audit activity conforms with the Standards when it achieves the outcomes described in the Definition of Internal Auditing, Code of Ethics, and Standards. The results of the quality assurance and improvement program include the results of both internal and external assessments. All internal audit activities will have the results of internal assessments. Internal audit activities in existence for at least five years will also have the results of external assessments.

1322 – Disclosure of Nonconformance
When nonconformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, or the *Standards* impacts the overall scope or operation of the internal audit activity, the chief audit executive must disclose the nonconformance and the impact to senior management and the board.

Performance Standards

2000 – Managing the Internal Audit Activity
The chief audit executive must effectively manage the internal audit activity to ensure it adds value to the organization.

Interpretation:
The internal audit activity is effectively managed when:

- *The results of the internal audit activity's work achieve the purpose and responsibility included in the internal audit charter;*
- *The internal audit activity conforms with the Definition of Internal Auditing and the Standards; and*
- *The individuals who are part of the internal audit activity demonstrate conformance with the Code of Ethics and the Standards.*

The internal audit activity adds value to the organization (and its stakeholders) when it provides objective and relevant assurance, and contributes to the effectiveness and efficiency of governance, risk management, and control processes.

2010 – Planning
The chief audit executive must establish risk-based plans to determine the priorities of the internal audit activity, consistent with the organization's goals.

Interpretation:
The chief audit executive is responsible for developing a risk-based plan. The chief audit executive takes into account the organization's risk management framework, including using risk appetite levels set by management for the different activities or parts of the organization. If a framework does not exist, the chief audit executive uses his/her own judgment of risks after consultation with senior management and the board.

> **2010.A1 –** The internal audit activity's plan of engagements must be based on a documented risk assessment, undertaken at least annually. The input of senior management and the board must be considered in this process.
>
> **2010.A2** – The chief audit executive must identify and consider the expectations of senior management, the board, and other stakeholders for internal audit opinions and other conclusions.
>
> **2010.C1 –** The chief audit executive should consider accepting proposed consulting engagements based on the engagement's potential to improve management of risks, add value, and improve the organization's operations. Accepted engagements must be included in the plan.

2020 – Communication and Approval
The chief audit executive must communicate the internal audit activity's plans and resource requirements, including significant interim changes, to senior management and the board for review and approval. The chief audit executive must also communicate the impact of resource limitations.

2030 – Resource Management
The chief audit executive must ensure that internal audit resources are appropriate, sufficient, and effectively deployed to achieve the approved plan.

Interpretation:
Appropriate refers to the mix of knowledge, skills, and other competencies needed to perform the plan. Sufficient refers to the quantity of resources needed to accomplish the plan. Resources are effectively deployed when they are used in a way that optimizes the achievement of the approved plan.

2040 – Policies and Procedures
The chief audit executive must establish policies and procedures to guide the internal audit activity.

Interpretation:
The form and content of policies and procedures are dependent upon the size and structure of the internal audit activity and the complexity of its work.

2050 – Coordination
The chief audit executive should share information and coordinate activities with other internal and external providers of assurance and consulting services to ensure proper coverage and minimize duplication of efforts.

2060 – Reporting to Senior Management and the Board
The chief audit executive must report periodically to senior management and the board on the internal audit activity's purpose, authority, responsibility, and performance relative to its plan. Reporting must also include significant risk exposures and control issues, including fraud risks, governance issues, and other matters needed or requested by senior management and the board.

Interpretation:
The frequency and content of reporting are determined in discussion with senior management and the board and depend on the importance of the information to be communicated and the urgency of the related actions to be taken by senior management or the board.

2070 – External Service Provider and Organizational Responsibility for Internal Auditing
When an external service provider serves as the internal audit activity, the provider must make the organization aware that the organization has the responsibility for maintaining an effective internal audit activity.

Interpretation
This responsibility is demonstrated through the quality assurance and improvement program which assesses conformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the Standards.

2100 – Nature of Work
The internal audit activity must evaluate and contribute to the improvement of governance, risk management, and control processes using a systematic and disciplined approach.

2110 – Governance
The internal audit activity must assess and make appropriate recommendations for improving the governance process in its accomplishment of the following objectives:

- Promoting appropriate ethics and values within the organization;
- Ensuring effective organizational performance management and accountability;
- Communicating risk and control information to appropriate areas of the organization; and
- Coordinating the activities of and communicating information among the board, external and internal auditors, and management.

> **2110.A1 –** The internal audit activity must evaluate the design, implementation, and effectiveness of the organization's ethics-related objectives, programs, and activities.
>
> **2110.A2 –** The internal audit activity must assess whether the information technology governance of the organization supports the organization's strategies and objectives.

2120 – Risk Management
The internal audit activity must evaluate the effectiveness and contribute to the improvement of risk management processes.

Interpretation:
Determining whether risk management processes are effective is a judgment resulting from the internal auditor's assessment that:

- *Organizational objectives support and align with the organization's mission;*
- *Significant risks are identified and assessed;*
- *Appropriate risk responses are selected that align risks with the organization's risk appetite; and*
- *Relevant risk information is captured and communicated in a timely manner across the organization, enabling staff, management, and the board to carry out their responsibilities.*

The internal audit activity may gather the information to support this assessment during multiple engagements. The results of these engagements, when viewed together, provide an understanding of the organization's risk management processes and their effectiveness.

Risk management processes are monitored through ongoing management activities, separate evaluations, or both.

> **2120.A1 –** The internal audit activity must evaluate risk exposures relating to the organization's governance, operations, and information systems regarding the:
>
> - Reliability and integrity of financial and operational information;
> - Effectiveness and efficiency of operations and programs;
> - Safeguarding of assets; and
> - Compliance with laws, regulations, policies, procedures, and contracts.
>
> **2120.A2 –** The internal audit activity must evaluate the potential for the occurrence of fraud and how the organization manages fraud risk.

2120.C1 – During consulting engagements, internal auditors must address risk consistent with the engagement's objectives and be alert to the existence of other significant risks.

2120.C2 – Internal auditors must incorporate knowledge of risks gained from consulting engagements into their evaluation of the organization's risk management processes.

2120.C3 – When assisting management in establishing or improving risk management processes, internal auditors must refrain from assuming any management responsibility by actually managing risks.

2130 – Control
The internal audit activity must assist the organization in maintaining effective controls by evaluating their effectiveness and efficiency and by promoting continuous improvement.

2130.A1 – The internal audit activity must evaluate the adequacy and effectiveness of controls in responding to risks within the organization's governance, operations, and information systems regarding the:

- Reliability and integrity of financial and operational information;
- Effectiveness and efficiency of operations and programs;
- Safeguarding of assets; and
- Compliance with laws, regulations, policies, procedures, and contracts.

2130.*C*1 – Internal auditors must incorporate knowledge of controls gained from consulting engagements into evaluation of the organization's control processes.

2200 – Engagement Planning
Internal auditors must develop and document a plan for each engagement, including the engagement's objectives, scope, timing, and resource allocations.

2201 – Planning Considerations
In planning the engagement, internal auditors must consider:

- The objectives of the activity being reviewed and the means by which the activity controls its performance;
- The significant risks to the activity, its objectives, resources, and operations and the means by which the potential impact of risk is kept to an acceptable level;
- The adequacy and effectiveness of the activity's risk management and control processes compared to a relevant control framework or model; and
- The opportunities for making significant improvements to the activity's risk management and control processes.

2201.A1 – When planning an engagement for parties outside the organization, internal auditors must establish a written understanding with them about objectives, scope, respective responsibilities, and other expectations, including restrictions on distribution of the results of the engagement and access to engagement records.

2201.C1 – Internal auditors must establish an understanding with consulting engagement clients about objectives, scope, respective responsibilities, and other client expectations. For significant engagements, this understanding must be documented.

2210 – Engagement Objectives
Objectives must be established for each engagement.

2210.A1 – Internal auditors must conduct a preliminary assessment of the risks relevant to the activity under review. Engagement objectives must reflect the results of this assessment.

2210.A2 – Internal auditors must consider the probability of significant errors, fraud, noncompliance, and other exposures when developing the engagement objectives.

2210.A3 – Adequate criteria are needed to evaluate controls. Internal auditors must ascertain the extent to which management has established adequate criteria to determine whether objectives and goals have been accomplished. If adequate, internal auditors must use such criteria in their evaluation. If inadequate, internal auditors must work with management to develop appropriate evaluation criteria.

2210.C1 – Consulting engagement objectives must address governance, risk management, and control processes to the extent agreed upon with the client.

2210.C2 – Consulting engagement objectives must be consistent with the organization's values, strategies, and objectives.

2220 – Engagement Scope
The established scope must be sufficient to satisfy the objectives of the engagement.

2220.A1 – The scope of the engagement must include consideration of relevant systems, records, personnel, and physical properties, including those under the control of third parties.

2220.A2 – If significant consulting opportunities arise during an assurance engagement, a specific written understanding as to the objectives, scope, respective responsibilities, and other expectations should be reached and the results of the consulting engagement communicated in accordance with consulting standards.

2220.C1 – In performing consulting engagements, internal auditors must ensure that the scope of the engagement is sufficient to address the agreed-upon objectives. If internal auditors develop reservations about the scope during the engagement, these reservations must be discussed with the client to determine whether to continue with the engagement.

2220.C2 – During consulting engagements, internal auditors must address controls consistent with the engagement's objectives and be alert to significant control issues.

2230 – Engagement Resource Allocation
Internal auditors must determine appropriate and sufficient resources to achieve engagement objectives based on an evaluation of the nature and complexity of each engagement, time constraints, and available resources.

2240 – Engagement Work Program
Internal auditors must develop and document work programs that achieve the engagement objectives.

> **2240.A1 –** Work programs must include the procedures for identifying, analyzing, evaluating, and documenting information during the engagement. The work program must be approved prior to its implementation, and any adjustments approved promptly.

> **2240.C1 –** Work programs for consulting engagements may vary in form and content depending upon the nature of the engagement.

2300 – Performing the Engagement
Internal auditors must identify, analyze, evaluate, and document sufficient information to achieve the engagement's objectives.

2310 – Identifying Information
Internal auditors must identify sufficient, reliable, relevant, and useful information to achieve the engagement's objectives.

Interpretation:
Sufficient information is factual, adequate, and convincing so that a prudent, informed person would reach the same conclusions as the auditor. Reliable information is the best attainable information through the use of appropriate engagement techniques. Relevant information supports engagement observations and recommendations and is consistent with the objectives for the engagement. Useful information helps the organization meet its goals.

2320 – Analysis and Evaluation
Internal auditors must base conclusions and engagement results on appropriate analyses and evaluations.

2330 – Documenting Information
Internal auditors must document relevant information to support the conclusions and engagement results.

> **2330.A1 –** The chief audit executive must control access to engagement records. The chief audit executive must obtain the approval of senior management and/or legal counsel prior to releasing such records to external parties, as appropriate.

> **2330.A2 –** The chief audit executive must develop retention requirements for engagement records, regardless of the medium in which each record is stored. These retention requirements must be consistent with the organization's guidelines and any pertinent regulatory or other requirements.

> **2330.C1 –** The chief audit executive must develop policies governing the custody and retention of consulting engagement records, as well as their release to internal and

external parties. These policies must be consistent with the organization's guidelines and any pertinent regulatory or other requirements.

2340 – Engagement Supervision
Engagements must be properly supervised to ensure objectives are achieved, quality is assured, and staff is developed.

Interpretation:
The extent of supervision required will depend on the proficiency and experience of internal auditors and the complexity of the engagement. The chief audit executive has overall responsibility for supervising the engagement, whether performed by or for the internal audit activity, but may designate appropriately experienced members of the internal audit activity to perform the review. Appropriate evidence of supervision is documented and retained.

2400 – Communicating Results
Internal auditors must communicate the results of engagements.

2410 – Criteria for Communicating
Communications must include the engagement's objectives and scope as well as applicable conclusions, recommendations, and action plans.

2410.A1 - Final communication of engagement results must, where appropriate, contain the internal auditors' opinion and/or conclusions. When issued, an opinion or conclusion must take account of the expectations of senior management, the board, and other stakeholders and must be supported by sufficient, reliable, relevant, and useful information.

Interpretation:
Opinions at the engagement level may be ratings, conclusions, or other descriptions of the results. Such an engagement may be in relation to controls around a specific process, risk, or business unit. The formulation of such opinions requires consideration of the engagement results and their significance.

2410.A2 – Internal auditors are encouraged to acknowledge satisfactory performance in engagement communications.

2410.A3 – When releasing engagement results to parties outside the organization, the communication must include limitations on distribution and use of the results.

2410.C1 – Communication of the progress and results of consulting engagements will vary in form and content depending upon the nature of the engagement and the needs of the client.

2420 – Quality of Communications
Communications must be accurate, objective, clear, concise, constructive, complete, and timely.

Interpretation:
Accurate communications are free from errors and distortions and are faithful to the underlying facts. Objective communications are fair, impartial, and unbiased and are the result of a fair-minded and balanced assessment of all relevant facts and circumstances. Clear

communications are easily understood and logical, avoiding unnecessary technical language and providing all significant and relevant information. Concise communications are to the point and avoid unnecessary elaboration, superfluous detail, redundancy, and wordiness. Constructive communications are helpful to the engagement client and the organization and lead to improvements where needed. Complete communications lack nothing that is essential to the target audience and include all significant and relevant information and observations to support recommendations and conclusions. Timely communications are opportune and expedient, depending on the significance of the issue, allowing management to take appropriate corrective action.

2421 – Errors and Omissions
If a final communication contains a significant error or omission, the chief audit executive must communicate corrected information to all parties who received the original communication.

2430 – Use of "Conducted in Conformance with the *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing*"
Internal auditors may report that their engagements are "conducted in conformance with the *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing*", only if the results of the quality assurance and improvement program support the statement.

2431 – Engagement Disclosure of Nonconformance
When nonconformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics or the *Standards* impacts a specific engagement, communication of the results must disclose the:

- Principle or rule of conduct of the Code of Ethics or *Standard(s)* with which full conformance was not achieved;
- Reason(s) for nonconformance; and
- Impact of nonconformance on the engagement and the communicated engagement results.

2440 – Disseminating Results
The chief audit executive must communicate results to the appropriate parties.

Interpretation:
The chief audit executive or designee reviews and approves the final engagement communication before issuance and decides to whom and how it will be disseminated.

> **2440.A1 –** The chief audit executive is responsible for communicating the final results to parties who can ensure that the results are given due consideration.
>
> **2440.A2 –** If not otherwise mandated by legal, statutory, or regulatory requirements, prior to releasing results to parties outside the organization the chief audit executive must:
>
> - Assess the potential risk to the organization;
> - Consult with senior management and/or legal counsel as appropriate; and
> - Control dissemination by restricting the use of the results.

2440.C1 – The chief audit executive is responsible for communicating the final results of consulting engagements to clients.

2440.C2 – During consulting engagements, governance, risk management, and control issues may be identified. Whenever these issues are significant to the organization, they must be communicated to senior management and the board.

2450 – Overall Opinions
When an overall opinion is issued, it must take into account the expectations of senior management, the board, and other stakeholders and must be supported by sufficient, reliable, relevant, and useful information.

Interpretation:
The communication will identify:

- *The scope, including the time period to which the opinion pertains;*
- *Scope limitations;*
- *Consideration of all related projects including the reliance on other assurance providers;*
- *The risk or control framework or other criteria used as a basis for the overall opinion; and*
- *The overall opinion, judgment, or conclusion reached.*

The reasons for an unfavorable overall opinion must be stated.

2500 – Monitoring Progress
The chief audit executive must establish and maintain a system to monitor the disposition of results communicated to management.

2500.A1 – The chief audit executive must establish a follow-up process to monitor and ensure that management actions have been effectively implemented or that senior management has accepted the risk of not taking action.

2500.C1 – The internal audit activity must monitor the disposition of results of consulting engagements to the extent agreed upon with the client.

2600 – Resolution of Senior Management's Acceptance of Risks
When the chief audit executive believes that senior management has accepted a level of residual risk that may be unacceptable to the organization, the chief audit executive must discuss the matter with senior management. If the decision regarding residual risk is not resolved, the chief audit executive must report the matter to the board for resolution.

Glossary

Add Value
The internal audit activity adds value to the organization (and its stakeholders) when it provides objective and relevant assurance, and contributes to the effectiveness and efficiency of governance, risk management, and control processes.

Adequate Control
Present if management has planned and organized (designed) in a manner that provides reasonable assurance that the organization's risks have been managed effectively and that the organization's goals and objectives will be achieved efficiently and economically.

Assurance Services
An objective examination of evidence for the purpose of providing an independent assessment on governance, risk management, and control processes for the organization. Examples may include financial, performance, compliance, system security, and due diligence engagements.

Board
A board is an organization's governing body, such as a board of directors, supervisory board, head of an agency or legislative body, board of governors or trustees of a nonprofit organization, or any other designated body of the organization, including the audit committee to whom the chief audit executive may functionally report.

Charter
The internal audit charter is a formal document that defines the internal audit activity's purpose, authority, and responsibility. The internal audit charter establishes the internal audit activity's position within the organization; authorizes access to records, personnel, and physical properties relevant to the performance of engagements; and defines the scope of internal audit activities.

Chief Audit Executive
Chief audit executive describes a person in a senior position responsible for effectively managing the internal audit activity in accordance with the internal audit charter and the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards*. The chief audit executive or others reporting to the chief audit executive will have appropriate professional certifications and qualifications. The specific job title of the chief audit executive may vary across organizations.

Code of Ethics
The Code of Ethics of The Institute of Internal Auditors (IIA) are Principles relevant to the profession and practice of internal auditing, and Rules of Conduct that describe behavior expected of internal auditors. The Code of Ethics applies to both parties and entities that provide internal audit services. The purpose of the Code of Ethics is to promote an ethical culture in the global profession of internal auditing.

Compliance
Adherence to policies, plans, procedures, laws, regulations, contracts, or other requirements.

Conflict of Interest
Any relationship that is, or appears to be, not in the best interest of the organization. A conflict of interest would prejudice an individual's ability to perform his or her duties and responsibilities objectively.

Consulting Services
Advisory and related client service activities, the nature and scope of which are agreed with the client, are intended to add value and improve an organization's governance, risk management, and control processes without the internal auditor assuming management responsibility. Examples include counsel, advice, facilitation, and training.

Control
Any action taken by management, the board, and other parties to manage risk and increase the likelihood that established objectives and goals will be achieved. Management plans, organizes, and directs the performance of sufficient actions to provide reasonable assurance that objectives and goals will be achieved.

Control Environment
The attitude and actions of the board and management regarding the importance of control within the organization. The control environment provides the discipline and structure for the achievement of the primary objectives of the system of internal control. The control environment includes the following elements:

- Integrity and ethical values.
- Management's philosophy and operating style.
- Organizational structure.
- Assignment of authority and responsibility.
- Human resource policies and practices.
- Competence of personnel.

Control Processes
The policies, procedures, and activities that are part of a control framework, designed to ensure that risks are contained within the risk tolerances established by the risk management process.

Engagement
A specific internal audit assignment, task, or review activity, such as an internal audit, control self-assessment review, fraud examination, or consultancy. An engagement may include multiple tasks or activities designed to accomplish a specific set of related objectives.

Engagement Objectives
Broad statements developed by internal auditors that define intended engagement accomplishments.

Engagement Work Program
A document that lists the procedures to be followed during an engagement, designed to achieve the engagement plan.

External Service Provider
A person or firm outside of the organization that has special knowledge, skill, and experience in a particular discipline.

Fraud
Any illegal act characterized by deceit, concealment, or violation of trust. These acts are not dependent upon the threat of violence or physical force. Frauds are perpetrated by parties and organizations to obtain money, property, or services; to avoid payment or loss of services; or to secure personal or business advantage.

Governance
The combination of processes and structures implemented by the board to inform, direct, manage, and monitor the activities of the organization toward the achievement of its objectives.

Impairment
Impairment to organizational independence and individual objectivity may include personal conflict of interest, scope limitations, restrictions on access to records, personnel, and properties, and resource limitations (funding).

Independence
The freedom from conditions that threaten the ability of the internal audit activity to carry out internal audit responsibilities in an unbiased manner.

Information Technology Controls
Controls that support business management and governance as well as provide general and technical controls over information technology infrastructures such as applications, information, infrastructure, and people.

Information Technology Governance
Consists of the leadership, organizational structures, and processes that ensure that the enterprise's information technology supports the organization's strategies and objectives.

Internal Audit Activity
A department, division, team of consultants, or other practitioner(s) that provides independent, objective assurance and consulting services designed to add value and improve an organization's operations. The internal audit activity helps an organization accomplish its objectives by bringing a systematic, disciplined approach to evaluate and improve the effectiveness of governance, risk management and control processes.

International Professional Practices Framework
The conceptual framework that organizes the authoritative guidance promulgated by The IIA. Authoritative Guidance is comprised of two categories – (1) mandatory and (2) strongly recommended.

Must
The *Standards* use the word "must" to specify an unconditional requirement.

Objectivity
An unbiased mental attitude that allows internal auditors to perform engagements in such a manner that they believe in their work product and that no quality compromises are made. Objectivity requires that internal auditors do not subordinate their judgment on audit matters to others.

Residual Risk
The risk remaining after management takes action to reduce the impact and likelihood of an adverse event, including control activities in responding to a risk.

Risk
The possibility of an event occurring that will have an impact on the achievement of objectives. Risk is measured in terms of impact and likelihood.

Risk Appetite
The level of risk that an organization is willing to accept.

Risk Management
A process to identify, assess, manage, and control potential events or situations to provide reasonable assurance regarding the achievement of the organization's objectives.

Should
The *Standards* use the word "should" where conformance is expected unless, when applying professional judgment, circumstances justify deviation.

Significance
The relative importance of a matter within the context in which it is being considered, including quantitative and qualitative factors, such as magnitude, nature, effect, relevance, and impact. Professional judgment assists internal auditors when evaluating the significance of matters within the context of the relevant objectives.

Standard
A professional pronouncement promulgated by the Internal Audit Standards Board that delineates the requirements for performing a broad range of internal audit activities, and for evaluating internal audit performance.

Technology-based Audit Techniques
Any automated audit tool, such as generalized audit software, test data generators, computerized audit programs, specialized audit utilities, and computer-assisted audit techniques (CAATs).

***

Abstract

The Role of Internal Audit in Risk Management

"Survey Study in Syrian Banks"

Supervised By: Dr. Issam Krit

Prepared By: Shadi Bujerami

This study aimed to recognize the role of internal audit in risk management at the banking sector, internal audit function helps the senior management and board of directors in the process of identifying and assessing risks and response to it, through the provision of consulting and assurance services during the implementation of risk management process.

The study results can be presented briefly as follow :

1- There is no effective contribution to the internal audit function in the process of risk management in the Syrian public banks, and that to the all steps of the risk management process, the identify, evaluation, and risk response.
2- The internal audit function contribute effectively in the process of risk management in the Syrian private banks, where they contribute to all steps of the risk management process, the identify, evaluation, and risk response.
3- There are significant differences in favor of the private sector between the responses of respondents from the public and private sectors with regard to the contribution of internal audit to identify and assess risks and respond to them.

4- There are no statistically significant differences between the views of staff in the Department of Internal Audit and the views of the staff in the Finance Section in Syrian banks.
5- There is a lack of interest by the public and private banks for the importance of employees in the Department of Internal Audit to have the international professional certification in this field, in addition to a lack of training courses which allow for employees to follow developments in the field of audit and risk management.

According to the previous results, the researcher suggests the following recommendations:

1- The necessity of activating the role of the internal audit function in the process of risk management in the Syrian public banks to help them in the face of future financial crises.
2- The necessity of public banks to the process of risk management has, and its substantial role in the face of the types of risks surrounding their work.
3- Accelerate the creation of a separate section of the Internal Audit in the public banks have full independence through dependence to the Audit Committee in the bank.
4- The need for the public and private banks to conduct internal and external training, and continuing in the area of internal audit and risk management for the survival of their employees informed of ongoing developments professional in these areas and any other areas related to internal audit.
5- Drew the attention of the public and private banks to the importance of professional certification testimony international internal auditor approved by the Institute of Internal Auditors in the U.S. increase the efficiency of its staff in the Department of Internal Audit, where possible, shall ensure that the costs for its employees by requiring them to return to work for them for a certain period.

Damascus University

Faculty of Economics

Accounting Department



The Role of Internal Audit in Risk Management

(Survey Study in Syrian Banks)

Presented to Obtain the Master Degree in Accounting

Supervised By

Dr. Issam Krit

Prepared By

Shadi Saleh Bujerami